إنّ قضية المقابلة التي أجرتها مجلة **الاكسبرس** مع داركييه (Darquier)، مفوض المسائل اليهودية السابق في نظام فيشي، هي التي وضعت النار في البارود. فقد «أتت اللحظة، وأصبح الوقت ناضجاً» برأي فوريسون. وفي الأول من تشرين الثاني 1978، بعث ــ وهو منكبّ على ملفاته ــ إلى صحف مختلفة برسالة استفزازية إلى حدٍ ما:

*«آمل أن تؤدي بعض العبارات التي عزاها الصحفي فيليب غارنييه ريمون إلى لويس داركييه دو بللوبوا بالجمهور العريض لأن يكتشف أخيراً أن المذابح المزعومة في «غرف الغاز» و«الإبادة الجماعية» المزعومة هما عبارة عن أكذوبة واحدة، تكفّلها للأسف حتى الآن التاريخ الرسمي (تاريخ المنتصرين) والقوة الهائلة لوسائل الإعلام الكبرى. وعلى غرار الفرنسي بول راسينييه (المنفي والمقاوم السابق)، والألماني ويلهلم ستاغليش، والإنجليزي ريتشارد أ. هاروود، والأمريكي أرتور ر. بوتز (مؤلف **خدعة القرن العشرين**، الكتاب البارز الذي لم يتم التوصل علناً للردّ عليه) وعشرين مؤلف آخر، أُهملوا أو افتُري عليهم جميعاً على مهل، أعلن هنا، كما كنت فعلت في ندوة ليون الوطنية حول: «كنائس ومسيحيّو فرنسا في الحرب العالمية «الثانية»» (30–27 كانون الثاني 1978) أنّ: «المذابح في «غُرف غاز» مزعومة هي أكذوبة تاريخية». فهتلر لم يُعْطِ مطلقاً الأمر بقتل أي كان بسبب عرقه أو دينه، ولم يقرّ ذلك. إني لا أسعى إلى تحقير الرجل، ولا إلى ردّ الاعتبار له. وإلى حين إثبات العكس، أظن أني قمت ببحوثي وفقاً للمناهج الروتينية للنقد التاريخي. وأنا مستعد لكل نقاش حول مسألة «غرف الغاز» و«الإبادة»، ولكل مجابهة، ولكل مقابلة مُسجّلة حسب الأصول: وهذا الأمر سنحت لي الفرصة لإعلانه خطياً لسلطات عدّة، ومجلّات عدّة (تريبون جويف إيبدو، على سبيل المثال)، وأجهزة إعلام عديدة منذ*

أربعة أعوام، وأكرره هنا اليوم. إن النور لن يأتي من «الوثائق المأساوية» للهولوكوست، ولا من الرابطة الدولية ضد معاداة السامية، ولا من تمرد للمرة كذا، إنه لا يمكن أن يأتي إلاّ من فحص ــ بأسلحة متكافئة ــ للأطروحات الموجودة. وأنا، من جهتي، أحب النور.

في صحيفة **لوموند** لم يتحرك أحد. فهم يعرفون الرجل، ويعيشون في رعبٍ من رؤيته يهبط عليهم، ساعياً لحشر محررٍ في ممرٍ ليلقي عليه موعظة هامة. أما صحيفة **لوماتان دو باري** فلم تكن تعرف القضية. وقد كلّفت هيئة التحرير الباريسية مراسلها في ليون، كلود ريجانت بالاتصال بفوريسون. فالتقيا، مسلّحَيْن بمسجلات كاسيت، في 8 تشرين الثاني، في سوفيتيل. وبحسب الشريط المسجّل، بدأ الحديث الصحفي على النحو التالي:

ـ *ر.ف: إني، طبعاً، أجري معك هذا الحديث بشروط عدّة حُدِّدَت بدقة بالهاتف. الأول هو أن المقصود، في نهاية الأمر، أن يكون حديثاً مكتوباً. إننا سنثرثر قليلاً اليوم، ثم ستطرح أسئلة وهذه الأسئلة سأسجلها خطياً. ثم سأسعى جاهداً لأن أحضر لك جواباً غداً. [...]. إلا أنني، بالنسبة لصحيفة* ***لوماتان****، سأضع بدوري شروطاً. وشروطي هي التالية: فالنشر يكون* ***حرفياً*** *أو لا يكون. وعليكم تقرير ذلك. وبرأيكم، ما هو طول صفحات الحديث الخطي الذي يجب عليَّ أن أقدمه لكم؟*

ـ *ك. ر: قصيرة جداً. إني لم أحدِّد من اليوم طولاً بالحقيقة.*

ـ *ر. ف: علينا أن نكون دقيقين جداً في هذه النقطة. فالحديث إما أن يكون كاملاً، أو أنه لن يجري. بمعنى أنه إذا قدّمت لك، على سبيل المثال، ستين سطراً مكتوباً بآلة كاتبة فإنها ستكون ستين سطراً مكتوباً بآلة كاتبة بما فيها العناوين وما بين العناوين.*

ـ *ك. ر: ليس باستطاعتي الالتزام في هذا الشأن.*

ـ *ر. ف: حسناً. بإمكانك فقط الالتزام بالطريقة التالية: أطلب منك، منذ الآن، أن تنشر الحديث كله، مهما كان قصيراً أو طويلاً، أو أن لا تنشر شيئاً منه.*

ـ *ك. ر: لا يمكنني إطلاقاً أخذ هذا الالتزام، لأنه غير ممكن.*

ـ *ر. ف: لا أريد إجراء حديث قد يُقطَّع. أرفض ذلك إطلاقاً.*

ـ **ك. ر:** *طلبوا مني أن آتي لرؤيتك لأنك كتبت في* ***لوماتان.*** ***ولوماتان*** *تريد معرفة ما لديك لتقوله. هذا كل شيء. وهو أمر بسيط. وأنا أتيت لرؤيتك لأسألك ما لديك لتقوله لنا.*

ـ **ر. ف:** *لقد أجبتك في الفترة الأولى بأني سأقوم بالإجابة خطياً عمّا كان عندي من إجابة لك. وقلت لك بأني أريد، بالمناسبة، أن أفعل مثل ميتران الذي قال بأنه لا يعطي إلاّ أحاديث صحافية مكتوبة. من البديهي أنني إذا كنت أخشى أن يكون عليّ الحديث في الموضوع بحرية، وأريد أن يكون ذلك خطياً، فذلك لأني أخشى التشويهات. وأولى التشويهات التي يمكن أن أخشاها هي تلك الخاصة بالتقطيع والاختصار. حسناً، إني لا أريد ذلك! أي شيء يمكن أن يُشوّه فكري مهما كان قليلاً. الموضوع خطير جداً. إني أفهم جيداً أنك مُحبَّب جداً إلى النفس، أنك أتيت للقائي، وأنك تقول لي أنك لا تستطيع أخذ هذه المسؤولية. حسناً، أظن أنني لو كنت أسكن في باريس، لذهبت لرؤية مسؤول التحرير، وربما كان باستطاعتنا أن نتفق. ربما كان باستطاعتك أنتَ ــ وهذا اقتراح أُقدمه لكَ ــ أن تتصل به من جديد، وتقول له: هذا هو الحال. إن الموضوع خطير للغاية، هل تفهم ذلك. وهو ليس قضية كلب مسحوق.*

ـ **ك. ر:** *لا أستطيع أن أقول: «إنَّ كل شيء في مكانه» قبل معرفة ما ستقول.*

ـ **ر. ف:** *ليس هذا هو الأمر.ولو اتبعتني جيداً، فليس هذا ما أقول. أقول إنه ليس عليك أن تقرّر مسبقاً.*

ـ **ك. ر:** *أستطيع أن أقول لك، على سبيل المثال، أنك ستكتب عن سؤالين دقيقَيْن ما يُسمّى بتعبير صحافي ورقة، أو لنقل صفحة منسوخة على آلة كاتبة، أي 25 سطراً مكتوباً بآلة كاتبة. ولا يمكنني إطلاقاً أن أقول لكَ ما إذا كانت ستُنشر بالكامل.*

ـ **ر. ف:** *اسمع، ما أستطيع فعله هو أن أعطي، على كل حال، النص. فهمت. ما أطلبه هو أن أعطي، على كل حال، النص. وأقول: «لكنّ هذا النص لا يُنشر إلا إذا نُشر بالكامل». وفي تلك اللحظة تقررون. تقررون بعد التّحقق، ولا تقررون مُسبقاً. عندما تكون هذه الصفحات الثلاث المنسوخة بآلة كاتبة بين أيديكم، تتخذون، في تلك اللحظة، قراركم، وسيكون كل شيء أو لا شيء!*

ـ *ك. ر: أي أنك ستعطي أولاً النص، وبعد ذلك سنقرر إن كان سينشر أم لا.*

ـ *ر. ف: بالضبط، وهذا النص، ليكن مفهوماً أن هذا النص هو أسئلتك وأجوبتي. والعنوان، إنه هام للغاية، أليس كذلك. سترى لماذا، سأشرح لك ذلك على الفور. العنوان، أريد أن أكون مسؤولاً عنه.*

ـ *ك. ر: ولكن هنا، أنتَ تقلب العادات.*

ـ *ر. ف: حسناً. ستكون غلطتي، وسآسف لها نيابة عنك. إني أقلب غالباً كثيراً من العادات المماثلة. العنوان أمر أساسي، والعنوان على سبيل المثال يمكن أن يكون مُهيناً. وفي جو الجدل الذي ينمو حول مقابلة المدعو داركييه، كل شيء ممكن. وأي افتراء، أو غيبة، أو تشويه أمر ممكن بدءاً بالعنوان. ويمكنني أن أعطيك أمثلة لعناوين قد تكون مثيرة، بشكل مجرد، للفضائح.*

ـ *ك. ر: العنوان لا يُقرِّره الشخص الذي يجري الحديث معه.*

وظناً منه أن نوعاً من الاتفاق قد تحقق، شعر فوريسون بالحاجة لأن يقدِّم نفسه:

[...] اسمي روبير فوريسون. أنا نصف بريطاني. أثناء الحرب، كنت طفلاً، وكنت أُلقَّب بـ «الإنجليزي»، وعلى مكتبي لم أنقش كلمة «حرية»، كما دعانا إلوار (Eluard) لأن نفعل. وإنما نقشت «الموت لـ: لافال» وكتبت ــ حين استطعت، لأني كنت شجاعاً ــ «هتلر وساخة». كنت تعلمت قليلاً من اللغة الألمانية، وكان لدي كثير من «المقاومة» للأساتذة الذين علّموني هذه اللغة، ولكني كنت أكتب «هتلر وساخة». ويعني هذا «قذارة». ثم كان لديّ بين رفاقي رفيق يُلقَّب بـ «باربو» (Barbot) أو «باربرو» (Barberot) أحب جداً أن ألتقي به اليوم من جديد. كان مؤيداً للألمان. وقد فرح تماماً يوم كان عليّ أن أشدّ من جديد براغي مكتبي، واعمل على كشط هذا المكتب حيث كانت توجد عبارة «الموت لـ: لافال». كان فرحاً تماماً، في ذلك اليوم، أمام كل رفاقي الصغار، وهو يُعيِّرني «بالإنجليز الذين يركضون في الصحراء مثل الأرانب». أتعلم، إني ما زلت أحفظ هذه الجملة. وقد أتى هذا «الباربو» أو «الباربرو» إلي، بعد أيام قليلة من نزول الإنجليز والأمريكيين في شمال إفريقيا، وحين كان الناس بدؤوا يشعرون بأن

الأمر أخذ ينقلب، ومدَّ لي يده، وقال لي (اعذرني، كانت هي الكلمة، أعتقد أني أتذكر أنها كانت هي الكلمة): «في هذه المرة، دارت الدائرة عليهم». قلت له (بعد أن كنت في البداية قد رفضت يد باربرو، نظراً لأني متصلّب!): «ولكن عمَّن تريد الحديث؟». «عن الألمان» . «كيف؟ أنت، يا باربرو من الألمان؟» وأجابني الشاب الطيب باللاتينية، لأننا كنا ندرس اللغة اللاتينية، وأظن أنه كان سمع هذه العبارة عشية ذلك اليوم من والده:«Errare humanum est, perseverare diabolicun» هل تعلم ما تعنيه هذه العبارة: «الخطأ أمر بشري، والمثابرة على الخطأ أمر شيطاني». لقد اقتنعت بأن السيد باربرو الأب أصبح، فيما بعد، مقاوماً كبيراً، مقاوماً حقيقياً أو مزيفاً كبيراً، أليس كذلك. وحتى النهاية كنت، ويجب أن أقول ذلك، مجبولاً بتلك الكراهية التي كانت تنفثها فيّ عائلتي والإذاعة. لم يكن باستطاعتي رؤية لاڤال، ولا حتى دارلان، العدو اللدود، لا أدري لماذا، ولكن الأمر كان كذلك حتى النهاية. وأستطيع أن أخبرك بشيء آخر فكرت به، لا يشرفني أبداً، وأعطيك اياه. تواجدت في عطلة، في آب 1944، في قرية صغيرة، بمنطقة شارونت، اسمها لابيروز. كنت متكئاً بمرفقيَّ على النافذة، وبجانبي أخي الذي كان أصغر مني قليلاً. وكنا ــ أخي وأنا ــ نشاهد رجلاً عاري الصدر يمر في شارع القرية ووراءه أحد رجال المقاومة ومعه حربة. التفتُّ نحو أخي، وقلت: «ولكن ماذا ينتظرون من أجل قتل هذا القذر؟». ذاك أنه لم تكن هناك حاجة لأن يلقوا عليَّ خطاباً، أو يعطوني إشارة. فبما أنه كان عند رأس حربة رجل المقاومة، فقد كان متعاوناً مع الألمان. والمتعاون كان قذراً، وينبغي أن يسقط. هكذا كنت. وأجد أن المرء يجب أن يكون قاسياً جداً في الحياة، أثناء النضال، ولكن عندما ينتهي الأمر (والنازية ماتت، وقد ماتت فعلاً في 30 نيسان 1945، ويجب ألاّ تُقَصَّ عليّ قصص، فالأمر انتهى) فإن صيحة الهجوم ليست هي ما أستقوي بها. إنني أنحاز تقريباً إلى الجانب الضعيف. هكذا أتصرَّف. هذا بالنسبة للأمور العاطفية والسياسية. وأثناء حرب الجزائر، سأقول لك ماذا فعلت. وهو أمر يمكن التحقق منه. لقد نقلت اشتراكي إلى لجنة موريس أودان، نعم، لكني فيما بعد دافعت عن رفيق كان مشكوكاً بأنه من منظمة الجيش السري. هكذا يتم التصرف لدى البريطانيين الحقيقيين. أعلم أن من الصعب قليلاً فهم هذا

الأمر أحياناً. وأرتعب من أن يبصق أحد على جثة، وأتساءل دائماً عن الأسباب التي من أجلها يبصق أحدهم على جثة. أجد مقلقاً هذا الإجماع حول قضية داركييه دو بللوبوا. إن داركييه دو بللوبوا هو نموذج للإنسان الذي كنت سأفرح لو تمّ قتله أثناء الحرب. وأنا، سبق أن فرحت عندما علمت بأن فيليب هونريو قتل. وعندما كنت أسمع الإذاعة الإنجليزية ــ التي كنت أصدق كل كلامها ــ تقول: «4000 طن من القنابل على هامبورغ»، كنت أقول: «هذا مدهش، ولكن لماذا لا يكون وزن ما يُلقى منها 8000 طن». عندما كان النساء والشيوخ والأطفال يشوون بالفوسفور، كنت أنا أجد ذلك جيداً جداً. دريسد التي كان فيها على الأرجح 135 ألف قتيل، المدينة ــ المستشفى، المدينة ــ المتحف، فلورنس دو ليليب، كنت أجد هذا طبيعياً، كنت أجده جيداً جداً.

لن نجد بالتأكيد كلمة واحدة من هذه الصورة الذاتية في مقالة الصحفي. وقد شرع فوريسون حينذاك بشرح أسباب بحوثه، واستنتاجاته كذلك. وصُدِمَ الصحفي (إننا نفهمه) وبدأ بالتهكُّم (نفهمه بقدرٍ أقل):

- **ك. ر:** *إذاً الناس الذين كانوا في قل ــ ديف، ذهبوا يتنزهون، وعادوا جميعاً.*
- **ر. ف:** *يجب أن تطرح عليَّ السؤال بنبرة أخرى.*
- **ك. ر:** *تريد أن تُقنعَ مَنْ، هنا؟ تريد أن تثبت ماذا؟ أنّه لم يكن هناك يهود نفيوا، وأنهم...*
- **ر. ف:** *إذاً أنا سأضطر لأن أكرر. ولكن يجب أولاً أن تكلمني بلطف، وإلاّ، فإني لن أستطيع أن أجيبك. ليكن هذا واضحاً! وإلاّ، فإننا سنتوقف على الفور. إذاً، أقول ما يلي: أظن فيما يتعلق بالمنفيين ما يُظن بهم على سبيل المثال.. لا أريد ذكر أسماء لأن هذا الأمر سيوجّهك على الفور في اتجاه سيء. هاك ما أفكر به بشأنهم. أُنظر إلى كل ما هو حقيقي في آلامهم. هناك واقع أن أناساً قتلوا بسبب أصلهم العرقي أو الديني. كان يمكن لهذا الأمر أن يكون مأساة مرعبة بالنسبة للبعض: كأن يفقد مهنته، وبالنسبة لآخرين، من المعتقلين، من المفصولين عن أسرهم، من المنفيين، والمنفيين ثم المعتقلين، بعيداً جداً عن بلادهم، أن يعملوا في*

شروط غالباً ما تكون قاسية جداً، وغالباً ما يُغذَّون بشكل سيء، ويصبحون فريسة لكل أنواع الأوبئة. كانت هناك عمليات قتل مدهشة بسبب التيفوس في برغن ـ بلسن، كما كانت هناك تلك الأكوام الشهيرة من الجثث التي أظهروها لنا. كانت هناك كل هذه الأشياء. ويجب، من جهة أخرى، ألاّ ننسى أيضاً كل وقائع الحرب التي يمكن أن تدفع إنساناً ما لأن يجازف، بأفعاله، ويقاوم، ويصبح مقاتلاً. أنا، كما تعلم، أكبرك بسنتين. أنتَ لا تفعل ذلك، ولكني كنت أفعل.

ـ **ك. ر:** كم كان عمرك في تلك اللحظة؟

ـ **ر. ف:** كان عمري 15 عاماً في 1944. كل هذه الأشياء حقيقية، ومرعبة بما فيه الكفاية. إذاً، أنا، ماذا سأقول لأجيب عن سؤالك (أني كنت أتمنى طريقة أقل عدوانية)؟ ما أريده، هو هذا الشيء المتواضع جداً الذي يُسمّى البحث عن الحقيقة، والذي يُسمّى الدقة، لأني أجد أنه ليس جميلاً، ليس جميلاً أن نكذب، ليس جميلاً أن نختلق هذا النوع من نازية محلات الجنس التي تراها في هذه اللحظة، ومنذ أمد طويل. إن الفضول الذي يُكنّه البعض لأدولف هو فضول غير صحي إطلاقاً. وبالنسبة لي، لم يَعُد يهمني لا أدولف ولا نابليون بونابرت. لا أفكارهما ولا شخصيهما. ستالين لم يكن إلهاً، وهتلر لم يكن الشيطان الذي ظهر فجأة، هكذا، أليس كذلك. لا! إذاً، إن ما يهمني هو هذا، وأعتقد أنني أقوم بعمل سليم.

ـ **ك. ر:** إذاً، هل قتل هتلر يهوداً، نعم أم لا؟

ـ **ر. ف:** هتلر لم يعطِ مطلقاً أمراً بالقتل. واسمعني جيداً، والكلمات التي سأقولها هنا هامة.

إن هتلر لم يُعْطِ مطلقاً أمراً بقتل أناس بسبب عرقهم أو دينهم. ولئن قال، عشر مرات: «اليهود يريدون موتنا، ونحن الذين... لهم».

ـ **ك. ر:** وهذا ليس بالقليل.

ـ **ر. ف:** ولكن أخيراً، أخيراً...

ـ **ك. ر:** و«الحل النهائي»؟

ـ **ر. ف:** «الحل النهائي»، لأنك تطرح عليّ السؤال...

ـ **ك. ر:** نعم، ألم يوجد هذا!

ـ **ر. ف:** «الحل النهائي» موجود قطعاً.

ـ **ك. ر:** ما هو «الحل النهائي»؟

ـ **ر. ف:** «الحل النهائي» (Endlösung, Gesamtlösung) أو الحل الإجمالي، هو العمل على نفي اليهود، أولاً إلى مدغشقر. وتعلم أن هذا هو ما سُمّي بمشروع مدغشقر. ولدي نصّه. ثم عندما أصبحت الحرب أوروبية، ولم تُعد هذه المسألة مطروحة، في تلك اللحظة، أصبح: وضع اليهود في أبعد مكانٍ ممكنٍ من أوروبا، في زاوية بعيدة، وبانتظار ذلك، جعلهم يعملون لصالح أولئك الذين لا يستطيعون العمل من بينهم. ولكن لديك الغاية، إنها لهتلر، فإذا عدنا لكلام هتلر (يمكنك دائماً أن تقول لي أن هتلر يروي قصصاً، ولكنه في النهاية إذا كان يروي قصصاً في اتجاه ما، فهل كان يروي منها أيضاً في اتجاه آخر) فإنه قال: «سأجبرهم على تأسيس دولة قومية»، وهذا يعود تاريخه، إن لم أُخطئ، إلى أيلول 1942.

ـ **ك. ر:** إذاً ماذا كانوا يفعلون في هذه المعسكرات، حيث كانوا يموتون، حيث...؟

ـ **ر. ف:** في تلك المعسكرات، لم يموتوا جميعاً، لأن روابط قدماء المنفيين ما زالت عديدة، أليس كذلك. إذاً في هذا الصدد، أريد أن أقول لك شيئاً غاب عن نظري أثناء الطريق، وهو هام جداً، ويتعلق بالرقم. حسناً إنك تعرف إذاً لجنة تاريخ الحرب العالمية الثانية. وتعلم أنها دائرة مرتبطة مباشرة بالوزير الأول. ويقودها، إذا أردت، المسؤولان الرئيسيان فيها، وهما السيد هنري ميشيل، والسيد كلود ليفي. وقد تمّ الشروع في تحقيق حول النفي، منذ أمد طويل، منذ أكثر من عشرين سنة كما أعتقد، لتعلم ما كنت قلته للتو وأنت تضحك هازئاً: «تريد الأسماء، ..إلخ». حسنا، إنه عمل علمي شرعوا به قسماً بقسم. وهذا التحقيق انتهى، يا سيدي، في أواخر 1973. ولكنك لم تر أبداً ظهور النتائج، والآن سأقول لك لماذا. لقد طبعت هذه اللجنة في صفحات، وبشكل يمكن القول انه سرّي، نشرة ينبغي عدم الدمج بينها وبين مجلة «**مجلة الحرب**

العالمية الثانية»، وفي هذه النشرة يقول السيد هنري ميشيل (أعتقد أن ذلك في العددين 209 و212، الصادرين في كانون الثاني ونيسان 1974) أن «النتيجة الإجمالية للتحقيق (الذي دام سنوات عدّة، وشَغّل الكثير من الناس) «لن تُنشر»، والسبب الذي أُعطي لذلك هو «الخشية من حوادث مع بعض روابط المنفيين». أو بصيغة أخرى «لتجنّب الأفكار الفظّة بالنسبة للمنفيين».

*ـ **ك. ر:** إذاً، كم هو عدد المختفين؟*

*ـ **ر. ف:** تعود إلى هذا السؤال الذي أقول لك رداً عليه بأنني شخصياً لست قادراً على الإجابة عنه، لكني أقول بأن هناك أناساً يجب طرح السؤال عليهم، والطلب إليهم نشر نتائج تحقيقاتهم عن فرنسا...*

أثناء المحادثة أطلق الصحفي عبارة «الصنارة داركييه» (هذا مفيد، يجب عليه التساؤل إن كان بالإمكان جعل العنوان «منافس داركييه». هذا حسن للمبيعات). جواب ر. ف: «السيد داركييه دو بللوبوا هو سيّد لا يهمني، وهو نموذج للإنسان الذي سأقاتله طوال حياتي».

«إنه لا يعضُّ». يجب إيجاد عنوان آخر. وانتهت المقابلة بشكل سيّء إلى حدٍ ما.

*[...] طلابي سيقرؤون **لوماتان**. وللأسف لن يقرؤوا حديث المقابلة، لأنني لا أريد إلاّ حديثاً مكتوباً (أليس كذلك، لقد أوضحت ذلك بدقة). هل أنت موافق؟*

*ـ **ك. ر:** أبداً!*

*ـ **ر. ف:** كيف؟*

*ـ **ك. ر:** أبداً، تحدثت إليّ، ولم أقل لك شيئاً في البدء. سأستعمل... وأنت مَنْ قال لي ذلك.*

*ـ **ر. ف:** لا، لا، قلت لي، اعذرني، قلت لي أنك موافق على النقطة التالية — وإلاّ فإن الأمر سيكون في منتهى الخطورة، يا سيدي — بأنك ستجري معي حديثاً مكتوباً. أنا لا أقبل.. نعم، لقد كانت محادثة بيننا.*

*ـ **ك. ر:** لم اقل ذلك، ويمكنك التحقق.*

ـ ر. ف: حسناً، اسمع يا سيدي، إنك بصدد خداعي، وما تفعله سيء جداً، وخطير جداً، وليس لديك الحق بأن تفعل هذا.

ـ ك. ر: إنني لا أتحدث... من أجلي.

ـ ر. ف: لقد تحدثت لك بثقة، هكذا، فيما بيننا، وما تفعله...

ـ ك. ر: هل تعتقد أنني سأضيع ساعة في مناقشة معك، ولا أكتب مقالاً، لا هذا... غير... ممكن.

وبرّرت مقالة **لوماتان** كل مخاوف فوريسون[19]. فالمقدمة بدأت كما يلي: داركييه ليس وحيداً. البعض يصف كلامه عن معسكرات الإبادة النازية بـ «**الأكاذيب**». وفي ليون، يدعمه مُدرّس، هو روبير فوريسون». وتُختتم المقدمة نفسها بإشارة إلى نهاية المقابلة مع كلود ريجانت، الذي «سجّل بآلة تسجيل ساعتين من الحديث. بعد قليل، طالب فوريسون بعدم نشر الحديث. لقد أرعبته، بلا شك، عبارات كلامه المثير». أما الصحفي، من جهته، فلم يرعبه فراغ كلامه. وهو لم يقنع بهذه التشويهات، بل أضاف إليها كذبة مجردة: فقد قيل أن فوريسون «يمارس وظيفة مستشار تاريخي لدار نشر بوسون، في بروكسل. وعناوين بعض المؤلّفات المنشورة من قبلها واضحة: **أكذوبة أوشويتز، بروتوكولات حكماء صهيون، الحقيقة حول قضية جواشيم بيبر**». لقد تجنّب كلود ريجانت أن يسأل فوريسون عن وضعه. وسنرى، من جهة أخرى، سحفاً أخرى تأخذ ثانيةً بهذا الافتراء في حالته الصافية. ونجعل من فوريسون مؤلف الكتب المشار إليها، مثال برنار شالشا الذي قام على عجل ــ في **ليبراسيون** ــ بنسخ المقالة التي ظهرت أمس في **لوماتان**[20]. ولتتويج هذا كله، أكدت **لوماتان** أن «روبير فوريسون كان قد تلقى تأنيباً على إثر كلامٍ معاد للسامية»، وذلك قبل عام 1969، حين كان يُدرّس في كليرمون فرّان.

ولاستيقاف القارئ، استُعملت جملة « يوميات آن فرانك هل هي صحيحة؟» (التي لا علاقة كبيرة لها بموضوع النقاش) **أربع** مرات (في المقدمة، وعنوان المقال، ومرتان في متن المقال). كما استعملت لمرة

---

[19] 16 تشرين الثاني 1978.

[20] صحيفة **ليبراسيون**، 17 تشرين الثاني 1978. ينهي مقالته بعبارة رياء جميلة: «ألن يوجد إلاّ الطلاب العاديون لدروس الأدب الفرنسي في القرن العشرين الاستماع يوم الاثنين للسيد فوريسون في كلية شارع كلود برنار، القاعة 12، الساعة 14؟». برافو، **ليبراسيون**. ملاحظة مماثلة لصحيفة **لوكوتيديان دي بوبل** (Le Quotidien du peuple)، 18/ 20 تشرين الثاني 1978.

خامسة، في صياغة مختلفة، تحت صورة لآن فرانك، من دون ذكر أية كلمة تعليق لإيضاح معنى هذا السؤال. لماذا **تُستخدم** المسكينة آن فرانك في **لوماتان دو باري**؟ لجعل مارغو يبكي، لتحويل الانتباه عمّا قيل. لقد سبق أن قيل لي أن هذه الصحيفة كانت اشتراكية، هذا الأمر ينبغي أن يكون خطأ.

وتكمن بقية المقالة في ملاحظات للسيد موريس برنادت، رئيس جامعة ليون 2، ومقتطفات ــ مُزوّرة جزئياً [21] ــ من برنامج محاضرات فوريسون، ومقتطفات مبتورة من نص لفوريسون بعنوان «قضية غرف الغاز». وفي كل هذا، ليس هناك كلمة واحدة مما **قاله** فوريسون أثناء المقابلة.

هذه المقالة وتخيلاتها الصغيرة ستُنشر كما هي في بقية الصحف الكبرى. وقد قذف فوريسون سريعاً برده. لكن صحيفة اشتراكية مثل لوماتان دو باري لم ترتبك بحق الرد. لذلك لجأ فوريسون لقضاء بلاده. وقد أخذت المحكمة جزئياً في حيثيات حكمها بنص هذا الرد[22]:

لا أعطي إلاّ حديثاً مكتوباً. وقد تمّ إعلام صحفيّكم بذلك أصولاً. وسمح لنفسه ببتر وربط مقاطع من كتاباتي التي قُدّمت، علاوة على ذلك، على أنها كتابات معاد للسامية.

إني لا أهتم لا بالنازية التي ماتت، وماتت فعلاً في 30 نيسان 1945، ولا بالنازية الجديدة لمن يحنّون إليها، ولا ــ خصوصاً ــ بالنازية المكتسحة لمحلات الجنس التي تروّج لها وسائل الإعلام والمؤرخون الرسميون.

لقد أقنعتني أربعة أعوام من التفكير في أطروحة بول راسينييه (المنفي والمقاوم الحقيقي والشجاع)، وأربعة أعوام من البحوث الشخصية، بما فيها البحوث في ستروتهوف، وأوشويتز، وبيركينو، وماجدانك، أن «غرف الغاز» الهتلرية ليست إلاّ خدعة.. [...]، وعلى افتراض أن «غرف الغاز» لم توجد، فهل يجب الاستمرار في طمس هذا الخبر الجيد، أم يجب إعلانه أخيرا.

وخلصت المحكمة في هذا الموضوع للحكم بالطريقة التالية:

---

[21] في معرض حديثه عن كتاب أ. ر. بوتز، **خدعة القرن العشرين**، يضيف ك. ريجانت بأنه ترجم إلى الفرنسية على يد فرانسوا دوبرا، أحد قادة اليمين المتطرف، الذي اغتيل مؤخرا. اختلاق محض. فالكتاب لم يُترجم.

[22] حكم محكمة الدرجة الكبرى (الغرفة الأولى، الشعبة الأولى)، 2 أيار 1979.

حيث أن مدير ***لوماتان*** *كان من حقه رفض نشر رد كان مؤلّف المقال ــ المتّهم بأنه بتر وربط مقاطع من كتابات فوريسون ــ قد وُضع فيه قيد الاتهام بعبارات مهينة، وحيث أن هذا الأخير كان، من جهة أخرى، يسيء استعمال هذا الحق بسعيه لأن يفرض على الصحيفة نشر نص مكتوب يُركّز فيه على «النازية المكتسحة لمحلات الجنس التي تروّج لها وسائل الإعلام و(المؤرخون الرسميون)»، وهي اعتبارات لا صلة مباشرة لها مع وضعه قيد الاتهام من قبل الصحفي.*

هكذا، يُشْتَمُ صحفيٌّ إذا تمَّ وصف ما قام به بشكل دقيق جداً: بتر وربط النصوص. أمر جيد ينبغي معرفته. لكن هذا لم يمنع إدانة **لوماتان** بجرم القذف. وقصة اللوم بسبب عبارات معادية للسامية لم تكن بالنسبة لهم إلاّ «قريبة جداً من الحق»، وعلى حدّ ما يزعمون «بلا مبرر». لكن المحكمة ــ وهذا ما هو غير عادي ــ رفضت «بسبب الظروف الخاصة للقضية» الطلب الروتيني بنشر الحكم. إنّ لدينا إذاً صحيفة تقدح شخصاً، وهو أمر تعترف به المحكمة، لكن هذا الشخص يُنكر عليه الحصول على تعويض علني عما يصفه الحكم بإساءة «للشرف والاعتبار». ما هي إذاً هذه «الظروف الخاصة» إن لم تكن الرغبة المشتركة للصحيفة والمحكمة بأن تبقى صورة فوريسون لدى الجمهور ملوّثة بهذه التهمة؟

وفي سعي لدعابة غير متعمَّدة، نشرت **لوماتان** في أسفل الصفحة نفسها مقالة بعنوان: «كيف يعترف بريء». وبالنسبة لمن يغوص في هذه القضية الكابوسية، تُعتبر مسألة الاعترافات التي أدلى بها عدد من المسؤولين النازيين، بالتأكيد مسألة ذات أهمية أساسية. وفي هذا الصدد، فإنَّ كل تأمل في القيمة التي يمكن عزوها لاعترافات أُدلي بها في شروط غاية في الإكراه، يجب أن يؤخذ في الاعتبار. وقد علمنا من هذه المقالة أن فريق دراسة المشاكل التي طرحتها عقوبة الإعدام، الذي يُنشّطه النائب في حزب «التجمع من أجل الجمهورية (R. P. R)»، بيار با (P. Bas)، قرر الاستماع إلى عدد من «كبار الشهود»، منهم: جيل بيرّو، المونسنيور فوشيه، أسقف ترويس، والأب ب. تولا. وقدّم جيل بيرُّو عرضه حول هشاشة الشهادة، «وكيف يمكن للمرء أن يعترف عندما يكون بريئاً؟»، وذلك بالرجوع إلى أرتور لندن. واستشهد هنا بنهاية النص: «الشهادة لا قيمة لها أكثر من الاعتراف. والنتائج المدعومة

أصولاً بتجارب دقيقة لفريق من الباحثين في جامعة كولومبيا هي، في هذا الموضوع، مذهلة. كنّا نعتقد حتى ذلك الحين أن العين البشرية تعمل مثل الكاميرا، وأن الذاكرة تسترجع الفيلم بشكل كامل تقريباً، وبأمانة. والواقع أن الذاكرة ليست هي فقط انتقائية، وإنما النظرة أيضاً. فالعين ترى ما تنتظر رؤيته، ما لديها رغبة برؤيته، ما هو منطقي أن تراه». ليست هناك أية حاجة لباحثين جامعيين من أجل معرفة كل هذا. ولكن هيّا إذاً لنَقْل هذه الاعتبارات من المستوى الجزائي إلى مستوى الأحداث التاريخية... ماذا تفكر السيدة بادينتر (Me Badinter) في هذا الشأن؟

سيكون من الممل البحث في الصحف بمجملها عن ردود فعل لهذه القضية. ففيما عدا الإدانات والاستنكارات، لن نرى فيها أية معلومة عنها، أو مناقشة عفوية حولها[23]. ورسائل فوريسون إلى **لوموند** هي التي كانت تطلق الكرة في كل مرة من جديد.

الرسالة الأولى، في 16 كانون الأول 1978:

لا تنكروا أبداً! فلأني أنكرت ــ كما فعل بول راسينييه، وعشرون آخرون من المؤلفين الداعين لمراجعة التاريخ ــ وجود «غرف الغاز» الهتلرية، رأيت نفسي أعامل، منذ أربعة أعوام، من قبل أعلى السلطات الجامعية كـ «نازي»، «مجنون»، «ساڤونارول» (Savonarole)، «يسوعي»، شخص «مؤذ». إلاّ أنني، قبل 1974، كنت ــ رسمياً ــ أعتبر «أستاذاً لامعاً جداً»، «باحثاً مبتكراً جداً»، رجلاً مزوداً «بشخصية استثنائية»، مُدرّساً لديه «مؤهلات فكرية وتربوية بارزة»، أما منشوراتي فقد كانت «تحدث ضجة كبرى»، ومناقشتي لأطروحتي في السوربون حُكم عليها بأنها «متلألئة».

في 16 تشرين الثاني 1978، قامت صحيفة ــ كانت قد حصلت على حديث صحفي مع السيد برنادت (رئيس جامعتي) ــ بنشر افتراءات شنيعة عليّ كمقدمة لمونتاج «للتصريحات» كنت قد أدليت بها حول أكذوبة «غرف الغاز». وقد قام برنادت على الفور بتعليق المقالة في لوحة الإعلانات، وأرفقها بإعلان يدعو فيه الزملاء الأعزاء لأن يأتوا إلى الرئاسة لتوقيع سجل احتجاج على «تصريحاتي». ومن جهته، أعلن لصحيفة أخرى أن «توازني الفكري» ربما يكون «مصاباً» وأنه

---

[23] كما يلاحظ السيد رينيه فرانك، رئيس لجنة المدرّسين أصدقاء إسرائيل «مقابل مدّعي العلم من النازيين الجدد، لا يمكن الحديث عن النازية بارتجال» (لو **فيغارو**، 18 أيار 1979).

لم يَعُد يستطيع ضمان أمني. وقد ندّد في بيان، ثم في مؤتمر صحفي، «بالطابع الفاضح لتأكيداتي» التي «لا تستند، من جهة أخرى، إلى أي أساس رصين، ولا تستحق إلاّ الاحتقار».

وبالاتفاق مع الرئيس الأعلى، اتخذ السيد برنادت فيما بعد قراراً بتعليق دروسي. ولم يُخطرْني أي منهما بالأمر في وقت مسبق، ووقعت في مأزق حقيقي. ودخلت عناصر غريبة عن جامعتنا إلى مكتبي. ولم يفعل السيد برنادت شيئاً رغم أنه كان قريباً جداً من المكتب. وكان يعلم بوجودي فيه، وكذلك بذهاب وإياب هؤلاء الناس المهتاجين. وقامت مجموعة صغيرة من بينهم بشتمي، وأخذت تطاردني في أروقة الجامعة. وقد أمسكت بي هذه المجموعة عند باب الخروج، وضربتني بشدة على الرصيف. ثم أخذت تطاردني ثانيةً، واعتدت عليّ من جديد، وكذلك على أحد طلابي. ومنذ ثلاثة أعوام، وبفضل السيد برنادت، أنا أستاذ محاضر جمدوا له كل إمكانية للترفيع، لأني ــ السبب الرسمي ــ علاوة على أني أقيم على بُعد ساعتين من ليون، لم أنشر ــ كما يبدو ــ أي شيء إطلاقاً في حياتي، وهذا «باعترافي أنا شخصياً»!. وليقيم اتهامه على أساس ما، أخرج السيد برنادت من سياقها جملةً من رسالة كنت أعربت له فيها عن دهشتي لمعاملتي كـ «نازي»، في حين أنني لم أكن قد نشرت إطلاقاً شيئاً... يمكن أن يدعه يعتقد ذلك (رسالة تجرأ على أن يعطي هو نفسه تاريخها، في 12 كانون الأول 1975). وهذا الاتهام المذهل سيتم تأكيده فيما بعد من قبل وزيري، ثم مؤخراً من قبل مجلس الدولة الذي لم تكن الأسباب المثارة ضدي بنظره «غير دقيقة مادياً» (على الرغم من أن قائمة منشوراتي كانت مُدْرَجَة في ملفّي)! إنني لن أخوض هنا في نقاش مع السيد برنادت، ولن أسجل ما في رسالته من أغلاط خطيرة أخرى، ومهارات، وإهمالات. وأنتظر مناقشة ***علنية*** *في موضوع يتمّ تجنّبه بشكل واضح، هو موضوع «غرف الغاز». وبالنسبة* ***للوموند*** *التي أُطالبها بإلحاح العمل في هذا الاتجاه منذ أربعة أعوام، فإني أطلب إليها أن تنشر أخيراً الصفحتين اللتين كتبتهما عن «إشاعة أوشويتز». لقد آن الأوان، والوقت أصبح ناضجاً.*

أخيراً، ومع كل القيود الفكرية لهذا الفريق أو ذاك، افتُتِح النقاش، أو ما يقوم مقامه[24] ــ ربما كان الوقت في طريقه للنضوج ــ.

---

[24] **لوموند** ــ 29 كانون الأول 1978.

«قضية غرف الغاز»[a]
أو «إشاعة أوشويتز»

لا أحد ينكر استعمال أفران حرق الجثث في بعض المعسكرات الألمانية. فتواتر الأوبئة في حد ذاته، في أوروبا كلها التي تعيش حالة حرب، كان يتطلب حرق الجثث، جثث الموتى بالتيفوس، على سبيل المثال (انظروا الصور).

إنّ وجود «غرف الغاز»، باعتبارها مسالخ بشرية حقيقة، هو ما يُشكّل موضوعاً للنزاع. لقد أخذ هذا النزاع يتنامى منذ 1945. ولم تَعُدْ وسائل الإعلام الكبرى تتجاهله.

في عام 1945، كان علم التاريخ الرسمي يؤكد أن «غرفَ غاز» كانت تعمل سواءً في الرايخ القديم أم في النمسا، وفي الألزاس أم في بولونيا. وبعد ذلك بخمسة عشر عاماً، في 1960، أعاد النظر بحكمه. «فغرف الغاز» لم تكن تعمل، «قبل أي شيء» (؟) إلاّ في بولونيا[b]. وهذه المراجعة المؤلمة لعام 1960 كانت تحيل للعدم ألف «شهادة»، وألف «دليل» على عمليات القتل المزعومة بالغاز في أورانيانبورغ، وبوشنوالد، وبيرغن ــ بلسن، وداشو، وراڤنسبروك، وموتهاوسن. لقد كان المسؤولون عن راڤنسبروك (سوهرن، شوارزهوبر، ود. تريت) قد اعترفوا أمام الأجهزة القضائية الإنجليزية أو الفرنسية بوجود «غرفة غاز»، قاموا حتى بوصف طريقة عملها بشكل مُبهم. وحدث سيناريو مشابه مع زياريس في موتهاوسن، ومع كرامر في ستروتهوف. وبعد وفاة المذنبين، تمّ اكتشاف أن عمليات القتل هذه بالغاز لم تكن موجودة إطلاقاً. إنها هشاشة الشهادات والاعترافات!

*و«غرف الغاز» البولونية ليس لها قدر أكبر من الحقيقة ــ وهذا ما سيتم الانتهاء للإقرار به ــ. ونحن ندين للأجهزة القضائية البولونية والسوفييتية بالجزء الأساسي من معلوماتنا عنها (انظروا، على سبيل المثال، الاعتراف المذهل لـ. ر. هوسّ: **قائد في أوشويتز**).*

---

[a] العبارة هي لـ: أولغا ورمسر ــ ميغو (**نظام الاعتقال النازي**، أطروحة، منشورات P. U. F، 1968).

[b] **Keine Vergasung in Dachau** للدكتور مارتن بروزات، مدير معهد التاريخ المعاصر في ميونيخ (**Die Zeit**، 19 آب 1960، ص: 16).

إن الزائر الحالي لأوشويتز أو ماجدانك يكتشف في الواقع «غرف غاز» وأمكنة قد تؤدي فيها أية عملية للقتل بالغاز إلى كارثة بالنسبة لمطلقي الغاز وجوارهم. إنّ القتل الجماعي بالغاز، على افتراض أنه قابل للتطبيق، لا يمكن تشبيهه بموت انتحاري أو طارئ بالغاز. فمن أجل قتل سجين واحد، مقيد اليدين والرجلين في آن واحد، يستعمل الأمريكيون غازاً مصطنعاً، وذلك في مكان ضيق يتم فيه استنشاق الغاز، بعد الاستعمال، ليتم فيما بعد إبطال مفعوله. فكيف يمكن في أوشويتز على سبيل المثال، وضع ألْفَيْ (أو حتى ثلاثة آلاف) رجل في مكان من /210/ أمتار مربعة (!)، ثم تسكب (!) عليهم حبيبات من المبيد الحشري المبتذل والعنيف، المسمّى زيكلون ب، ويرسل، أخيراً وعلى الفور بعد موت الضحايا، فريق مكلف باستخراج الجثث التي تغلغل السيّانور فيها، وذلك من دون قناع مضاد للغاز، وفي مكان مشبع بحمض السيّانيدر؟ إن وثائق معروفة قليلاً جداً [c] تبيّن من جهة أخرى:

1 ــ *أن هذا المكان، الذي عمل الألمان على نسفه قبل مغادرتهم، لم يكن إلاّ معرضاً نموذجياً للجثث (Leichenkeller)، مُغطى بالتراب (لحمايته من الحرارة) ومزود بباب صغير واحد للدخول والخروج.*

2 ــ *أن الزيكلون ب لا يمكن إفراغه بتهوية سريعة، وأن تبخّره يتطلب واحداً وعشرين ساعة على الأقل. وفي حين أن هناك آلاف الوثائق عن أفران حرق الجثث في اوشويتز، بما فيها فواتير بالفينيغ تقريباً، فإنه ليس هناك عن «غرف الغاز» التي كانت ملاصقة، على ما يبدو، لهذه الأفران، أي أمر بناء، أو دراسة، أو توصية، أو تصميم، أو فاتورة، أو صورة. وأثناء مائة محاكمة (في القدس، وفرانكفورت ..إلخ) لم يتمكن أحد من إبراز أي شيء منها.«كنت في أوشويتز. ولم يكن يوجد فيه أية «غرفة غاز». بالكاد تمّ الاستماع إلى شهود النفي الذين تجرؤوا على لفظ هذه الجملة. فقد كانوا يلاحقون أمام القضاء. وحتى عام 1978، كان أي شخص في ألمانيا، يدلي بشهادة لصالح ت. كريستوفرسن، مؤلف* ***أكذوبة أوشويتز*** *يجازف بتعرضه للإدانة بسبب إهانته لذكرى الأموات».*

---

[c] من جهة أولى، صور متحف أوشويتز (نيجاتيف 519 و6228)؛ ومن جهة ثانية وثائق نورمبرغ (9098 ــ NI و 9912 ــ NI).

بعد الحرب، كان الصليب الأحمر الدولي (الذي كان قد قام بتحقيق حول «إشاعة أوشويتز»[d])، والڤاتيكان (الذي كان لديه معلومات جيدة عن بولونيا) والنازيون، والمتعاونون معهم، يعلنون جميعاً مع آخرين كثيرين: «غرف الغاز»؟ «لم نكن نعرف». ولكن كيف يمكن معرفة الأشياء عندما لا تكون موجودة؟

لقد ماتت النازية، ماتت فعلاً، مع فوهررها. واليوم تبقى الحقيقة. فلنجرؤ على إعلانها. إن عدم وجود «غرف الغاز» هو خبر جيد للإنسانية المسكينة. خبر جيد من الخطأ إبقاؤه مخبأً لمدة أطول[e].

والصفحة نفسها تتضمن دحضاً من متخصص، هو: جورج ويللرز:

غزارة الأدلة

«أطلق فوريسون تحدياً: «أتحدى أياً كان أن يجلب لي أقل بداية دليل على وجود غرفة غاز» في معسكرات الاعتقال النازية.

يجب معرفة أن غرف الغاز في المعسكرات التي كان يُباد فيها اليهود والغجر (أوشويتز، بيلزاك، ماجدانك، سوبيبور، تريبلينكا) دمّرها الألمان قبل نهاية الحرب، باستثناء ماجدانك فقط.

وليس المقصود، من هذا القول، تقديم دلائل أولية»، وإنما وجود غزارة في الأدلة، وهي ثلاثة أنواع:

آ ــ المحفوظات الألمانية.

ب ــ شهادات قدماء أفراد فرق الحماية S. S.

جـ ــ شهادات قدماء المعتقلين.

---

[d] **اللجنة الدولية للصليب الأحمر (C. I. C. R)**، **وثائق** حول نشاط اللجنة الدولية للصليب الأحمر لصالح المدنيين المعتقلين في معسكرات الاعتقال في ألمانيا (1939 ــ 1945)، الطبعة الثانية، جنيف، حزيران 1946، السلسلة 2 ــ العدد رقم 1، حيث أعيد جزئيا نشر الوثيقة رقم 9925: **زيارة مندوب اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى قائد معسكر أوشويتز** (أيلول 1944) ص: 91 ــ 92 (نسخت من النص الكامل السري). وهناك جملة أساسية من هذه الوثيقة تمّ بذكاء بتر ثلاث كلمات منها في كتاب مارك هيلل (Marc Hillel)، **Les archives de l'espoir** ــ منشورات Fayard، 1977، ص: 257. فقد نسفت منها الجملة الأكثر أهمية (**«والمعتقلون أنفسهم لم يتكلموا عنه»**).

[e] من بين العشرين مؤلفاً الذين ينكرون وجود «غرف الغاز» نذكر: بول راسينييه، منفي سابق **(Le véritable Procés Eichmann)** منشورات Les Septs Couleurs، 1962، توزيع م. باريش، rue Rataud، 5 ــ باريس ــ الدائرة الخامسة)، والأمريكي أ. ر. بوتز لكتابه البارز: «**خدعة القرن العشرين**» 1976 ــ توزيع: **Historical Review Press** ــ 23, Ellerker Gardeus, Richmond, Surrey, Twio 6AA (G. B).

على سبيل المثال، في حالة أوشويتز، في المراسلات بين الصناعيين ــ البنّائين لغرف الغاز الأربع المُحسّنة في أوشويتز 2 (بيركينو) والمُعدّة لتحل محل الغرف المبنيّة «يدوياً» في ربيع 1942 («مستودعات» في طرف المعسكر)، كانت القضية المطروحة «إقامة غرفة غاز»(«B estellung einer Begasungskammern...») إلخ. وهكذا، فإن من المضحك ادعاء أنه لم يكن هناك غرف غاز في أوشويتز، كما يفعل «الشاهد» كريستوفرسن الذي يستشهد به، بالطبع، السيد فوريسون، والذي ذهب ليبحث عنها، في 1944، في أوشويتز1، ورايسكو، وبيالييتز، حيث لم تكن موجودة. أما في بيركينو (أوشويتز 2) حيث كانت توجد وراء أبواب موصدة محظورة على كل أجنبي، فقد ذهب إليها مرة واحدة ليأخذ على عاتقه مائة معتقل مفرزين في رايسكو، ولم ير فيه شيئاً. وهذا كله يبيّن قيمة «شهادته» التي أدلى بها في عام 1973!

إنّ المسألة كلها تكمن في معرفة ما إذا كانت هذه الغرف تُستخدم «للقمل»، كما يقول داركييه، وكما يبدو أن السيد فوريسون يفكر، وهو الذي لاحظ أن زيكلون ب هو **مبيد حشري** عنيف، وليس مبيداً للكائنات البشرية.

فيما يتعلق بالقمل، لا يوجد أي مؤشر إيجابي. أما فيما يتعلق بالكائنات البشرية، فإن الأدلة ــ بالمقابل ــ غزيرة.

هاك، على سبيل المثال، ما نقرؤه في دفتر يوميات الطبيب في فرق الحماية، البروفسور كرامر، الذي اكتُشف في منزله في 12 آب 1945، والذي يرجع إلى الفترة التي كان هذا الأخير متواجداً فيها في أوشويتز، حيث شارك في أعمال الانتقاء لغرف الغاز (Sonderaktion):

«1942/9/2: هذا الصباح، في الساعة الثالثة، حضرت للمرة الأولى عملية انتقاء. إنّ جحيم دانتي، إذا قورن بها، يبدو كوميديا. إن أوشويتز لم يُسمَّى بلا سبب معسكر إبادة».

«1942/10/12: حضرت عملية انتقاء في المساء (ألف وستمئة شخص من هولندة). مشاهد مرعبة أمام المستودع الأخير».

«1942/10/18: كنت حاضراً في عملية الانتقاء الحادية عشرة للهولنديين في طقس بارد ورطب. مشاهد فظيعة، لثلاث نساء كُنّ تتوسّلن لِتُتْرَكْنَ على قيد الحياة». هل كان الأمر يتعلق بقمل أم بكائنات بشرية؟

بالمقارنة، يلاحظ كرامر نفسه:

«1942/9/1: ...حضرت بعد الظهر عملية تعقيم بناء بزيكلون ب، وذلك بغية القضاء على القمل». هنا المسألة المطروحة ليست مسألة «انتقاء»، ولا جحيم دانتي، ولا مشاهد مرعبة أو فظيعة، ولا إبادة...

في 29 كانون الثاني 1943، كانت المسألة المطروحة في الرسالة التي أرسلها رئيس منشآت الأبنية في أوشويتز إلى رئيس الإدارة المركزية لفرق الحماية في برلين حول حالة إنجاز بناء فرن حرق الجثث الثاني في بيركينو، هي مسألة فرن لحرق الجثث، وبناء للجثث (Leichenkeller) وبناء للقتل بالغاز (Vergasungskeller). هل كل هذا من أجل القمل؟

في تموز 1945، وآذار ونيسان 1946، أعطى شخصان هامان في فرق الحماية بأوشويتز (هما: بيري برود (Pery Broad) مسؤول الإدارة السياسية، ورودولف هوسّ، قائد أوشويتز) أمام السلطات البريطانية، ثم (بالنسبة للثاني) أمام المحكمة الدولية، وقبل ذلك أمام الأجهزة القضائية البولونية والسوفييتية» ــ وكان كل منهما يجهل الآخر ــ وصفاً مفصلاً لغرف الغاز وطريقة عملها في بيركينو. وفيما بعد، أثناء محاكمات مختلفة لعناصر فرق الحماية بمعسكر أوشويتز أمام محاكم ألمانية، اعترف ثمانية أفراد من فرق الحماية، **الذين استجوبوا كشهود**، بأنهم رأوا بأعينهم غرف الغاز في بيركينو وهي تعمل. ولم يُنكر أي متهم من بين عشرات المتهمين وجودها، وإنما فقط المشاركة الشخصية في استعمالها.

وأعطى خمسة فارّين من أوشويتز في عامي 1943 و1944، ومن بينهم ضابط بولوني غير يهودي، وصفاً لغرف الغاز في بيركينو، وقد طُبعت تقاريرهم من قبل **المكتب التنفيذي لمجلس لاجئي الحرب** التابع لرئيس الولايات المتحدة في تشرين الثاني 1944، في أوج الحرب، حيث أُشير إلى أن «المكتب لديه كل الأسباب للاعتقاد بأن هذه التقارير تعطي رسماً دقيقاً للوقائع المرعبة التي جرت في هذه المعسكرات».

من جهة أخرى، وُجدت أربع مخطوطات أثناء عمليات التنقيب التي جرت في معسكر بيركينو، حيث كان مؤلّفوها ــ وهم جميعاً أعضاء في

فرق الانتقاء المخصَّصين لتنظيف غرف الغاز، وترحيل الجثث نحو أفران الحرق ــ قد دفنوها في أوقات مختلفة. وكل هذه الرسائل المرسلة من وراء القبور تتحدث عن «غرف الغاز» وطريقة عملها. وبعد نهاية الحرب، قام أربعة عشر شخصاً من الناذرين الذين بقوا على قيد الحياة من بين أعضاء فرق الانتقاء هذه في معسكر بيركينو، من جانبهم، بإعطاء أوصاف مشابهة لهذه الغرف. ويبقى أن نضيف أن تهديد أي معتقل بأن يُنهي أيامه في إحدى غرف الغاز في بيركينو كان من بين مجموعة التدابير التأديبية في المعسكر، ولدى فرق الانتقاء فيه، وكان أمراً راسخاً لدى كل معتقل.

وهذه الأوصاف كلها كانت متفقة تماماً فيما يتعلق بمكان توضع غرف الغاز هذه في بيركينو، وعددها، وزمان دخولها «في الخدمة»، وطريقة عملها بغاز «زيلكون ب»، وبالتأكيد، باستعمالها من أجل قتل الكائنات البشرية.

ولا مانع من أن يشرح لنا السيد فوريسون ــ على طريقة مختص مُحنّك في قتل الآلاف من الكائنات البشرية في غرف غاز ــ أن استعمالها «قد يؤدي إلى كارثة بالنسبة لمطلقي الغاز وجوارهم، وللذين يُرسَلون «من دون قناع مضاد للغاز»، وعلى الفور، بعد موت الضحايا... إلى مكان مشبع بحمض السيّانيدر...»، لأن الزيكلون ب، كما قال، لا يمكن إفراغه بتهوية سريعة...»

كل هذا لم يكن إلاّ ثرثرة مصطنعة لمختص في نقد النصوص الأدبية، يعتبر نفسه خبيراً في عمليات القتل الجماعي. لكن مختصين آخرين، أفضل مكانة للغاية، كان لهم رأي مغاير. وتقول الرسالة، المؤرخة في 29 كانون الثاني 1943، المشار إليها أعلاه، على سبيل المثال: «لم تتمكن مؤسسة توف أند شوهن من تسليم جهاز التهوية ووقف التهوية (« die Be - und Entlüftungsanlage ») ــ الذي أوصت الإدارة المركزية للمنشآت عليه ــ في الوقت المحدد، بسبب عدم الجاهزية بالعربات. وبعد وصول هذا الجهاز بدأ تركيبه فوراً، بحيث كان من الممكن توقع وضعه تماماً في الخدمة في 20 شباط 1943». ومن جهتهم، قال بيري برود، وهوس، وآخرين إن إخلاء الجثث كان يتمّ بعد «إخلاء المكان من الغاز بمساعدة مراوح التهوية» (برود)، وبعد نصف ساعة

من نفث الغاز (G. W)، وكانت المروحة الكهربائية تُشغّل، والأجساد كانت تُرفع إلى الفرن برافعة» (هوسّ، أمام البريطانيين)، ..إلخ.

لا أعلم ما إذا كان السيد فوريسون معادياً للسامية، ومؤيداً للنازية. وهو يؤكد أنه ليس كذلك. لكنّ ما اعلمه هو أنه لو كان كذلك لما كان باستطاعته أن يفعل أكثر ولا أفضل مما فعل من أجل الافتراء على اليهود وإهانتهم من خلال معاملتهم كخادعين، وتبرئة النازية من أكثر ما كان لديها من فظائع وأعمال مثيرة.

إن كلامي ليس موجهاً أبداً للمتعصبين، لأنه ليس هناك أي أمل بإقناعهم بأي شيء. بل هو موجّه إلى الرجال والنساء من ذوي النية الحسنة، الذين يجهلون الوقائع، ويمكن لهذا السبب أن يعطوا أُذناً صاغية للتأكيدات الخداعة للمدافعين عن النازية.

وفي الغد، نجد في الصحيفة نفسها مقالاً طويلاً لأولغا ورمسر ــ ميغو، بعنوان «الحل النهائي»، يعرض الخطوط الكبرى للأطروحة التقليدية. كما نجد فيها أيضاً رداً للسيد برنادت، رئيس جامعة ليون 2، وشهادة للدكتور كريتيان حول معسكر ستروتهوف:

شـــهادة

كان الدكتور هيرت، أستاذ علم التشريح، ومدير معهد التشريح في ستراسبورغ، بين عامي 1941 و1944، يرغب بأن يُكوّن لنفسه مجموعة من الجماجم اليهودية. وللحصول على هياكل عظمية في حالة جيدة، توجّه هذا العالم إلى هيملر من أجل الحصول على يهود أحياء (وقد تمّ العثور على كل المراسلات بينهما). وقد سلّمته عناصر فرق الحماية (S. S) في معسكر الاعتقال في ناتزويلر سبعة وخمسين رجلاً وثلاثين امرأة كانوا موقوفين في البناء رقم 13، ومعزولين بأسلاك شائكة عن باقي المعسكر. وقد ***شاهدهم*** *المنفيون الفرنسيون في تموز 1943 (أرقامهم بين 4300 و4500) (وكل هؤلاء المنفيون الفرنسيون، وأنا واحد منهم، لم يكونوا قد ماتوا بعد). وفي ليلة من آب 1943، أُفرغ البناء رقم 13 ــ ونُقل إليه المنفيون الفرنسيون فيما بعد. وقد أسرَّ لنا المُمرّضون في المعسكر، سراً، أن شاغليه وشاغلاته كانوا قد نقلوا إلى غرفة غاز في ستروتهوف.*

وفي الواقع، فإن السيد هنري بيار، وهو ألزاسي يعمل في معهد التشريح بستراسبورغ، استلم سبعاً وثمانين جثة (وسجل أرقام أوشويتز الموشومة على واجهات ذراعهم) في آب 1943. وقد أوصاه العالم البروفسور هيرت بالصمت قائلاً: «يا بيار إذا لم تحبس لسانك، فإنك ستُنقل أنت أيضاً إليها».

كان الوقت قاسياً، والعمل الثمين في سلخ اللحم من أجل استخلاص الهياكل العظمية لم يكن بالإمكان إنجازه في الوقت المحدَّد. ولدى اقتراب الحلفاء، فقدَ المجرمون عقولهم. والوثائق المكتوبة تُظهر حرصهم على العمل لإخفاء آثار هذه الجريمة الوحشية.

ووصلت القوات الفرنسية. ووجدت جزءاً من الجثث التي لم تكن قد فُسِّخَت بعد. وقد تفحّصها وصوّرها البروفسور سيمونيان.

وبعد توقيفه في بيرغن بلسن، وصف جوزيف كرامر، قائد معسكر ناتزويلر في 1943، بشكل مطوّل، أمام الرائد جادان، من المحكمة العسكرية للمنطقة العاشرة، كيف كان قد قَتَل بالغاز بنفسه ووفقاً لتعليمات البروفسور البارز هيرت، هؤلاء السبعة والثمانين تعيساً، في الغرفة المعدّة في مزرعة ستروتهوف.

وهلك ضحايا آخرون في غرفة الغاز هذه: وتوجد أدلة (كتابات، شهود) على استعمالها، من بين أمور أخرى، لإجراء تجارب على غاز الخردل...

لكنّ من الواجب تذكير الكذّابين والمزوِّرين (بدلاً من «حق الرّد» القابل للنقاش، أنْ يهاجموني أمام المحاكم بسبب الإهانة والقذف: وإني بانتظارهم) بأن ما سمح النازيون لأنفسهم بالقيام به على المستوى اليدوي في الأراضي الفرنسية (فناتزويلر ــ ستروتهوف تقع في الألزاس) قاموا به على المستوى الصناعي في أوشويتز ــ بيركينو وماجدانك ...إلخ.

إن الباقين على قيد الحياة من معسكرات الاعتقال، وأهالي ملايين الضحايا الذين حُشِروا في غرف الغاز، يختفون شيئاً فشيئاً. وهم يريدون أن لا يتزيّن تلامذة البروفسور هيرت بألقاب جامعية فرنسية.

الدكتور هـ. كريتيان

المعتَقَل رقم 4468 في ناتزويلر. أرمل راشيل زاشارووبز، التي قتلت بالغاز في أوشويتز ــ بيركينو مع قافلة 2 أيلول 1943.

وفي 16 كانون الثاني، جاء ردُّ ر. فوريسون الذي سبق أن ذكرت أعلاه (ص: 63) السطور الأولى منه:

قرأت أكثر من مرة، خلال ثمانية عشر عاماً من البحوث، الردود التي أثارها مقالي المختصر عن «إشاعة أوشويتز. إني لا أضع قيد الاتهام صدْق مؤلّفيها، لكني أقول أن هذه الردود تزخر بأخطاء أشار إليها، منذ أمد طويل، راسينييه، وشيدل، وبوتز، وأتباعهم.

على سبيل المثال، في الرسالة المؤرخة في 29 كانون الثاني 1943 (التي استُشهد بها) (وهي رسالة لاتحمل حتى عبارة «سري» المعتادة) لا تعني كلمة (Vergasung) القتل بالغاز (Gazage)، وإنما «التفحيم» (Carburation). وكلمة (Vergasungskeller) تعني غرفة، في القبو، يتم فيها صنع المزيج «الغازي» الذي يغذي فرن حرق الجثث. وهذه الأفران وما فيها من أجهزة تهوية كانت تأتي من شركة توبف أندفيلز ديرفورت (NO ــ 4473)

وكانت كلمة (Begasung) تعني تعريض الألبسة للغاز في مُعَقِّمات. وإذا كان المستعمَل هو الزيكلون ب ــ المُحضَّر من «ب لوسور»، أي من حمض السيانيدر ــ فإن الحديث كان يجري عن «غرف غاز زرقاء». ولا علاقة لهذه الغرف «بغرف الغاز ــ المسالخ» المزعومة!

*ويجب الاستشهاد بشكل صحيح بدفتر يوميات الطبيب جوهان بول كريمر. وسنرى بأنه إذا كان قد تحدث عن فظائع أوشويتز، فذلك إشارة منه إلى فظائع وباء التيفوس في أيلول ــ تشرين الأول 1942. ففي 3 تشرين الأول، كتب: «في أوشويتز أُبيدت شوارع كاملة بفعل التيفوس». كما أنه هو نفسه قد أُصيب بما سمّاه «مرض أوشويتز»، الذي مات منه ألمان أيضاً. كان «الانتقاء» أو أحد أشكال «العمل الخاص» للطبيب هو فرز المرض والأصحاء. وهذا الفرز كان يجري في داخل الأبنية أو في خارجها. ولم يكتب كريمر أبداً أنه كان هناك في أوشويتز **Vernichtungslager**، وتعني حسب المصطلحات التي ابتكرها الحلفاء بعد الحرب «معسكر إبادة» (والمقصود بذلك معسكر مزوّد «بغرفة غاز»). بل كتب، في الواقع: «ليس للاشيء سُمّي أوشويتز معسكر الإبادة (des lager der Vernichtung). وبالمعنى الاشتقاقي للكلمة، يبيد التيفوس مَنْ يُصيبه. وهناك خطأ جسيم آخر في الاستشهاد: في تاريخ 2 أيلول 1942، تحمل مخطوطة*

كريمر: «هذا الصباح، في الساعة الثالثة، شهدت، في الخارج، للمرة الأولى، عملاً خاصاً. ويحذف المؤرخون والقضاة تقليدياً كلمة «في الخارج» **(draussen)** ليوحوا بأن كريمر يقول بأن هذا العمل كان يجري في «غرفة غاز» وأخيراً، فإن المشاهد الفظيعة أمام «القبو الأخير» (المقصود باحة القبو رقم 11) كانت عمليات تنفيذ قتل المحكومين بالإعدام، هي عمليات كان الطبيب مجبراً على حضورها. ومن بين المحكومين كانت هناك ثلاث نساء وصلْن في قافلة من هولندة: وقد أُعْدِمن رمياً بالرصاص[a].

كانت أبنية «الأفران» في بيركينو تُشاهد[b] بشكل كامل من قبل الجميع. ويثبت ذلك الكثير من المخططات والصور، التي تثبت أيضاً الاستحالة المادية الجذرية لأن تحتوي هذه الأبنية «غرف غاز».

وإذا ذُكِرت لي مرة أخرى، في شأن أوشويتز، اعترافات ومذكرات أو مخطوطات تمّ العثور عليها ــ بمعجزة ــ (وهي كلها وثائق كنت أعرفها سابقاً)، فإني أريد أن يُبيَّن لي في أي شيء تختلف توضيحاتها غير الدقيقة عن التوضيحات غير الدقيقة لكل الوثائق التي جعلت المحاكم العسكرية للحلفاء تقول بوجود «غرف غاز» في الأمكنة التي تمّ الانتهاء، في نهاية الأمر، للاعتراف بأنه لم يكن فيها «غرف غاز»: على سبيل المثال، في كل الرايخ القديم!

كنت ذكرت الوثائق الصناعية NI ــ 9098 و9912. ويجب قراءتها قبل مواجهتي بشهادات بيري برود و ر. هوسّ، أو ــ لما لا ــ باعترافات جـ. ب. كريمر، بعد الحرب. وهذه الوثائق تثبت أن الزيكلون ب لا يُصنّف في عداد أنواع الغاز الموصوفة بأنها قابلة للتهوية. وقد أُجْبِرَ مُصنّعوه على الإقرار بأن «من الصعب تهويته، نظراً لأنه يعلق بالأسْطُح». ومن غير الممكن الدخول إلى مكان مُعرَّض لغاز الزيكلون ب إلاّ بقناع ذي مصفاة «ل» ــ وهي أقسى أنواع المصافي ــ وبعد مضي عشرين ساعة على تعريضه للغاز،

(a) كتاب: **Auschwitz vu par les S. S**، منشورات: éd. Du musée d' Oswiecim ــ 1974 ــ ص: 238 ــ رقم 85.

(b) كان هناك ملعب لكرة القدم «مقابل أفران حرق الجثث في بيركينو» (Thadeus Borowski, d' après H. langbein, **Hommes et femmes à Auschwitz**, Fayard, 1975, P. 129).

وذلك لإجراء اختبار كيميائي على اختفاء الغاز[c]. أما الفراش والأغطية فيجب أن تُضرب في الهواء الطلق لمدة تتراوح بين ساعة وساعتين. إلاّ أن هوسّ كتب[d]: «بعد نصف ساعة من إطلاق الغاز، فُتح الباب، وجرى تشغيل جهاز التهوية. وبدأ على الفور استخراج الجثث». على الفور! ويضيف أن الفريق المكلّف بالتعامل مع ألفي جثة مُعرّضة لحمض السيانيدر دخل إلى المكان (الذي ما زال مليئاً بالغاز، أليس كذلك؟) وسحب منه الجثث «وهو يأكل ويُدخّن» أي — إذا فهمتُ جيداً — من دون حتى قناع للغاز. هذا مستحيل. وكل الشهادات، مهما كانت غامضة أو متباينة حول ما تبقى من أمور[e]، تتفق على الأقل على هذه النقطة: أن الفريق كان يفتح المكان إما فوراً، أو «بعد قليل» من موت الضحايا. وأقول أن هذه النقطة، لوحدها، تشكل حجر الزاوية في زور الشهادة.

في الألزاس، كان من المهم زيارة «غرفة الغاز» في ستروتهوف. وقد قرأت هناك في ذلك المكان اعتراف جوزيف كرامر. من خلال «ثقب» (كذا) كان كرامر يسكب «كمية ما من الأملاح السيّانيدرية»، ثم «كمية ما من الماء»: والكل كان يطلق غازاً كان يقتل خلال دقيقة واحدة. و«الثقب» الذي نشاهده اليوم تمّ إحداثه بشكل فظّ بضربة إزميل أدت إلى تحطيم أربع بلاطات من الخزف. كان كرامر يستعمل «قمْعاً بحنفية». ولا أرى كيف كان باستطاعته منع هذا الغاز من الارتداد عبر هذا الثقب، ولا كيف كان باستطاعته القول بأن الغاز المتصاعد عبر المدخنة سيذهب للانتشار تحت نوافذ قبلّته. لننتقل إلى غرفة مجاورة، وهنا ليشرحوا لي قضية الجثث المحفوظة للبروفسور هيرت «في «أقبية مطهرة» هي ليست، في الواقع، إلاّ أقبية لحفظ السجق والبطاطا، مزوّدة بقطّاعات خشبية بلا مسكات.

إن السلاح الأكثر ابتذالاً يشكل موضوعاً لخبرة قضائية إذا كان هناك شكّ بأنه استخدم في قتل أو جرح شخص ما. ومع ذلك،

---

[c] القوانين الفرنسية الناظمة لاستعمال حمض السيانيدر هي أيضا صارمة مثلها مثل القوانين الألمانية: انظر المرسوم 1290/50 تاريخ 18 تشرين الأول 1950، وزارة الصحة العامة.

[d] **Kommandant in Auschwitz**, Deutsche Verlagsanstalt, Stuttgart, 1958, PP. 126 et 166.

[e] **Justiz und NS - Verbrechen**, University Press Amsterdam, t. X III (1975), PP. 134 et 135.

نلاحظ بدهشة أن هذه الأسلحة المذهلة للجريمة، المتمثلة في «غرف الغاز»، لم تشكل أبداً موضوعاً لخبرة رسمية (قضائية أو علمية أو أثرية) من الممكن دراسة تقريرها[f].

ولو كان الألمان، لسوء الحظ، قد ربحوا الحرب، فإني أفترض بأن معسكرات الاعتقال التي أقاموها كانت ستقدّم لنا على أنها معسكرات لإعادة التأهيل. ولو أني رفضت هذا التقديم للوقائع لكنت اتُّهمت بلا شك بأني أعاون موضوعياً «اليهودية الماركسية». إني ــ موضوعياً وذاتياً ــ لست «يهودياً ماركسياً، ولا «نازياً جديداً». ولدي إعجاب بالفرنسيين الذين ناضلوا بشجاعة ضد النازية. وكانوا يدافعون عن القضية الجيدة. واليوم، إنْ كنت أؤكد بأن «غرف الغاز» لم توجد، فلأن الواجب الصعب بأن أكون صادقاً يُجبرني على قول ذلك.

[وفقاً لقانون 29 تموز 1881، ننشر نص السيد فوريسون. وكل رد يضعه قيد الاتهام سيفتح لصالحه حقاً جديداً بالرد.

ومع ذلك فإننا لا نعتبر بأن الملف الذي فتحته تصريحات داركييه دو بللوبوا قد أُغلق].

ويردُّ جـ. ويللرز من دون ذكر فوريسون (انظر ص: 430).

أخيراً، وردّاً على لوحة إعلانية حول **حق الحياة**: «البروفسور يُستدعى أمام المحاكم من قِبل الرابطة الدولية ضد معاداة السامية»[25]. يرسل فوريسون النص التالي، الذي نُشِرَت مقتطفات منه فقط، ربما لكي لا يُعطى له مكان أكبر من اللوحة موضوع الجرم (23 آذار 1979):

من أجل مناقشة حقيقية حول «غرف الغاز»

تجنّب السيد ويللرز، الذي وصفني «بالرومانسي»، حججي، وخاصة تلك المتعلقة بالاستحالة المادية للقتل بالغاز. فغاز زيلكون ب، المُستعمل في «غرفة الغاز» المزعومة هذه، من 210 أمتار مربعة (في الحقيقة: معرض بسيط للجثث) يعلق بالسقف والأرضية والجدران الأربعة. ويتغلغل في أجساد الضحايا وأغشيتها المخاطية (كما يتغلغل،

---

[f] إن السذاجة العامة تكتفي بالقليل: أن يُظهروا لنا باباً مزودا بعين ومزلاج قلاّب (نظام إسباني) وها نحن أمام... «غرفة غاز»!

[25] انظر: **Le Monde**، 29 آذار 1979.

في الواقع، في الفراش والأغطية التي ينبغي تطهيرها، والتي يجب ضربها لمدة ساعة في الهواء الطلق لطرد الغاز منها). أما الفريق المُكلّف بإفراغ «غرفة الغاز» من جثثها الألفين فإنه سيختنق بدوره. إذ كان عليه، من دون قناعٍ للغاز، أن يغور في حمّام من بخار حمض السيّانيدر، وأن يتعامل فيه مع أجساد ما زالت مُشبعة ببقايا غاز قاتل. قد يُقال لي أن هوسّ لم يكن مهتماً بصحة أعضاء هذا الفريق. ليكن! ولكن بما أن هؤلاء الرجال لم يكونوا قادرين على القيام بعملهم، فإني لا أرى من الذي أفرغ «غرفة الغاز» لإخلاء المكان لجموعٍ جديدة. أما فيما يتعلق «بجهاز التهوية» فأكرر أنه جهاز للأفران، كما تفيد ذلك الوثيقة NO ــ 4473. ومن جهة أخرى، فإن الزيكلون ب «من الصعب تهويته» في مكان واسع، وهو ــ علاوة على ذلك ــ قابل للانفجار: فحمض السيّانيدر لا يستعمل بالقرب من فرن!.

عندما يتحدث كريمر وقضاته عن ثلاث نساء قتلن رمياً بالرصاص في أوشويتز، فإنهم لا يقولون شيئاً لا يُصدَّق. وبالمقابل، عندما يقول كريمر نفسه لقضاته بأنه شهد عملية قتل بالغاز ولكن عن بُعد، وهو جالس في سيارته، فإني لم أعُد أصدّقه. وهو يوضح بدقة، بالفعل، أن فتح «غرفة الغاز» ثانية كانت تجري بعد «لحظة» من موت الضحايا[a]. وهنا توجد استحالة مادية واضحة لن أعود إليها. ثم ألاحظ أنه من أجل السعي لأن يُفسِّر لنا «اعتراف» كرامر، يتم الاستناد إلى «اعتراف» آخر، هو ــ كما لو أنه بالصدفة ــ اعتراف هوسّ. والنقطة المزعجة هي في أن هذين الاعترافين يطعنان في بعضهما أكثر مما يؤيدان بعضهما. انظروا عن قرب، وفي آن واحد، وصف الضحايا، والإطار، ومُنفذي عمليات القتل، وأسلوب التنفيذ. قد يجد البعض ممتعاً أن أُطالب بعرض «أسلحة الجريمة» هذه المتمثلة «بغرف الغاز» على خبير. وقد يُلفت نظري إلى أن غرفة الغاز يمكن إعدادها على عجل في دقيقة واحدة وفي شقّة بسيطة. وهذا خطأ. فغرفة النوم لا يمكن أن تصبح غرفة غاز. والاختناق الانتحاري أو الطارئ لا يمكن أن يكون على علاقة مع قتل بالغاز. فعندما تكون هناك رغبة بقتل عدد غفير من الضحايا بغاز ما، وخاصة بحمض

---

[a] **Justiz und NS – Vrbrechen**, University Press Amsterdam, t. X VII (1977), P. 20.

السيّانيدر، من دون المجازفة بأن يقتل المرء نفسه، أو بإحداث انفجار.. يجب عليه أن يضبط آليات معقدة بشكل غير عادي. وسيصبح من الأكثر فأكثر صعوبة تصديق وجود هذه المسالخ البشرية، المتمثلة في «غرف الغاز». ومؤخرا، تمكنت الصور الجوية لأوشويتز وبيركينو (وثائق الأمريكيّين دينو أ. بريجيوني وروبير جـ. بواريه من 19 صفحة و14 صورة) أن توجه ضربة الرحمة لأسطورة الإبادة. لقد كنا نمتلك سابقا العديد من الصور «الأرضية» عن «أفران حرق الجثث» في أوشويتز وبيركينو، وهذا من دون حساب تصاميمها. وكانت طبيعة الأبنية ومكانها تستبعد على ما يبدو أية إمكانية لاستعمال جرمي. وتؤكد الصور الجوية هذا الانطباع. وفي عام 1944، في أوج ما يسمّيه الأمريكيون «بمرحلة الإبادة» اعترفوا بأنهم فوجئوا بعدم رؤيتهم الدخان واللهب الذي كان يتعالى باستمرار ــ كما كان يُقال ــ من مداخن أفران حرق الجثث، ويُشاهد من مسافة أميال عدّة». وهذه الملاحظة، أبدوها بشأن صورة 25 آب 1944 ــ غداة وصول خمس قوافل «للإبادة»[b] ــ لكنها يبدو أنها تُطبّق أيضاً على الصور الأخرى: صور 4 نيسان، 26 حزيران، 6 تموز، و13 أيلول 1944. وفي عام 1976، أبدى المؤرخ الداعي لمراجعة التاريخ، آرثر ر. بوتز، ملاحظة مُحذّرة[c]. فكتب أنه بالنظر إلى البحوث الصناعية المتقدمة التي كان الألمان قد قاموا بها في مُجمّع أوشويتز، كان الحلفاء يملكون بالتأكيد في أرشيفاتهم صورا جوية للمعسكر. وأضاف أنه إذا لم يكن هناك إسراع في الكشف لنا عن وجود هذه الصور، فذلك ــ على الأرجح ــ لأنها لم تكن تقدم أدلة لدعم الاتهامات الموجّهة ضد الألمان. لقد أدان مؤرخون فرنسيون، مؤخراً، أولئك الذين يسمحون لأنفسهم بأن يضعوا موضع الشك وجود «غرف الغاز» القاتلة للبشر. ومنذ أربعة أشهر لم أعد قادرا على إعطاء دروس في جامعتي. وتستدعيني الرابطة الدولية ضد معاداة السامية أمام العدالة بتهمة «تزوير التاريخ»، وتطلب إلى السلطات «تعليق دروسي طالما أن العدالة لم تبتّ بالأمر»[d]. لكن أي

(b) **Hefte von Auschwitz**, n°. 8, 1964, PP. 60 - 61.

(c) **The Hoax of the 20th Century**, P. 150.

(d) **Le Droit de vivre**, mars, 1979 P. 9.

شخص ــ على ما أرى ــ لا يجرؤ على المجابهة، بأسلحة متكافئة كلياً، في النقاش الذي أقترحه. ومع ذلك فإن اقتراحي يمكن تلبيته ببساطة. بما أن على أي اتهام أن يبرهن على نفسه، فإني أطلب أن يخضع لاختبار تحليل تاريخي روتيني دليلٌ، دليل دقيق واحد، على الاتهام الموجّه ضد ألمانيا في الفصل الخاص «بغرف الغاز». فمن بين كل «غرف الغاز» التي ترتّب زيارتها للحجّاج والسيّاح، ليُحدِّد لي المتّهمون، على سبيل المثال، غرفة واحدة استخدمت حقا، في نظرهم، لقتل الناس في لحظة ما.

بانتظار ذلك، أشكر العدد المتنامي للذين يقدمون لي دعمهم، ولا سيما بين الشباب. لقد كتب لي جان غبرييل كوهن باندت: «لنقاتل إذا من أجل تدمير غرف الغاز هذه التي يظهرونها للسيّاح في المعسكرات التي نعرف الآن أنها لم توجد فيها قط»[c]. لديه الحق. لنضع حدًا للدعاية الحربية، إنّ الفظائع الحقيقية تكفي. ومن غير المفيد أن نضيف إليها شيئا.

وتغادر المعركة الهواء الطلق لتتجه إلى السراديب، بعد العبارة الختامية **للوموند**، في 19 كانون الثاني: «وكل ردٍ يضعه قيد الاتهام سيفتح لصالحه حقاً جديداً بالردّ». فمنذ ذلك الحين ستوجه الانتقادات والمجادلات إلى عدوٍ مُغْفل الاسم، غير قابل للتسمية، لكنه معروف. وسنرى ما إذا كانت الطريقة منصفة. والأمر نفسه ينطبق على بقية الصحف[26].

وهذا النزاع القائم بينه وبين الصحيفة الليونية، يفهمه المعني الرئيسي بالأمر بالطريقة التالية (تموز 1979):

في 17، ثم من جديد في 18 تشرين الثاني 1978، تعرّض روبير فوريسون، الأستاذ المحاضر في جامعة ليون 2، لانتقاد شديد من قبل صحيفة ***Le Progrés de lyon****. وقد أرسل رسالة إلى الصحيفة انطلاقا من «حقه في الردّ». لكن الصحيفة رفضت نشر رسالته. فراجع ر.*

---

[c] **Libération**, 5 mars 1979, P. 4.

[26] انظر، على سبيل المثال، المقالة المؤطّرة لصحيفة **Progrés de lyon** (17 تشرين الثاني 1978) بعنوان «اسم؟» «نعرف، بالتأكيد، اسم الشخص الذي وضعه قيد الاتهام فريق النواب المجتمعين في الجمعية الوطنية. وإذا لم نسلمه حتى الآن لقرائنا، فذلك لأننا نرفض أن نعرض، تحت غطاء الإعلام، إعلانا مجانيا للمتخلفين من دعاة العرقية ومعاداة السامية». إني أجد هذا «الغطاء الفرعي» شهيا بشكل خاص.

فوريسون العدالة. وصدر الحكم في 27 حزيران 1979 من قبل محكمة الجنح في ليون. وكان القاضي الفرد فيها هو السيدة بالوز فراشيه، التي رفضت دعوى ر. فوريسون. وفي عددها بتاريخ 30 حزيران 1979، لخّصت الصحيفة القضية على النحو التالي: «رفضت المحكمة دعوى السيد فوريسون نظراً لأن رسالته إلى **لوبروغري** كانت تحتوي تأكيدات مخالفة للأخلاق الحميدة وللنظام الأخلاقي». هذا الملخص دقيق. فالأستاذ اُتهم بالإساءة إلى الأخلاق الحميدة، أي إلى «مجموع القواعد الأخلاقية التي لا يسمح المجتمع بأن تنتهك». كما أنه يسيء أيضاً «للنظام الأخلاقي» الذي ينبغي عدم الدمج بينه وبين «النظام العام». يجب بدون شك العودة إلى زمن الإمبراطورية الثانية وإلى التشريع النافذ نحو عام 1850 في فرنسا لنجد إشارة إلى هذا «النظام الأخلاقي». والملاحقات التي شُرع بها ضد بودلير وفلوبير حدثت تقريباً باسم ذاك النظام. وفي بداية الجمهورية الثالثة أطلقت دعوات الحنين إلى الملكية اسم «النظام الأخلاقي» على السياسة المحافظة التي حدَّدها الدوق دو بروغلي في 26 أيار 1873، والتي كان ينبغي أن تُحَضِّر لعودة الملكية. وأدت هذه السياسة، المستندة لدعم الكنيسة، إلى اتخاذ تدابير مضادة للجمهورية (إقالة الموظفين الجمهوريين، ..إلخ). وكانت هي سياسة الماريشال دو ماكماهون. وباختصار، فإن تعبير «النظام الأخلاقي» لم يَعُد يعني، منذ أمد طويل، إلاّ السياسة الرجعية كلياً أو المتخلّفة. وأصبح من النادر التباهي بأن يكون المرء مدافعاً عن «النظام»، و«النظام الأخلاقي» بقدر أكبر. وقد أخذت السيدة بالوز فراشيه على الأستاذ الجملتين التاليتين:

1 ــ «(...) أربعة عشر عاماً من التأمل، وأربعة أعوام من تحقيق دقيق (...) قادتني لأن أعلن، في 29 كانون الثاني 1978، للمشاركين في ندوة لمؤرخين، انعقدت في ليون، أن المذابح في «غرف غاز» مزعومة هي أكذوبة تاريخية».

2 ــ «(...) المسألة هي معرفة ما إذا كان صحيحاً أو خطأً أن «غرف الغاز» الهتلرية وجدت حقاً».

وتعلن السيدة القاضية: «أن هذه الأقوال مخالفة للأخلاق الحميدة». وتضيف: «... من الثابت أن ملايينا من الأشخاص، وبشكل أخص من اليهود، ماتت في معسكرات الاعتقال النازية، ضحايا «لآلات

قتل» مختلفة، منها «غرف الغاز». وتتابع السيدة القاضية قائلة: «إن غرف الغاز وجدت... ومجرد واقعة الرغبة بأن تُدرج في صحيفة يومية مقالةٌ يطرح مؤلِّفها على نفسه مسألة وجودها، تحمل إساءة للأخلاق الحميدة».

وتذهب السيدة القاضية أيضاً إلى ما هو أبعد بكثير. وتأخذ على الأستاذ أنه أساء إلى «شرف أعضاء الحكومة، وإلى رئيسها بشكل رئيسي. وهذا الرئيس هو السيد ريمون بار، الذي تقع منطقة نفوذه الانتخابي في ليون.

ماذا فعل روبير فوريسون ليسيء إلى شرف مثل هذه الشخصيات المحترمة؟

الجواب أعطته السيدة القاضية. إنّ ر. فوريسون كان يُذكّر زملاءه المؤرخين، الذين كانوا يسمحون لأنفسهم بتأنيبه، بأمرين:

آ ــ أنهم كانوا، باعترافهم، قد حصلوا من الصحافة المحلية، وبخاصة من **لوبروغري دوليون**، على وعد بإسدال الصمت على تصريحات ر. فوريسون في ندوة ليون المنعقدة في كانون الثاني 1978.

ب ــ أنهم كانوا يعلمون جميعاً بشكل تام أن لجنة تاريخ الحرب العالمية الثانية (المؤلّفة من السيدين هنري ميشيل وكلود ليڤي)، المرتبطة مباشرة بالوزير الأول، رئيس الحكومة، كانت تخفي منذ خمسة أعوام العدد **الحقيقي** للمنفيين **الحقيقيين** من فرنسا.

كان ر. فوريسون قد كتب إذاً إلى رهط المُشنّعين عليه، وإلى من يُعطي دروساً في الأخلاق: «إني أصف أولئك الذين يتظاهرون بجهل هذا الحجز غير المشروط للوثائق بالجبناء». ويضيف، موجهاً إلى الصحيفة التي ضمّت صوتها لأصوات المُشنّعين (والتي كانت، منذ 35 عاماً، تحكي لقرائها قصة أسطورية عن الحرب الأخيرة)، المأخذ التالي: «آخذ عليكم الصمت والتواطؤ مع كل أنواع السلطات الرسمية أو شبه الرسمية منذ 35 عاماً».

وكان ر. فوريسون قد ذكر أيضاً بأن اللجنة كانت تعمل بمال من دافع الضرائب، وأنها إن كانت تخبّئ نتائج تحقيقها من 20 عاماً، فذلك ــ باعتراف السيد هنري ميشيل نفسه ــ «لتجنّب اصطدامات ممكنة مع بعض روابط المنفيين» (**نشرة** ــ سرّية ــ رقم 209)، ولأن

نشر هذه النتائج «من شأنه إثارة أفكار فظّة بالنسبة للمنفيين» (**نشرة** رقم 212 ــ نيسان 1974). ولم يتحدث ر. فوريسون، في أية لحظة، عن «أعضاء الحكومة» (بالجمع). بل كتب فقط: «أن هذه اللجنة الرسمية مرتبطة مباشرة بالوزير الأول». وهذا التوضيح يرد باستمرار وبأحرف كبيرة في كل منشورات هذه اللجنة.

وتُندِّد السيدة القاضية، في النهاية، وبصفة عامة، بما سمّته، في رسالة الأستاذ، «بالمقاطع المخالفة للنظام الأخلاقي»: هذه المقاطع التي ذكرتها وعلّقت عليها.

شاهدنا الباحة الداخلية. لننظر الآن إلى الحديقة، إلى أم الفنون، إلى جامعتنا الطيبة. فمن المفيد التوقف لحظة لرؤية كيف يجد شخصٌ ما ــ لديه آراء منحرفة ــ نفسه يُعامل في مجتمعنا، مجتمع الليبرالية المتقدمة؟، وفي قلب حصن الصراحة الجامعية.

نُشرت مقالة **لوماتان** في 16 تشرين الثاني. وفي اليوم التالي، اتخذ السيد برنادت، رئيس جامعة ليون 2، التي يُدرِّس فيها ر. فوريسون، قراراً يُعلِّق فيه «مؤقتاً» دروس هذا الأخير، ويمنعه من دخول الأبنية الجامعية، بدءاً من 20 من الشهر نفسه. رأينا في رسالة فوريسون إلى **لوموند** (1978/12/16) الأحداث التي جرت في ذلك اليوم في الجامعة، التي كان فوريسون قد أتى إليها ليعطي دروسه، نظراً لجهله بموضوع المنع الذي كان قد صدر بحقه. وكان الرئيس برنادت قد بَرر قراره بالطريقة التالية:

نظراً، للانفعال الذي أثاره في الجامعة، وفي خارجها، الطابع الذي أصبح علنياً للأطروحات التي تعبِّرون عنها، هذا الانفعال الذي يمكن أن يُولِّد اضطرابات خطيرة فيما لو حضرت إلى الجامعة لإعطاء دروسك فيها، ونظراً، لأن السيدة وزيرة الجامعات أمرت بفتح تحقيق، من جهة أخرى، ولأنه يبدو مرغوباً اتخاذ أي إجراء تحفظي بانتظار نتائج هذا التحقيق، قررت...

واحتجّت جامعات ليون لأن الأمر لم يكن يتعلق بعقوبة. ولم يمنع هذا من اعتبار أن النتيجة كانت تتمثل في استبعاد زارع القلاقل، وخلق نوع من العزل الصحي له. بعد ذلك بأمد طويل، تحدث عدد من زملائه عن «مناخ الخوف» الذي منعهم من التعبير للنعجة التي أصبحت فجأة جرباء عن التعاطف الذي كانوا يشعرون به حتى ذلك الحين تجاه الإنسان أو الزميل، نظراً لجهلهم بالقناعات التي استمدها من البحوث التي لم يكن قد كشفها أمامهم.

بعد فترة التعليق، كان على فوريسون أن يستأنف دروسه في مجال الأدب (كان البرنامج يتناول بروست) في 8 كانون الثاني 1979. وكانت السلطات الجامعية قد عملت على تغطية كتابات تقول: «فوريسون يقتل الأموات». وفي الساعة المذكورة كان خمسون من المتظاهرين الذين وصفتهم الصحافة عموماً «باليهود» يتجمعون في القاعة. ويبدو فعلاً أن كثيراً من هؤلاء المتظاهرين كانوا ــ تحت صولجان د. آرون، منسّق المنظمات اليهودية في ليون ــ ينتمون إلى اتحاد الطلاب اليهود في فرنسا، الذين كانوا يوزعون منشوراً بعنوان: «ليتوقف الكذب والكراهية»، وهو عنوان غريب إذا تبيَّنَّا أن النص لم يكن خالياً لا من الكراهية ولا من الكذب:

إلى متى سيكون علينا الاحتجاج ضد صحوة العنف، والعرْقية، ومعاداة السامية، والاصطدام في كل مرة باللامبالاة نفسها، لا مبالاة مَنْ لم يُمَسّ في جسده، وفي وجوده، أو بالأحرى مَنْ لم يُمَسّ بعد في فرديته؟

***الصمت متواطئ** من أي مصدر جاء. لكن الأكثر خطراً هو صمت الذين يعلّمون، والذين يتخذون من التدريس وظيفة لهم. والأسوأ هو صمت المثقفين.*

إنّ أستاذ آداب وديع في ليون يُنكر غرف الغاز. أمر لا يُصدّق، لكنه حقيقي، مثل تلك الصلبان المعقوفة التي تنتشر قليلاً في كل مكان، وتجعل من العنف العرْقي حقيقة مبتذلة ويومية.

*ولكن ماذا؟ علينا ألاّ نكون حسّاسين جداً. ألم يشرح لنا الأستاذ الليوني السيد فوريسون، بالاستناد إلى حجج علمية مزعومة، أن «هتلر لم يُعْطِ مطلقاً الأمر بقتل إنسان واحد بسبب عرقه». وهل يستطيع السيد فوريسون أيضاً أن يُفسّر بسهولة مصير ملايين الضحايا، ومنهم ستة ملايين يهودي منفي ومختفي؟ إلاّ إذا كانت «هذه الملايين من الضحايا أيضاً ابتكارا صهيونيا» (**Libération** ــ 18 أيلول 1978).*

*إن السيد فوريسون يُنكر أن يكون معادياً للسامية أو نصيراً للنازية، لكن أقواله المنطوية على القذف، وتعاونه مع مطبوعات تنشر ــ من بين كتب أخرى ــ **أكذوبة أوشويتز وبروتوكولات حكماء صهيون**، تُدرجه ضمن التقاليد المديدة للعداء للسامية. بالنسبة لنا ليس المقصود أن*

نتجادل مع السيد فوريسون ولا مع أي متعصب من شاكلته، لكن علينا أن نستخلص الدرس من الاعتداءات الأخيرة المعادية للسامية، لأن فوريسون ليس فقط مجرد شخص تعمل أقواله على هزّ الكتفين، وإنما هو ***رجل خطير.***

من المناسب ألاّ يصبح رجال ونساء من ذوي النية الحسنة ضحايا لمدافع عن النازية، يقوم ــ مُستَغلاً المنصّة التي تُقدّمها له مهنته ــ بالإكثار من التأكيدات الخداعة.

لهذا السبب نطالب ***بطرده*** *النهائي من جامعة ليون 2،* ***وترقينه*** *من الهيئة التدريسية.*

وبعد أن أعلن كل من رئيس الجامعة السيد برنادت، ورئيس وحدة الدراسات والبحث (U. E. R) السيد كلود مارتان أنهما غير قادرين على ضمان أمنه الجسدي، نجح الأستاذ فوريسون، بعد أن اتخذ العديد من الاحتياطات، في مغادرة المبنى من دون عوائق. وأكد المتظاهرون، المصابون بخيبة الأمل، أنهم كانوا يريدون فقط «مناقشة» فوريسون، الأمر الذي لم يكن منشورهم يدع المجال للتنبؤ به.

في الأسبوع التالي، في 15 كانون الثاني، حضر فوريسون مباشرة إلى رئاسة الجامعة. وامتلأت قاعة المحاضرات من جديد بمتظاهرين من اتحاد الطلاب اليهود في فرنسا، وكذلك من الاتحاد الوطني للطلاب الفرنسيين، والرابطة الشيوعية، وروابط المنفيين القدماء، التي التحق بها النائب هامل (من اتحاد الديمقراطيين الفرنسيين ــ U. D. F ــ). وقد أعلنوا عالياً أنهم يريدون «طرح أسئلة»، ووزّعوا المنشور التالي:

في الاثنين الأخير كُنّا مائة. واليوم نعود... لماذا؟

- *لأن من غير المسموح به أن يتمكن ر. فوريسون، هذا الفرد الخطير، من أن ينشر، من دون عقاب، أيديولوجية عرقية وضارّة بإعلانه، بشكل خاص، «أن هتلر لم يُعْط مطلقاً الأمر بقتل إنسان واحد بسبب عرقه»، و«أن المذابح المزعومة في غرف الغاز والإبادة المزعومة هي أكذوبة واحدة».*
- *لأنه يسعى جاهداً لمحو الحقيقة التاريخية، بتجميعه لتأكيدات علمية مزعومة.*

*ـ لأنه **إهانة** لذكرى المختفين، **وشتيمة** للشهود على هذه الفظائع الذين ما زالوا أحياء».*

*ـ لأن وجود ر. فوريسون في جامعة ليون 2 **إهانة** للهيئة التدريسية.*

ـ لأنه تعبير عن عودة العرقية ومعاداة السامية في فرنسا.

لهذا السبب نطالب اليوم باتخاذ عقوبات بمستوى كلامه المنطوي على القذف.

ونطالبكم بالخروج من حالة اللامبالاة التي تجعلكم متواطئين، وبالالتحاق بنا.

اتحاد الطلاب اليهود في فرنسا، بدعم من: A. G. E. L، U. N. E. F، A. N. A. C. R، دوائر المتاريس (Cercles Barricades)، لجنة تنسيق المنظمات اليهودية في ليون، لجنة اتحاد المقاومة، F. N. D. I. R. P.، Impression، L. C. R، M. A. S.

ودعا السيد كلود مارتان وآخرون فوريسون للذهاب «للردّ على الأسئلة، وتقديم تفسيرات». لكنهم اعترفوا سريعاً بأنهم لا يستطيعون تأمين «شروط طبيعية للتدريس»، وضمان أمنه. إلاّ أنّ فوريسون انسحب نظراً لقلة اهتمامه باللقاء وحيداً مع هؤلاء السائلين المفتولي العضلات. وتذكّر بمرارة بداية معاقبته غير القانونية المتّخذة في 20 تشرين الثاني، حين صرخ في وجهه أحد هؤلاء « الوحوش المكهربة بالكراهية»، حسب تعبيره، قائلاً: «الآن، وقد عرفنا شكلك، أنت هالك». وحسبما قال أحد الشهود، فإن بعض المتظاهرين كان يسعى، بدون شك، للنقاش، لكن عجزهم عن السيطرة على أنفسهم تبين سريعاً».

في الأسبوع التالي، تلقى معلومات سرية تفيد بأن ناشطين يهوداً سيأتون من باريس، وأن هناك أخطاراً على حياته. مع ذلك فقد حضر لإلقاء درسه، ولكن حين بدأ نُبِّه إلى وصول المتظاهرين. فخرج، ولم يتعرّفوا عليه إلاّ بعد أن عبروا أمامه. وحينذاك بدأت مطاردة الرجل في الممرات، ثم في الشارع، إلى أن نجى منهم باختبائه في مَشْغَل. وفي المساء، أخذ عليه كلود مارتان، باتصال هاتفي، أنه يسعى لأن يجعل من نفسه ضحية، وأنه يكذب بقوله أن الأحداث بدأت في داخل حرم الجامعة.

سنحكم على مهل على المواقف التي اتخذها كلود مارتان، الرئيس التسلسلي المباشر لروبير فوريسون، من خلال «وثيقة الأسبوع»، المنشورة في مجلة **لونوفيل أوبسرفاتور**[27]، وهي نص لم يكن مُعداً للنشر» لكنه كان قد «أُرسل ــ على سبيل الإعلام ــ إلى الرابطة الدولية ضد معاداة السامية، وإلى العديد من الصحف اليومية الباريسية». ويشرح كلود مارتان فيه بشكل مطول الشروط التي كان قد تمّ فيها تعيين ر. فوريسون في ليون، في عام 1973، على حساب مرشح آخر «كان مُعترفاً، من جهة أخرى، على نطاق واسع، بأن أعماله هي الأعلى». وسنعلم، من خلال ردّ فوريسون، بأن المرشح السيئ الحظ المذكور كان السيد كلود مارتان شخصياً[28]. ولكن بما أن لكل أمر سلبي وجه إيجابي فقد انتُخب السيد مارتان، أثناء هذه القضية، نائباً أول لرئيس جامعة ليون 2. ولأن من المفهوم أن الناس المستعجلين لا يُحبُّون من يأتي في طريقهم، فقد سعى ك. مارتان لأن يضع بينه وبين معاونه القريب أبعد مسافة ممكنة. وفي الوقت الذي حاول فيه ــ من دون تعريض نفسه كثيراً للخطر ــ تأكيد الفكرة القائلة بأن فوريسون كان معادياً للسامية منذ أمد بعيد، روى القضية كلها بدقائقها ليُظهِر أنه كان من المستحيل على الجامعيين المسؤولين، من أمثاله، أن يتصرّف خلافاً لما فعل، أي ــ **بالإجمال** ــ بجعل المُزْعِج يمر عبر فتحه الباب لكي لا يُنتقد من قبل المعادين لفوريسون. إن من الممكن التغاضي عن صغائر الحقارات التي تعتبر عملة شائعة بين «الزملاء الأعزاء»، لكي لا نسجل إلاّ السمة الرئيسة لعقلية تتفرغ للنظر للأمور بفظاظة: إنه الطَرَش الفكري التام، الذي يسمح بالثرثرة بلا نهاية، وباختراع الحجج التي نقاتلها. لقد اشتهر السيد مارتان بالبلاغة، وخاصة بالصورة التي يُقال لها «فتْح المظلة».

هذا التمرين على إنهاء التضامن الفعّال سيصل، في الردّ على ردّ فوريسّون[29] إلى حدّ التزييف الكامل للحقيقة، لأنه كان يؤكّد: **In cauda venenum**[30]:

---

(27) **Le Nouvel Observateur** ــ العدد 750، 26 آذار 1979.

(28) **Le Nouvel Observateur** ــ العدد 752، 9 نيسان 1979، ص: 31..

(29) **Le Nouvel Observateur** ــ العدد 752، 9 نيسان 1975 ــ ص: 31 - 32.

(30) **Le Nouvel Observateur**، العدد 756، 7 أيار 1979. «الكلمة الأخيرة لروبير فوريسون». أعلن ك. مارتان في الأسبوع التالي بأنه لم يعُد راغبا في الردّ.

بعد أن عُلّق في 20 تشرين الثاني لمدة شهر واحد، امتنع فيما بعد عن العودة إلى الجامعة، وابلغنا بواسطة محاميه أنه لا يريد «التعرض لأخطار تضع سلامته الجسدية، بل حياته، في خطر». وعلى الرغم من الضمانات التي أُعطيت له بشكل صريح ورسمي بأن الجامعة ستضمن (كما فعلت في 22 كانون الثاني) أمنه الذي من المحتمل أن يكون مهدَّداً، فإن السيد فوريسون لم يظهر ثانيةً في ليون 2 منذ شهرين ونصف. وبما أن الأنظمة تحظر دفع أجورٍ لمدرِّس آخر لتأمين الدروس التي استمر فوريسون في تلقي أجور تدريسها، فإن الطلاب المتروكين على هذا النحو بدؤوا يقلقون...

وانتهت محاولة جديدة لاستئناف الدروس، في 7 أيار، بالطريقة نفسها التي انتهت إليها المحاولات الأخرى. وخرجت هيبة الجامعة، من منظور فوريسون، مجروحة من هذه القضية. فلم يبادر أحد تقريباً للدفاع عنها باسم حرية التفكير. لأن المدافعين، الذين تستهويهم هذه الحرية، كانوا منحصرين في زاوية: فإذا استندوا كثيراً على المبدأ، يمكنهم أن يظهروا «كأنصار» لفوريسون، وإذا تركوه لتُساء معاملته كثيراً، ظهروا كأُناس عديمي الكرامة. ولم يبق لهم إلاّ طريق ضيق: التأكيد بأن لفوريسون الحق في التفكير بما يريد، والقول بأن ما يفكر به ضَالٌ في كل الحالات، والاقتراح عليه بصوت واحد **(Mezzo voce)** أن من الأفضل له أن يفكر بصمت، لأن من غير الممكن أن تُشْجَبَ بقوة ردود الأفعال التي يثيرها إنْ عَبَّر عن أفكاره علناً. ولم تكن المسألة بالتأكيد، ولو للحظة، أن يطرحوا على أنفسهم مسألة معرفة ما إذا كان هناك شيء من الحقيقة في ما يقول. إنهم يتكلمون كثيراً، لكنهم لا يحاورون. وطرق الامتثالية تكون أحياناً صعبة جداً...

بقية الأحداث والتعليق عليها تُستخرج من رسالة خطية كتبها فوريسون في 21 أيار 1979 إلى وزيرة الجامعات، للسبب الذي سنراه في النهاية:

سيتبع تعليقي القانوني إذاً تعليقي الواقعي غير القانوني تماماً. كان الوضعُ يتطلب ذلك لأنهم أعلنوا عدم قدرتهم على ضمان السير الطبيعي لدروسي. وأرسل لي رئيس الجامعة، في 29 كانون الثاني

1979، رسالة مُسجَّلة يتهمني فيها بالجُبن (لأني لم أجرؤ ــ كما قال ــ على مواجهة «معارضيي») ويُعلمني بأن زميلاً سيؤمّن إعطاء دروسي في الإجازة «إلى نهاية هذه السنة».

كانت كل هذه الأحداث تجري في الوقت الذي بدأت فيه الاستعدادات لانتخاب رئيس جديد لجامعة ليون 2، خلفاً للرئيس الاشتراكي الحالي. وكان من بين المرشحين الذين تقدموا: مدير وحدة الدراسات والبحث التي أتبع لها، والذي كان من المعروف علناً أنه كان لديّ معه حتى ذلك الحين علاقات ممتازة. لكن الطموح يمكن أن يقود إلى الضلال. فقد أعلن المرشح الجديد للرئاسة علناً بأنه سيتبنّى، في قضيتي، وجهات نظر الرئيس القديم. وسيذهب حتى إلى ما هو أبعد. ونشر في مجلة أسبوعية ذات اتجاه اشتراكي مقالاً طويلاً جداً، ثم نصاً ردّ فيه على ردي، وقدّمني فيه بصفتي رجلاً قليل الذكاء، ومُدرّساً لم يتلقّ في السابق «تأنيباً» فقط وإنما ــ للتوضيح! ــ «انتقادات شفهية» بسبب كلام مزعوم معاد للسامية. وكانت هذه الرواية الخالصة مصحوبة بتلميح أكثر خداعاً وأشد خطورة: **كان يُلمِح إلى أني كنت أستاذاً ترك منصبه خالياً، ويُدْفَع له راتبه لكي يكفّ عن فعل أي شيء.**

أبديت احتجاجي بقوة على هذه الفضيحة. واقترحوا عليّ حينذاك أن أحاول استئناف دروسي في الجلستين الأخيرتين من السنة، أي في 7 و 14 أيار. ووافقت فوراً على هذا الاقتراح من دون النظر إلى الأخطار التي يمكن أن أتعرض لها مرة أخرى.

وللأسف، وبسبب واقعة أحبُّ أن يكون لديّ تفسير لها، أحيط المتظاهرون علْماً بعودتي. ومرة أخرى، في 7 أيار، اكتسحوا الأمكنة، وأخذوا يتنقلون فيها كما لو كانوا في بيوتهم. وكالعادة، لم تجر أية محاولة لمراقبة البطاقات أثناء الدخول لقاعة الدرس، التي لم يكن باستطاعتي، من جهة أخرى، الدخول إليها في ذلك اليوم. وفي 14 أيار، عاد المتظاهرون إلى المكان نفسه. وفي هذه المرة، تقرّر أخيراً، بالنسبة للجلسة الأخيرة من السنة، تطبيق مراقبة البطاقات. وكان باستطاعتي إعطاء الدرس، ولكن فقط لطالبة واحدة، لأن طالبة واحدة تمكنت من اجتياز سدّ المتظاهرين. وبهذا الفشل الجديد اختُتمت سنة جامعية لم أتمكن فيها، في نهاية الأمر، من إعطاء غير ثلاثة دروس في الإجازة: في 6 و13 تشرين الثاني، و14 أيار، وفيما يتعلق بالدروس الأخرى

(دروس المتريز، وشهادة C2) فقد تمكنت، بشكل سري، من تأمينها في قاعة خلفية بمقهى في المدينة لمجموعة صغيرة من الطلاب الشجعان.

لست أنت، يا سيدتي، التي ستهتمين بالدفاع عني.

لقد سعى محاميّ لمراجعتك في قضيتي عندما أصبح من المؤكد أن سلطات ليون 2 لم تكن قادرة على حلّها. وفي الوقت نفسه، أعتقد أني أعلم بأن سلطات الشرطة أعلمتك بأني كنت معرضاً لخطر الموت. وقد بقيت كلياً غير متأثرة بالنداءات التي كانت قد وُجّهت لك. وأجبتني بأنه كان يجب علينا المرور بالطريق التسلسلي، أي عبر مدير الجامعة. لكنك تعلمين بأن المدير كان قد أعلن لنا منذ أمد طويل بأنه لم يكن باستطاعته التدخل في هذه القضية، نظراً لمبدأ استقلالية الجامعات.

إنّ كل هذا يندرج ضمن نظام الأشياء. ولا أرى هنا لا مؤامرة، ولا دسيسة، وإنما تجسيد لامتثالية حديدية. فطالما بقيتُ شخصاً منضبطاً، كنت أبدو «أستاذاً لامعاً» و«باحثاً مبتكراً جداً»، و«شخصية استثنائية». ومن اليوم الذي صدمت فيه مُحرَّمات «غرف الغاز» أصبح وضعي المهني مزعزعاً. واليوم، أرى نفسي مُكرهاً على أن التمس من عطفك السامي إقصائي إلى التدريس بالمراسلة.

وعشية الدخول الجامعي، كان قد عُيِّن في التدريس بالمراسلة.

وطالَبَتْ مذكّرة واحدة مطمئنة ــ هي عريضة حملت من بين أخرى توقيع البروفسور كوليولي، الذي احتج على الإجراءات التي طالت فوريسون ــ بمناقشة علنية في الوقت الذي أعلنت فيه عن عدم تضامنها الكامل مع آرائه[31]. إنّ المطالبة بالحرية للذات أمر طبيعي. أما المطالبة بالحرية **للآخرين** فتبدو أمراً غير عادي تماماً. ومع ذلك فهي تُمثّل الحدّ الأدنى الذي تحتاج له أية ديمقراطية.

---

[31] **لوموند**، 2 كانون الأول 1978: «في الوقت الذي أصبحت فيه تجليات العرقية يومية، ويوجّه فيه رئيس الجمهورية بوضع باقة على ضريح الماريشال بيتان، ينبغي أن تتيح تأكيدات السيد فوريسون، وآخرين من أمثاله، المجال لمناقشة **عامة**. المسألة، على كل حال، خطيرة جداً بحيث لا يمكننا القبول بإجراء تعليق يُتخذ على عجل، ويساهم في تلافي المناقشة، ويجعل من السيد فوريسون كبش فداء. ما زال لدينا الضعف للاعتقاد، رغم كل شيء، بأن الجامعة يجب أن يكون لها وظيفة نقدية. لهذا السبب، ولأن مثل هذه الطرق لا تقوم ــ بشكل أعمّ ــ إلا بتقويض الديمقراطية، وإراحة العرقية، فإننا نحتج ضد الإجراءات الإدارية التعسفية، وإنْ كانت موجّهة ضد أمثال فوريسون».

أولاً ـ اليمين، اليسار

اليمين المتطرف، من نشراته السرية إلى صحيفة **مينوت** (Minute)، ابتهج بالتأكيد. فهو لا يسعى لتفحّص حجّة فوريسون، لأن النازية، بالنسبة له، افتُرِي عليها، على الأرجح، بمؤامرة يهودية شارك فيها طرف آخر غير معروف. ويُلاحظ أنه إذا كان باستطاعة هذا اليمين أن يستفيد ــ ضمن إطار أيديولوجيته ــ من استنتاجات فوريسون، من بين ألف شيء آخر، فإنه لم يستفِدْ من الرجل، لأنه لم يكن يحتمل ذلك.

أما ردود فعل «العالَم السياسي»، أي الأحزاب التي تنهج الطريق البرلماني، فكانت أكثر أهمية. وتقودنا نظرة للوراء إلى بعض المفاجآت: فإلى جانب المظاهرات المتوقّعة لروابط المنفيين القدماء، والمنظمات اليهودية، والحركات المضادة للعِرقية، بقي اليسار صامتاً تقريباً. وكان اعتدال الحزب الشيوعي الفرنسي، بشكل خاص[32]، لافتاً للنظر. صحيح أنه تخلّى منذ أمد بعيد عن أسطورة «حزب الـ 75 ألف قتيل رمياً بالرصاص»، وأنه لم يَعُد يحاول إشاعة الاعتقاد بأن المقاومة، كانت هو، وهو وحده تقريباً. لكنه لا يُفوِّت عادةً الفرصة، في هذا النوع من الظروف، لأن يدفع للصعود إلى الشرفات رجاله من أمثال رول تانغي (Rol Tanguy) ، وحَمَلَة الأوسمة ذوي الصوت الأجشّ. وقد رأيناه يفعل ذلك حين ألغى جيسكار الاحتفالات بذكرى 8 أيار. كما لم يَقُم بأية تظاهرة الحزب الاشتراكي، الذي لديه تأثير كبير في جامعة ليون 2. لقد كان لدى كل هؤلاء الناس، بشكل جليّ، قططاً أخرى عليهم تهييجها.

كذلك لم يتحرّك أحد من اليمين، الجانب الديغولي، باستثناء جويل لوتاك الذي أكد أنه «رأى غرفة غاز وهي تعمل في ستروتهوف»[33]. أما الجيسكارديون فهم الذين كانوا ينطلقون بسرعة. وقد طالب بيار سيدرو

---

[32] انظر صحيفة **لومانيتيه**، 17 و21 تشرين الثاني 1978. وفي أوروبا الشرقية يبدو أن الصحيفة الفارصوفية **Zycie Warszawy** هي وحدها التي خصّصت، في بداية كانون الثاني 1979، مقالا لقضية فوريسون.

[33] **France Soir** ، 25 تشرين الثاني 1978. يبدو أنه قال أن غرفة الغاز كانت تضم خمسة أشخاص.

(المنتسب لاتحاد الديمقراطيين الفرنسيين)، باسم فريق المقاومين والمنفيين القدماء في الجمعية الوطنية، بفتح تحقيق حول «الكلام الفاضح الذي يشكل مدحاً حقيقياً لجرائم الحرب»[34]. أما السيدة سونييه ــ سايتي فهي التي أجابت بأن «الحكومة تشاطر السيد سيدرو السخط الذي عبّر عنه»[35]. وفي الموضع الجيد، نجد أيضاً باريس، من اتحاد الديمقراطيين الفرنسيين، جان ــ بيار بيار ــ بلوش، الذي وقّع مقالة في صحيفة **لوماتان دو باري**[36]. وينضم السيد هامل، النائب من اتحاد الديمقراطيين الفرنسيين عن دائرة الرون، إلى السواعد الضخمة التي تريد «توجيه الأسئلة» إلى فوريسون في الجامعة. ويُعلن أن «الحرية نفسها تفسدها بعض أشكال التسامح تجاه التزوير الخطير للتاريخ»، ويسأل السيدة سونييه ــ سايتي، وهو قلق، عما ستفعله. فتعلن، للأسف! أنها «حزينة لعجزها»[37]. أما الشُرّابة، فإن من يستحقها هو بالتأكيد الدكتور جيلبير باربييه، النائب من اتحاد الديمقراطيين الفرنسيين عن دائرة جورا، الذي وجّه سؤالاً خطياً للوزير الأول يسأله فيه، بشأن الاضطرابات الداخلية في جامعة ليون 2، عن «الإجراءات التي يتمنّى اتخاذها من أجل إدخال نظام محظورات مهنية في القانون الوضعي الفرنسي». احتجاج حاد ومتأخر من قِبل صحيفة لومانيتيه[38]، وصمت حذر من نائب جيسكاردي آخر من ليون، هو السيد بارّ.

للوهلة الأولى، يمكن أن نجد غريباً، بل مُفارقاً، أن تصعد إلى الخط الأول العائلة السياسية الأقل ارتباطاً ــ بحكم التقاليد والإرث ــ بالمقاومة

---

[34] **لوموند**، 18 تشرين الثاني 1978. حين يقول السيد سيدرو «**مدحاً حقيقياً**» فإنه يكشف عن الضيق الذي يُحسّ به من المشاركة في تأكيد لا يُبرِّره أي شيء، حتى ولا كلام فوريسون المنقول على طريقة صحيفة **لوماتان**. إنه أيضاً من أنصار القراءة المنحرفة.

[35] وتضيف، بحسب **فرانس سوار** (19 ــ 20 تشرين الثاني 1978): «أدعو رؤساء الجامعات، ضمن إطار السلطات والمسؤوليات التي يُسندها إليهم قانون التوجيه، واحتراما للتقاليد الإنسانية للحريات الجامعية، لوضع حد لتجليات النزعة الشمولية والعرقية». وهكذا أصبح فوريسون حجة لمعاداة الشيوعية. إن النزعة الإنسانية تكون أحياناً جميلة جداً.

[36] «La Bonne Conscience» ــ 22 تشرين الثاني 1978.

[37] **Le Journal -Quotidien Rhône - Alpes** ــ 24 أيار 1979. لنتخيّل لثانية واحدة أنه كان لديها القدرة على ذلك...

[38] انظر افتتاحية **لومانيتيه**، في 18 أيار 1979. لماذا لم يكتشف أندريو هذا السؤال الموجّه في 22 كانون الأول إلا قبل ثلاثة أسابيع من الانتخابات للبرلمان الأوربي في 10 حزيران؟

وبالنضال ضد الفاشية. وهي عملياً، والحق يُقال، الأولى ــ منذ انتهاء الحرب ــ التي لم تؤسِّس حقها في حُكمنا على الخدمات التي قد تقول أنها أدّتها للوطن في الساعات المظلمة للاحتلال الألماني. وربما نتذكر أن جيسكار ديستان كان، أثناء حملته للانتخابات الرئاسية، قد جنّد عناصر حفظ النظام الخاصة به من مجموعات تُعتبر عادةً فاشية. وتمكنّا، أثناء المناقشة المتلفزة، من الاستماع إلى السيد آلان كريفين وهو يأخذ على شخص السيد بونياتوفسكي، الأب الروحي للرئيس جيسكار، أنه كان، في وقته، مُخْبراً لمنظمة الجيش السري. ولم يردّ على هذا المأخذ إلاّ بابتسامة لطيفة. إني لا أريد أن أقول بهذا أن السياسة الجيسكاردية ستكون فاشية، لأن هذا سيكون من الحماقة. لكني أريد أن أقول ببساطة أن الجيسكارديين لم يظهروا مطلقاً كمَوْسوسين بمعاداة الفاشية. ومع ذلك فإنهم كانوا الأكثر عنفاً في التهجم على الآراء التي بَشَّر بها فوريسون.

والسبب الوحيد الذي أراه لهذا الخرق للمنطق السياسي، هو وضعهم كرجالٍ في السلطة. إن نظامنا السياسي تأسس، دينياً، على انتصار قوى الخير، في عام 1945، على قوى الشر. ومهما كنا نفعل (حروب استعمارية، استغلال البلاد الفقيرة، معاملة الأجانب) فإننا ننتمي إلى سلالة الخير، وواجبنا، ووفاؤنا، يقضي بأن نضرب الشر منذ أن يرفع رأسه ولو بشكل مُتكتِّم. لقد سبق لـ: جـ. ر. ر. تولكيان أن حكى ذلك، بأسلوب قوطي. ومَنْ يتولّون السلطة يقع على عاتقهم، ضمنياً ولكن بشكل مؤكد، عبء الحفاظ على هذا النقاء الأصلي. وأداة هذا الحفاظ هي حكاية الأصول، التي تُكرَّر إلى ما لا نهاية، والأسطورة المؤسّسة التي يُجدِّد تكرارها الفعالية. وعلى غرار كُهّان فرعون والإنكا، وسَحَرة الأمراء السودانيين، ينبغي على طائفة من الأكليروس أن تسهر على استقامة الحكاية. فكيف نصدق ــ خلافاً لذلك ــ أن يكون باستطاعة أستاذ هادئ صغير أن يثير، ببضع جُمل، حنق كهنتنا المعاصرين، الذين يرتدون البدلات؟

ثانياً ـ أكثر بُعْداً إلى اليسار

تثير أية تظاهرة معادية للسامية، عادة، احتجاجاً إجماعياً لليسار. ولكن هنا، كانت هناك إشارات خاطئة: فبعض الأفراد، وبعض الجماعات تبيّنت أن معاداة السامية لم تكن قيد الاتهام، وأن المسألة كانت في مكان آخر، وأن من غير الممكن إفراغ أسئلة من المتعذر كبتها بسعر زهيد جداً.

وكانت صحيفة **ليبراسيون** تُستخدم في وقت ما كمشهد لهذا المسرح من النوع الجديد. وسبق أن قلنا أن القضية، في **ليبراسيون**، بدأت بشطب بسيط لصحيفة **لوماتان**، ثم ببضع مقالات من الماء نفسه. وعلى هامش القضية، أعطى سيرج جولي تعليقاً من صوت مختلف. فهو يرى بالأحرى في فوريسّون نوعاً من أستاذ مسكين يتابع فكرة ثابتة، لكنه يطرح، بشكل خاص، مسألة ما يعنيه منع التعبير عن العرقية. هنا توجد رغبة بالنظر لبعض الأشياء مباشرةً، وهي رغبة تُعَدُّ، بالنسبة للكثيرين، جديدة إلى حدٍ ما[39]:

«قد تصبح هناك، من الآن فصاعداً، قضية باسم «قضية فوريسّون» ــ الأستاذ المحاضر في ليون، الذي كان يُحَدِّث رؤساءه في الجامعة، وعدد من طلابه المهتمين بالأمر، عن بحوثه حول «أكذوبة» معسكرات الإبادة النازية. وهذه القضية تطْرح من جديد، بنفس العبارات، المشاكل التي سَبق أن أثارها نشر مقابلة داركييه دو بللوبوا في ***الاكسبرس****: هل كان يجب نشرها أم لا؟ وهل يحق لهذا المُدرِّس أن يُعبِّر عمّا يُشكِّل لديه ــ بوضوح ــ وسواساً؟*

يجب الحذر من نزعات الإجماع. فمن المبالغة القول، بناء على تصديقنا للمصفقين، بأنه لم يَعُد هناك، عملياً، معادين للسامية في فرنسا، باستثناء داركييه وهذا المُدرِّس. إنّ فرنسا عذراء، والشر له وجوه تمكّن الإجماع الوطني أخيراً من أن يعيد تكوين نفسه ضدها. لقد تمّ تطهير الواجهة الوطنية، المصنوعة من حجارة شيوعية، ورئاسية، واشتراكية، وديغولية، وفكرية. وهي عملية ممتازة يحصل فيها كل واحد على الغفران لقاء قليل من الجهد: «لقد سبق لي أن منحت الغفران، ضد العرقية، أثناء قضية داركييه». هل أُدين أي

---

(39) La Liberte' d'expression des racistes ــ 24 تشرين الثاني 1978.

شاب بسبب مثليّته الجنسية؟ لا، فقد سبق أن منحته ذلك. وإذا كان الإجماع ضد بلهاء معاداة السامية يُستخدم في تهدئة التجليات الأخرى للعرقية نسبياً؟ إنه سيكون بمثابة مُتَنَفَّس ضخم، وعملية يُخفي بها مجتمعنا عن نفسه سرطاناته، وفظائعه، وانحرافاته.

إنّ هذا الأمر لن يسير، بشكل طبيعي، بدون إرهاب فكري. لقد قدّمت الصحافة، **وليبراسيون** بشكل خاص، روبير فوريسون كمعاد خطير للسامية. وإذا حكمنا عليه من خلال الرسالة التي وجّهها لنا (**ليبراسيون**، الثلاثاء 21)، فإن هذا الأستاذ المحاضر يُذكّرنا بالأحرى بالجامعي المصاب بمرض التعليم العالي، على شاكلة المئات أو الآلاف من زملائه، الذين يحملون وساوس تعمل بشكل مشابه. مَنْ الذي لم يلتق في دروسه بشخص، يدعو للرثاء، ويجعل يومياً من نفسه هدفاً لتلاميذ لا ينخدعون به، ويضحكون عليه؟ إنّ الصحفيين يعرفون جيداً هذا العدد الغفير من المصابين بالهذيان، الذين يترددون على مقرات هيئات التحرير، ويحملون تحت ذراعهم ملفات ضخمة، ويكونون قادرين على أن يسردوا طوال ساعات قصة المؤامرة التي سيكونون ضحايا لها. وماذا لو لم يكن لروبير فوريسون أهمية أكثر من هؤلاء؟ إنّ مُشنّعي الملاجئ الذين يناضلون، بحق، من أجل العلاج النفسي في وسط مفتوح، يعرفون جيداً هذا النمط من الأوضاع، وهم ليسوا مع ذلك طلائع للعرقية، أو للفاشية. وهل فعلت جامعة ليون شيئاً آخر بحفظها لروبير فوريسون على منصبه؟

بالعودة، فإن الطريقة التي تمّ فيها «عقابٌ كامل» لشخص بناء على أقواله، تبرهن ــ إنْ ما زالت هناك حاجة لذلك ــ على وجود إرادة عامة بالعثور على معادٍ للسامية، أُضفي عليه طابع شبه كاريكاتوري ــ وهو ليس بالتأكيد الأكثر خطورة ــ وتتحرّر على أكتافه من قلق المجتمع.

تسلسل الرعب

هل هناك في النهاية ما هو أسوأ من الإعلان عن أن «هتلر لم يقتل رجلاً واحداً تبعاً لعرقه»، كما أكّد ذلك هذا المُدرّس الليوني ــ وهو ما يُعَدُّ بكل بساطة أمراً منافياً لحقيقة نهائية ــ أو التأكيد، كما كان يفعل هنري كراسوسكي، الرقم 2 في الاتحاد العام للعمّال (C. G. T)، أثناء زيارة

السيد كادار إلى فرنسا، بأن الانتفاضة الهنغارية في عام 1956 كانت ثورة مضادة، الأمر الذي يبدو أنه يشير إلى أن القمع السوفييتي كان مُبرَّرا؟ نفي للحقيقة ونفي للحقيقة: ستة ملايين قتيل مقابل 25000: هل يفرض الرقم الحسابي تسلسلا في الرعب؟ هل سيكون التأكيد الأول غير قابل للاحتمال، والثاني قابل لذلك؟ وباسم ماذا؟

هل من الأسوأ القيام، كما فعل بعض الديغوليين، بمدح النظام الكمبودي ــ وهي طريقة غير قابلة أيضا للاحتمال في توجيه مديح لمذبحة ــ أو الكتابة، كما فعل صحفي في **لومانيته** (16 تشرين الثاني 1978) في صدد حديثه عن لاجئي هاي هونغ: «إن الفيتنام الجريحة، التي ما زالت تنزف دما من جروح الحرب، لا يمكنها أن تُقدِّم لنفسها ترف طبقة برجوازية خلقتها الأموال الأجنبية؟». وهل الافتتاحية الحديثة لصحيفة **لورور** التي تُشبِّه مسؤوليات كل من رينيه بوكيه وجان لوغي في نفي اليهود الذين يعيشون في فرنسا، تحت الاحتلال النازي، «بالحماقات»، أسوأ من هذه الافتتاحية أو تلك لفرانسوا برينيو حول الهجرة العربية، أو من تلك الكتابة الأسبوعية لجان كو في **باري ماتش** حول النساء؟

إن الاعتداءات والحقائق المضادة الموجّهة ضد هذه الفئة الاجتماعية، والقومية، والثقافية، والجنسية أو تلك هي نصيبنا اليومي. ألف نزعة عرقية، وألف كراهية ظالمة أكثر من بعضها بعضا، ومؤلمة كلها **على حد سواء** لأولئك الذين تستهدفهم.

إن أمثال تارتوف المُحْدَثين يتطوعون في كل الأحزاب، والأيديولوجية التي يقبضون راتبا عليها قليلة الأهمية. وهم يتواجدون كلهم تقريبا من أجل منع هذا التصاعد للكراهية من حقّه في التعبير. وإذا اتبعناهم، وفقا لمنطق جيد، فإنه يجب أن نلاحق بلا كلل أمام العدالة قسما هاما من المجتمع الفرنسي، ونمنع صحفا عديدة، بدءا من ***Minute*** ،***L' Humanité*** ،***Le Quotidien du Peuple*** ،***L' Aurore*** ..إلخ، وهو أمر لا يمكن التفكير به بشكل طبيعي، ومن المُسلَّم به أنه لن يُطاق.وبلا نهاية، وفي أساس تفكيرهم، رفض النظر للحقيقة في وجهها، والاستماع إلى مليارات الكلمات اليومية التي تردد صدى مجتمع أفسدته بعمق كل النزعات العرقية.

هل يجب أن نُفوّض الأمر بالنهاية للقضاء، ونسند له إدارة مجمل العلاقات الاجتماعية، واليومية، والآراء والأفكار؟ إنّ دولة القانون ليست بعيدة. وهي ترتعب حين يتعلق الأمر بالمحظورات المهنية وبألمانيا، وقد تكفّ عن الوجود منذ أن يتعلق الأمر بعرقية من أي نوع...

إنّ حظر التعبير عن العرقية يعني بكل بساطة النضال من أجل الكبت، والسرّية، والانغلاق، والمؤامرة. وفي النهاية، من أجل مزيد من الاعتداءات، ومزيد من عمليات القتل. إن لولب دولة القانون لا نهاية له، والكل يعلم أن الحَظْر يُغذّي ــ أثناء تعميمه ــ العنف، ويقود إلى محظورات جديدة، ولا أرى لماذا لن يكون العنف في هذا المجال أيضا بديلاً للكلام، في الوقت الذي نُقرّ فيه للجانح بالعيش في مجموعات كبيرة على سبيل المثال. إذا كان هناك مجال للاختيار، فإن من الأفضل ــ في الحالة الاجتماعية، أن نُعتبر معاداة السامية وكل النزعات العرقية عن نفسها بدل أن نُمارَس عمليا.

إن كل شيء يجري في نهاية الأمر كما لو أن أنصار الحظر العام يخافون ــ نتيجة للتسامح ــ من اكتشاف كم أن كل مقولات العرقية تطبع مجتمعنا. فعلاوة على كبريائهم، سيفقدون بذلك الوهم بوجود مجتمع مُطهّر، خالٍ من الصراعات، والمجابهات، والأخطار، والحقائق، ويكون المواطنون فيه أفراداً ضعفاء تُقدّم لهم المساعدة، ومحرومين من أية إمكانية للتمرد.

ليكفّوا أخيراً عن منعنا من رؤية فرنسا كما هي. فالمنع هو الوسيلة الأضمن لترك النزعات العرقية تنتشر سرّا، في ظل الإجماع الرسمي للحظة. وسيكلّف ذلك ما يكلّف عموماً مشعوذي مرض فَقْد الذاكرة المبتدئين: إن الأيام القادمة ستُغيّر من لهجتها وسط المفاجأة العامة.

اعتُبر هذا المقال مُهيناً من زوايا كثيرة، واستطاع الأستاذ فوريسون أن يتحسّسه على هذا النحو. ومع ذلك، فهو يُعتبر مهماً بمقدار ما يدرس ــ خلافاً للتعليقات المعتادة ــ نتائج حرية التعبير، بما فيها الحق في الهذيان، ولأنه لا يسعى لخيانة مبادئه حين يصبح تطبيقها صعباً. والافتراض الوحيد الذي يبقى عاجزاً عن مجابهته هو أنه قد يكون هناك

شـــيء مـــا ينبغي النظر إليه في كلام فوريسون، خلف هذا الهذيان. وكما سنرى فيما بعد، فإن صحيفة **ليبراسيون** توقفت هاهنا.

وبـــالعودة إلى فوريسون، نجد رسالة لاثنين من تلامذته القدماء[40]، تستهزئ بالهجومات التي ظهرت في الصحافة، وتنتهي على النحو التالي:

فيما يتعلق بنا، كتلامذة قدماء تلقوا دروس السيد فوريسون الخسيس جداً، فإننا سنكون بالأحرى، ضد كل النزعات الإمبريالية، والفاشية، والعرقية، ومع النقاش الحرّ، والحق في البحث والشك.

من جهة أخرى، كان على السلطات الجامعية أن تعترف، في مناسبات عدّة، بأن أي تلميذ، وأي طالب لم يشكو مطلقاً من أستاذه[41]، فلم يكن هؤلاء، السُذّج المساكين، يَشْكُون على ما يبدو بأن مُعلّمهم كان «ضاراً» إلى هذا الحد (بحسب التعبير المُستخدَم من قِبَل أليس سونييه ــ سايتي، في راديو وتلفزيون لوكسمبورغ، يوم 18 تشرين الثاني 1978). وعديدون ــ من غير الواعين بالتأكيد ــ هم الذين اعترفوا له بتقديرهم ودعمهم.

وظهر بُعْدٌ آخر للقضية مع رسالة جماعية، نُشِرَت تحت عنوان «هل تعرفون راسينييه؟»، رداً على مقال لـ: جـ. ب. بيار ــ بلوش (انظر الحاشية 36)، وهي رسالة أثارها تجدُّد الطابع الراهن الذي أعطاه قُرّاء راسينييه لهذه المسألة بسبب قضيتي داركييه دو بللوبوا وفوريسون[42]:

أُطْلقت تصريحات غبيّ مكروه بشكل خاص ــ وهي تصريحات نتساءل عن سبب جمعها ــ من جديد حملة حول جرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أثناء الحرب العالمية الثانية، أي الجرائم النازية ــ لأن النازيين والمتواطئين معهم هم الوحيدون الذين ارتكبوا مثل هذه الجرائم (؟!). لكن داركييه دو بللوبوا هذا مكروه إلى حدٍ كبير، و«فكره» يثير السخط إلى حدّ أنّ النقاش،

---

[40] «**معاد للسامية، هل قلت معاد للسامية؟**»، 9 ــ 10 كانون الأول 1978. انظر رسالة أخرى لتلميذ، في 13 آذار 1979.

[41] على سبيل المثال، **Libération**، 18 ــ 19 تشرين الثاني 1978. «مدهش! مدهش!»، يلاحظ برنار شالشا، الذي أتى البرغوث إلى أذنه. ولكن ليس لديه أذن.

[42] **Libération**، 22 كانون الثاني 1979.

الضروري، يقع منذ بدئه في مستو يدعو للرثاء بحيث لا تُطرح علينا مسألة المشاركة به في الشكل، وفي اللحظة الراهنة.

ومع ذلك فإن مقالا لـ: جـ. ب. بيار بلوش، النائب من اتحاد الديمقراطيين الفرنسيين عن باريس (**لوماتان**، 22 تشرين الثاني 1978)، اقتطفنا منه جملة: «الأكذوبة تترك دائماً آثاراً»، يسعى للتشبيه بين داركييه دو بللوبوا وبول راسينييه، مؤلّف كتب ومقالات عديدة عن معسكرات الاعتقال الألمانية، ويجبرنا على أخذ الريشة.

إن السيد جـ. ب. بيار بلوش على حق تماماً ــ في مفهومه للعالم الشخصي ــ في التشبيه بينهما ــ وهو الأمر الذي يكشف عن مفهومه للعالَم. وبالمقابل، فإنه لا يحق له تغطية هذا التشبيه بأكذوبة، ربما اقترفها بحسن نية، لكننا نطلب إليكم تصحيحها.

لقد كتب جـ. ب. بيار بلوش فعلاً في أعمدة **لوماتان**، ما يلي:

«هذه «الأطروحة» التي أخذ بها داركييه دو بللوبوا ثانية»، كانت أطروحة المزوّر راسينييه، الذي كانت الرابطة الدولية ضد معادة السامية قد حصلت من عدالة بلدنا على إدانة واضحة لأكاذيبه الكريهة. وهي أطروحة روبير فوريسون، الأستاذ المساعد في جامعة ليون 2...»

فيما يتعلق بروبير فوريسون، لا نعلم شيئا عن أطروحاته، إلاّ ما يُسمع عنه، ونحن ننتظر إذاً أن يهدأ الرهط لنأخذ علْماً بها، ونناقشها إن كانت تستحق ذلك. أما بالنسبة لداركييه دو بللوبوا، فإن كل الوسائل القابلة لمنعه من الإضرار تبدو لنا مستحسنة بصراحة، إذا كان لديه بعض الحظ في أن يصبح فتاكاً.

أما فيما يتعلق ببول راسينييه، فإن الصيغة الغامضة جداً لـ: جـ. ب. بيار بلوش تتيح المجال لفهم أن العدالة الفرنسية كانت قد أدانته لمؤلّفاته.

والواقع أن الرابطة الدولية ضد معاداة السامية «لم تحصل أبدا من عدالة بلدنا على إدانة واضحة لأكاذيبه الكريهة» لسبب بسيط هو أن بول راسينييه كان، بالعكس، هو الذي تقدّم بشكوى قذف ضد مدير «**حق الحياة**» (Droit de vivre)، لسان حال الرابطة، الذي كان قد وصفه بـ «عميل الدولية النازية». وفي هذه المحاكمة، التي سنجد عرضاً طويلاً وموضوعياً جدا لها في **لوموند** 7 تشرين الأول 1964،

كان شهود الحق المدني قد وجّهوا «مديحهم للسيد راسينييه، داعية السلام، الاشتراكي الفوضوي، والمصاب أيضاً «بمرض الحقيقة»، بحسب تعبير السيد ريمون جوفر دولا براديل». لكن الدليل على تواطؤ ما له مع النازيين، القدماء أو الجدد، لم يُقدَّم أبداً.

ومع ذلك فإن دعوى بول راسينييه رُفضت، وأفرج عن المتهم برنار لوكاش.

إنّ تأكيد جـ. ب. بيار بلوش خاطئ إذاً قطعاً.

أيّ رصيد يبقى له ليسمح لنفسه بوصف بول راسينييه بالمزوّر من دون إعطاء أقل دليل على ذلك، ومن دون تقديم أي استشهاد بتزوير أدين راسينييه باقترافه؟

من جهتنا، لم تسمح لنا القراءة اليقظة والمثيرة لمؤلّفات بول راسينييه بالكشف عن تزوير، أو عن أي شيء يُبرِّر رفض مناقشة أطروحاته.

وإذا أخذنا ثانيةً بما جاء في ختام مرافعة محامي إدعاء الحق المدني في هذه المحاكمة: «فإنه يمكن مناقشة أطروحات السيد راسينييه، ومعارضتها، وحتى محاربتها. لكن من غير الممكن الأخذ بلغة (السيد لوكاش)» التي أخذ بها جـ. ب. بيار بلوش في أعمدة **لوماتان**، وأثناء بث تلفزيوني حديث، أخذنا به علْماً مؤخراً.

هذه الأقوال تُعدُّ خطيرة، لا سيما وأنها تبدو متعلقة بحملة خداع ذاتي حقيقية، لأن ب. ڤيانسون بونتي يؤكد، في **لوموند**، في 3 ــ 4 تشرين الأول 1978، ص: 9، هذا الأمر المضاد للحقيقة نفسها: «إن الرابطة الدولية ضد معاداة السامية كانت في 1964 قد عملت على إدانة أحد هؤلاء المشنّعين، وهو ب. راسينييه». وهو تأكيد كذّبته كلياً مقالات **لوموند** في ذلك الحين.

وقبل الشروع في نقاش حول الأساس، لنُذكّر ببساطة بأن راسينييه كان مناضلاً شيوعياً ثورياً، ومنشطاً لنشرة: «**عامل بلفور**» (Travailleur de Belfort) قبل الحرب، وانه قطع صلاته في وقت مبكر جداً مع الستالينية، وكان على علاقة بمجلة: «**الثورة البروليتارية**» (La Révolution proletarienne) لـ: مونات (Monatte) وروسمر (Rosmer) ولوزون (Louzon)، وبالدوائر الشيوعية الديمقراطية في ذلك الحين، حيث كان يُنشّط الفدرالية الشيوعية المستقلة للشرق. وقد أسّس، مع القائد لبار (Lierre) وجورج بيدو، أول شبكة مقاومة فعّالة، هي: حركة

تحرير الشمال. وانشغل، بشكل خاص، بمساعدة اليهود المضطهدين. كما أسّس الصحيفة السرية ***الجمهورية الرابعة*** *(**La IV ° République**) التي كانت إذاعة لندن وإذاعة الجزائر تردّدان صداها. وقد نُفي بسبب انتمائه للمقاومة (19 شهراً) إلى بوشنوالد ودورا، وأصبح معاقاً بنسبة 95% نتيجة للنفي، وكان حاصلاً على بطاقة مقاوم، وعلى الميدالية الفضية المذهّبة للعرفان الفرنسي، وعلى وريْدة المقاومة، وهي أوسمة لم يكن يحملها، كما أوضح ذلك في حاشية أحد كتبه.*

*وكان أيضاً اشتراكياً، شغل منصب الأمين العام للفيدرالية الاشتراكية لإقليم بلفور لمدة خمسة عشر عاماً، ونائباً اشتراكياً في الجمعية التأسيسية الثانية. وبدءاً من سنوات الخمسين، اقترب من التيارات الفوضوية والسِلْمية. وبعد 1968، قال لنا رينيه لوفيڤر، ناشر دفاتر سبارتاكوس، أنه التقى به قبل بضع سنوات في الحفل السنوي لمجلة «**الثورة البروليتارية**» ووصفه لنا كرجل قَرّحته الهجومات التي كان موضوعاً لها، وواعٍ لواقع أن أطروحاته كانت قد استُعملت من قبل تيارات اليمين المتطرف. ومع ذلك فإنه لم يكن قد فقد شيئاً من تصميمه. ولم نتوصل نحن للالتقاء به حين شَدَّ اكتشاف كتبه انتباهنا. وعلِمنا بوفاته من دون أن نتمكن من تحديد تاريخ الوفاة بدقة.*

إننا لا نلتزم بأطروحات راسينييه

ونؤكد أنها تستحق أن تُعْرَف وتُناقش. إن تشبيه بول راسينييه بمفوض المسائل اليهودية في نظام ڤيشي ***أمر لا يُطاق.***

جاكوب أسّوس، جوزيف بنهامو، هيرڤي دنس، بيار غيوم، كريستين مارتينو، جان لوك ردلينسكي، وانضم إلى هؤلاء: جان رابوت، آلان كيللي، وجان بيار كاراسو.

ولم يمنع هذا كله عامل الخدمة المناوب، في الغد، من كتابة تقريره عن المحاولة التي قام بها فوريسون لاستئناف دروسه، بعبارات تنطوي تماماً على القذف[43]. وفي 21 شباط، عرضت **ليبراسيون** بعبارات ساخرة بيان الـ «أربعة وثلاثين عاملاً في البحث التاريخي»: جِدال خاطئ، ثعبان بَحرٍ مُخْجل، هذيانات. ولا يفهم الكاتب الرديء لماذا يضطرب هذا العالم الجميل كله.

---

[43] «**Kultus Kampf**» ــ 10 كانون الثاني 1979.

أما الآخرون، الذين لا يخرجون من مستنقع اليسار المتطرف، فيفهمون. فڤانسان مونتي (Vincent Monteil) ــ المقاوِم من الساعة الأولى، الديغولي بشكل دائم، المتعدد اللغات الذي لا يتعب، والمتخصص البارز في الثقافات الإسلامية، الذي كان يتحدث دائماً بحرية سواء عن الجيش الذي طُرِد منه، أم عن النظام الديغولي الذي وبّخه أثناء قضية بن بركة ــ أصاخ السمع، وكتب رسالة إلى صحيفة «تيموانياج كريتيان» (**Témoignage Chrétien**) (في 29 كانون الثاني 1979) قال فيها إنه يرى «فخاً» في الاتهامات الموجّهة ضد فوريسون:

«لم اكن أعرف فوريسون. لكنّ أعماله عن التقي تبدو لي أنها تستحق القدر الأكبر من الانتباه. إنّ «العدالة والحقيقة» لن تُخْدَم «مهما كان الثمن» من خلال معاملته كمعاد للسامية، ومقارنته بالسيد أمبر؟ (أحد المؤيدين القدماء لبيتان، ومقرّه في المجلس البلدي بـ: ليون). وكل ما يطلبه فوريسون ــ وأطلبه من أجله ــ هو أن يكون باستطاعته التعبير عن نفسه، وشرح موقفه.

إنّ الحقيقة يجب أن تُقال. فإذا كان اليهود الذين قتلوا على يد النازيين أقل عدداً بكثير (ليس ستة ملايين بالتأكيد!)، وإذا كانوا قد أُبيدوا بكل الوسائل الممكنة (مثلهم مثل كل المنفيين الآخرين)، وإذا كان فوريسون على حق، في النهاية، فيما قاله عن «أسطورة غرف الغاز»، فإن هذا لن يُغيّر شيئاً إطلاقاً بالنسبة لي، من جرائم النازيين والمتواطئين معهم. لكنا لن نتجنب «عودة» هذه الأشياء الحقيقية الفظيعة جداً من خلال الكذب، وتزوير الوقائع، والصور، والأرقام.

لكنّ صوت الجرس هذا كان معزولاً. ولهذا كان من قبيل المفاجأة المؤلمة في نظر البعض انفجار قنبلة غابي كوهن باندت. فرسالته، بعنوان «مسألة مبدأ» كانت قد رُفضت من قِبَل **لوموند**، لكنها قُرِئَت أثناء المحاكمة التي أقامها فوريسون على صحيفة **لوماتان دو باري**. وقد أخرست، بحسب شهود، مُصَفِّقون مأجورون أتوا خصيصاً إلى المحكمة للصياح على فوريسون[44]:

---

[44] 5 آذار 1979.

كان هناك في الماضي زمن طال أيضاً، وكان فيه أي معاد للسامية يطعن في شهادة، أو بحث تاريخي يأتي من يهودي، ويُعلن أن أي بحث يسير في الاتجاه نفسه مُباع لليهود (لنتذكر قضية درايفوس). أما اليوم فإننا بدأنا نشهد ظاهرة معاكسة: فأي يهودي، وأي إنسان، حتى من اليسار، أو اليسار المتطرف، يطعن بأية شهادة، وأي بحث تاريخي يأتي من معاد للسامية (الأمر الذي يبدو لي خطيراً)، ويُعلَن ــ وهذا هو الأسوأ ــ أن أيّ بحث يتحدّث عن معسكرات الاعتقال في هذه النقطة الهامة أو تلك، بلا شك، ويضع قيد الاتهام الحقيقة التي أصبحت شبه رسمية، هو بحثٌ معاد للسامية. وهذا أمر غير مقبول.

إني ــ كيهودي من اليسار المتطرف، ونصير للحرية المطلقة في قول أي شيء ــ أحرص على تأكيد بعض المبادئ التي أتمسك بها اليوم، وخصوصاً أن كل تلك التي آمنت بها خلال عشرين عاماً انهارت الواحدة بعد الأخرى (طويل هو الطريق الذي قادني من شاب شيوعي، مُعَارِض في عام 1956 ــ كانت كمية الشك تزيد لديّ في كل مرحلة ــ إلى أفكار فوضوية، مروراً بالتروتسكية، واليسار المتطرف). ومن بين كل هذه المبادئ، هناك مبدأ يمكن أن يتلخص في جملة واحدة: إنّ حرية القول، والكتابة، والاجتماع، والتجمع يجب أن تكون كاملة، ولا تتحمل أي قيد. الأمر الذي يتضمن السماح بظهور ونشر النصوص الأكثر دناءة بنظري، ورفض حظر أي كتاب، ولو كان كفاحي (أو غدا أي نص لستالين، أو مجموعة حماقات ماو)، أو رفض حظر اجتماع واحد، ولو لليمين الأوروبي، أو حتى رفض منع توزيع منشور واحد، ولو كان فاشياً أو عرقياً بشكل صريح. وهذا لا يعني أبداً أن نبقى صامتين أو سلبيين. فإذا كان للفاشيين الحق في توزيع مناشيرهم في الكليات، فإن من الممكن أن نقاتل، ولو جسدياً، إذا لزم الأمر، لكي لا تبقى كلية **أساس** (Assas) حكْراً لهم. والطريقة الفعّالة الوحيدة لقتال أعداء الحرية هي أن نعطيهم الحرية التي نطالب بها لنا، وأن نقاتل إذا أرادوا رفضها لنا. والشعار الشهير: «لاحرية لأعداء الحرية» هو في الواقع طليعة كل النظم الشمولية، وليس ــ كما يُعتَقد ــ المتراس الأكثر فعالية ضدها.

لا لأية أسطورة
لا لأية أكذوبة

ليُنكر إذاً أولئك الذين ينكرون وجود معسكرات الاعتقال والإبادة! وعلينا أن نمنع هذه الأكذوبة من أن تصبح قابلة للتصديق. لقد احتاج اليسار لسنوات من أجل إيجاد الشجاعة لقتال أكاذيب الحزب الشيوعي حول وجود المعسكرات في الاتحاد السوفييتي! من كان يجرؤ على القيام بذلك في عام 1948، باستثناء بعض المعزولين من اليسار المتطرف، وبعض الليبراليين، واليمين؟ إذا أردنا أن تكون لنا مصداقية في نظر الجيل القادم، وخصوصاً أن الزمن سيمر، فإنه يجب علينا ألاّ نسمح ببقاء أية أسطورة، وأية أكذوبة، وأي خطأ. لنقاتل إذاً من أجل تدمير غرف الغاز وهذه التي يتم عرضها على السّياح في المعسكرات التي نعلم الآن أنه لم توجد فيها قط، وإلاّ فإن أحداً لن يُصدِّقنا في ما نحن متأكدون منه. لقد كان لدى النازيين معسكرات نموذجية يعرضونها للنفوس الطيبة في الصليب الأحمر، فلنكفَّ عن ترك أنفسنا نفعل العكس.

لا أريد هنا الدخول في نقاش حول غرف الغاز: هل كانت موجودة، أم لا؟

وإن كانت موجودة، ففي أي معسكر بالضبط؟ وهل كانت أداة منهجية أم إضافية للمذبحة؟ بالنسبة لي، أعترف، إن كان لهذا الواقع من أهمية، بأنني لا أفهم الموقف الذي يكمن بالتفكير في أنه لو تمَّ انتزاع هذا الجانب ــ جزئياً أو كلياً ــ من نظام الاعتقال، لكان انهار النظام كله.

هل كانت النازية ستكفّ إذاً عن أن تكون رُعباً. هل ستصبح قابلة للتبرير؟ هل غرف الغاز هي الرعب، لا ملايين الأموات؟ وهل لو لم يكن هناك غاز لما كان هناك رعب، وإنما مجرد تشويهات خطيرة للشرعية، كما يقول ستالينيُّو الخدمة؟

المشكلة هي نفسها حين يُناقش رقم ضحايا النازية من اليهود. إن الصعوبة في تحديد رقم ما. سواء أكان يصدم حساسيتنا أم لا، تبدو لكل مؤرخ، وتجعل أي رقم قابل للنقاش. هنا أيضاً، لا أفهم أنه يجب إطلاقاً بلوغ عتبة معينة يبدو أن هناك ــ تحتها ــ خشية من أن يصبح كل شيء مقبولاً، فلنلعب، بالتالي، لعبة النازية.

منطق عبثي

من الممكن، حين يكون المرء قد عاش هذه الفترة من الزمن، وشاهد اختفاء جزء من عائلته، أن ينفر من النقاش حول أسلوب الإبادة وعدد الضحايا. لكن المؤرخ لا يمكنه إفراغ هذه القضية. وأجد مخيفة تلك النتيجة التي خلُص إليها عدد من المؤرّخين **(لوموند**، 21 شباط 1979): «يجب عدم التساؤل عن كيف كان مثل هذا القتل الجماعي ممكناً، **من الناحية التقنية**. لقد كان ممكناً تقنياً لأنه حدث. تلك هي نقطة الانطلاق الإلزامية لأي بحث تاريخي حول هذا الموضوع. وعلينا نحن أن نُفكّر ببساطة بالحقيقة التالية: أنه ليس هناك، ولا يمكن أن يكون هناك نقاش حول وجود غرف الغاز». وبالرغم من الاحترام الذي أكنّه للمؤرخين الموقّعين لهذا التصريح، والذين لعب عدد منهم دوراً هاماً في مواقفي الحالية، أتساءل: «ولكن ما هو إذاً هذا المنطق العبثي». فبما أن القتل الجماعي حدث بالضبط ــ وهو الأمر الذي لم يضعه راسينييه، وفوريسون، من جهتهما، موضع الشك ــ أصبح من الممكن التساؤل بدقة عن كيفية إمكان حدوث ذلك من الناحية التقنية. فالذين ينكرون الإبادة هم فقط الذين ليس عليهم ــ بكل منطق ــ أن يطرحوا على أنفسهم السؤال عن كيفية حدوثها.

سيكون طويلاً جداً، وأساسياً مع ذلك، أن ندرس كل ما برّرناه، منذ أكثر من ثلاثين عاماً، باسم النضال ضد النازية، بدءاً من المرحومة الستالينية، فملايين القتلى من اليهود استخدموا باستمرار كحجة مضادة لأي نقد لسياسة دولة إسرائيل، على سبيل المثال.

فيما يتعلق بي أفضل من أجل حفظ ذكراهم، الدفاع بدون توقف عن الحق في الحرية، ومنع أي طيف لمطاردة المشعوذين، ولاضطهاد المجموعات، والأقليات، والأفراد، الذين يفكرون ويتصرفون بشكل مغاير لي. إن ما أرفض القيام به، حتى تجاه النازيين الجدد، لست مستعداً لقبول أن يقوم به البعض تجاه رجال مثل راسينييه أو فوريسون اللذين أعلم أنهما ليسا على أية علاقة بهم. والدعوى المقامة على هذا الأخير تُذكّرني بمحاكم التفتيش أكثر مما تُذكّرني بالنضال ضد عودة الأسوأ.

بعد ذلك بيومين، وصلت رسالة أخرى من بيار غيُّوم، العضو السابق في مجموعة «اشتراكية أم بربرية»، والذي أصبح فيما بعد، ولمدة طويلة، مدير مكتبة مريبة، هي مكتبة لاڤياي توب (La vieille Taupe)[45]:

ماذا يعرف الفرنسيون عن مذابح صطيف؟

*إن الفيلم التلفزيوني **هولوكوست** هو جريمة ضد الحقيقة التاريخية. وبالرغم من النوايا الحسنة للمتحمسين له، فإنه يُعتبر بشكل خاص جريمة ضد ذكرى الضحايا، كل الضحايا، وفظائع كل الحروب.*

ملايين من اليهود كانوا ضحايا لاضطهاد فظيع لمجرد أنهم كانوا يهوداً. ومئات آلاف من المواطنين الأمريكيين اضطهدوا واعتقلوا في الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب لمجرد أنهم كانوا من أصل ياباني. وملايين الألمان ماتوا لأنهم كانوا ألماناً، وملايين الروس والبولونيين والأوكرانيين ماتوا لأنهم كانوا روساً أو بولونيين أو أوكرانيين.

إن الحرب تكمن دائماً في قتل أناس لأنهم ببساطة... من المعسكر الآخر. واختراع أفضل الأسباب في العالم من أجل تبرير ذلك، يقع على عاتق الدعاية الحربية، التي تُعتبر دائماً وبمقدار كبير، تسميماً للذات.

لقد وجد اليهود أنفسهم في وضع فظيع بشكل خاص لمجرد أن طائفتهم التي تتخطى في انتشارها الانتماءات القومية كانت قد دخلت في صراع مع النزعة القومية المتطرفة التي كانت ألمانيا قد انقادت إليها، ولأن ثقافتهم كانت قد قادتهم إلى مقاومة المنطق الشمولي، على الرغم من أنهم اندمجوا كلياً، في غالبيتهم، في المجتمع الألماني.

إن نفي أفراد أقلية مزعجة بلا تمييز ليس حدثاً استثنائياً في التاريخ. كانت هذه حالة الصينيين ــ الڤيتناميين منذ ما قبل اندلاع الصراع الجاري. وقد ارتضى البعض بهذا الأمر، مقنعين أنفسهم بأن هؤلاء أعضاء في الطبقة البرجوازية... إنها معجزة الأيديولوجية!

هل يعلم الفرنسيون أن إيخمان كان ــ أثناء زيارته في عام 1943، قد صُدِم بشروط الحياة التي يعيشها اليهود في معسكر دوغير (De Gurs)

---

[45] 7 آذار 1979، في مملكة العميان، المريبون ملوك (N. D. E).

(في البيرينيه ــ الأطلنطي)؟ هل يعلمون أن الجمهوريين الإسبان كانوا قد عرفوا في هذا المعسكر نفسه ــ الذي أُنشئ في عهد حكومة دالادييه، من أجل **استقبالهم** ــ شروطاً مشابهة لتلك الموجودة في المعسكرات الألمانية؟ لقد ماتوا من البرد والجوع، وفقاً لنفس الآلية القاسية و«غير المتعمّدة».

لم يَثْبُت، على صعيد التاريخ العلمي، أن هتلر أمر «بقتل يهودي واحد لمجرد أنه كان يهودياً». كذلك، عندما أمر ونستون تشرشل بقصف دريسد، الذي لم يكن مفيداً على الصعيد العسكري، فإنه لم يأمر «بقتل ألماني واحد لمجرد أنه كان ألمانياً».

ماذا يعرف الفرنسيون عن مذابح صطيف في 8 أيار 1945 والقمع في مدغشقر؟ لا أكثر ولا أقل مما كان يعرفه الألمان عن أوشويتز. هل هم مذنبون بشكل جماعي؟ لا أكثر ولا أقل.

إنّ التلاعب المَرَضي بالإحساس بالخطأ لا يؤدي إلى شيء آخر غير القيام بحملات جديدة منه.

كان بإمكان الدعاية الحربية النازية التلاعب بالفظاعات التي ارتكبها أعداء ألمانيا من أجل المحافظة على معنويات الجنود ورجال الشرطة وحرّاس المعسكرات، بقدر ما كانت الدعاية الحليفة، من جانبها، تتلاعب بالفظاعات التي ارتكبها الألمان. إن أياً من المعسكرين لم يحرم نفسه من هذا الأمر. فالمزايدة في وصف العدو هي النابض للحروب التي أصبحت «ديمقراطية».

لقد أصبحت نزعة معاداة النازية من دون نازي، التي تهيمن على العالَم، المتنفَّس لمجتمع فاقدٍ لاتجاهه وغير مُتَوصّلٍ لمجابهة مشاكله الحقيقية.

إن النضال لا يجري ضد الآليات القاسية للقمع الحقيقي، وما يرافقها من صور لـ Epinal. ومشاهد البورنو المرعبة ليست هي التي تسمح بفهم الآليات الحقيقية... باستثناء ما يُقدمه **الهولوكوست** في ذاته، ويُظهره كمحاولة فظة لاستيلاء أيديولوجي على السلطة من قبل الاتحاد المقدس للمدراء المُبَرّئين للضمير.

هذا ما يجب التفكير به!

انظروا إلى أين سيقودكم هذا الأمر إذا قاومتم دروسنا!

إن التلاعب بالفظاعة يقود المشاهد الحسّاس إلى البلادة، أو يولّد درعا من عدم الحساسية، يشكل أفضل حليف لأية نزعة شمولية.

رد الفعل: «كل هذا هو من الماضي» أو: «هتلر؟ لا أعرفه»، وهو ردّ فعل صحّي. والنتيجة الدائمة الوحيدة لعرض ***الهولوكوست*** *ستكون كنتيجة كل دعاية حربية:*

إقناع كل أولئك الذين يشاركون في آليات قمع ملموسة بأن ما يشاركون فيه لا يُعْتَدُّ به بالمقارنة مع ما سبق أن فعله العدو الأسطوري: النازيون. إن خطب المُتحمّسين ***للهولوكوست*** *ونواياهم لن تغيّر شيئا من الأمر.*

ماذا يعرف الفرنسيون عن القمع المرعب لمظاهرة «الفرنسيين من أصل شمال إفريقي» ضد منع التجول، في 17 تشرين الأول 1961، في باريس والمنطقة الباريسية؟

ماذا يعرف الفرنسيون عن شروط حياة مئات آلاف الجزائريين من كل الأعمار المُجمّعين في المعسكرات، وعمّا سيُصبح عليه وضعهم فيما لو كانت فرنسا انخرطت في حرب شديدة الحدّة تُعرّض وجود الأمة للخطر؟

لم تكن هذه هي الحالة، وقد توصلت البرجوازية الفرنسية ودولتها لإبرام السلام من دون تعريض مستوى «حياة» الفرنسيين جديا للخطر. ومع ذلك، فقد أعلن ألكس موسكوفيتش ــ في هذا السياق الهادئ نسبيا ــ أمام المجلس البلدي لمدينة باريس: «إن خمسة ملايين فرنسي يمكن بين يوم وآخر أن يتضرّروا بأموالهم وحياتهم بسبب ظروف لم يريدوها، ولم يثيروها». ولإخفاء هذا التهديد، يقترح السيد موسكوفيتش حلا جذريا: «كل هؤلاء العملاء للعدو يجب ترحيلهم من الأرض الفرنسية. ها قد انقضت سنتان ونحن نطالب بإمكانية فعل ذلك. ما يلزمنا، بسيط جدا، وواضح جدا: الإذن، وما يكفي من سفن. والمشكلة التي قد تكمن بإغراق هذه السفن لا تتعلق، للأسف! بمجلس باريس البلدي[a]».

---

[a] «**النشرة البلدية الرسمية لباريس**» (**Bulletin Municipal officiel de Paris**) مناقشات اجتماعات المجلس البلدي لباريس، جلسة 27 تشرين الأول، ص: 637. كان الأمر يتعلق بكلام صادر عن تفكير. وقد أكده السيد موسكوفيتش، في 15 كانون الثاني 1963، بمناسبة دعوى قذف قدّمها بنفسه: «أسفت فعلا لأن أعداء فرنسا لم تتم إبادتهم... وما زلت آسف لذلك!» (**لوموند** ــ 17 كانون الثاني 1963). ذكر في الكتاب الشجاع والرائع لبيار فيدال ــ ناكيه (P. Vidal - Naquet)

Maspéro - Petite Collection - **La Torture Dans La République**

بعد مشاهدة فيلم ***الهولوكوست*** *سيقتنع أي جندي فرنسي، خاض حرب الجزائر، ولو من خلال المشاركة في «أعمال سُخرة بالغابات»، بأنه ما زال مختلفا بشكل جذري عن النازيين. إنه ليس مختلفا إلاّ عن الصورة المعطاة عن النازيين، مثلما أن النازيين أنفسهم مختلفين عنها. وفي كل الأحوال سيقول: «لم يكن هناك مع ذلك غرف غاز».*

إلاّ أن عدة مئات من الجزائريين كانوا، في منطقة وهران، قد حبسوا في أقبية للنبيذ، واختنقوا نتيجة انبعاث لغاز الكربون. هل كان الذين حبسوهم وهم مكدّسون في مكان ضيق يعلمون ذلك؟ ألم يُنبّههم شيء إلى ذلك أثناء احتضار التعساء؟

لم يتم السعي لمعرفة ذلك. والتحقيق كان مختصرا جدا، ولم يسمح بالوصول إلى نتيجة. ولكن لو كانوا ألماناً، أو بالأحرى نازيين، لما شكّ أي شخص لحظة بأنهم كانوا مذنبين.

ردٌّ لا بد منه لشخص يعتقد بلا شك بأننا خُدعْنا، وأنه بالكتابة إلى صحيفة **ليبراسون** كان يفكر بأنه يتوجّه في الحقيقة إلى صحيفة **مينوت**[46]:

حين تَرْشَح معادة السامية...

مرة ثانية للأسف! يتم إنزال الشرّابة في ***ليبراسيون****. فأمس، نُشر — في زاوية حُرّة — نصّ حول فيلم* ***هولوكوست****، تفوح منه وترْشح معاداة السامية. إن من حق المؤلّف، ب. غيوم، أن يكون معاديا للسامية، بوعي أو بدون وعي. لكنّ من حقنا، وقد يكون من واجبنا، أن لا ننشر له. وخصوصا أن المؤلّف نفسه مديرٌ لمكتبة* ***لاڤياي توب*** *(La Vieille Taupe) التي نشرت، بشكل خاص، دفاتر سبارتاكوس (Les Cahiers Spartacus)، وأنه يستطيع بالتالي نشر «رأيه» من مكتبته. إن حرية التعبير، في حال عدم نشرنا له، لن تشوّه إذا أبدا من جراء ذلك. وحرية التعبير المشهورة هذه لا يمكن بالفعل أن تستخدَم كستار لواقع أن* ***ليبراسيون*** *لا تشهد للمرة الأولى حدوث مثل هذا الحدث. فمن وقت لآخر، كانت عفونات معادية للسامية تبرز إلى السطح، مختبئة برعونة خلف ستائر اللاإمتثالية. إن الأمر لم يكن مجرد مسألة فكرة: إنه مسألة نبرة. كانت هناك قضية فلاّتو شارون: والهدف لم يكن عرض أطروحات*

---

(46) **Libération**: 8 آذار 1979.

معادية للسامية، لكن النبرة كانت معادية للسامية. ثم فيما بعد، الحادث VXZ 375، الذي كان يستعرض الفلاسفة الجدد فقط من زاوية كونهم مثليّي الجنس أو يهوداً. واليوم أيضاً، في العدد الموجود بين أيديكم، يُعلّق غي هوكنغهيم على النقاش بنبرة خفيفة جداً لكنها غير مؤذية ــ مهما كان تفكيرنا حول هذا النقاش، الذي يسبب ألماً في البطن: فإن هناك مرات عديدة توحي فيها معاداة السامية بأكثر مما تقول، وهذه هي الحالة الآن. فمع نص الأمس: «ماذا يعرف الفرنسيون عن مذابح صطيف؟» يتحقق الأمر، حتماً، مرة أخرى أكثر مما ينبغي. كذلك فإنه ليس عندي ما أفعله، وما أناقشه مع المعادين للسامية، وما زلت لا أرى ما يمكن لصحيفتي، **ليبراسيون**، أن تفعله أو تناقشه معهم. أما صحيفة **مينوت** فيمكنها أن تستقبلهم بشكل جيد جداً، من دون الامتزاج بهم.

هناك أمران في المقالة المُستَشْهد بها أعلاه، والمنشورة في عدد أمس من **ليبراسيون**، بعنوان: «ماذا يعرف الفرنسيون عن مذابح صطيف؟» هناك أولاً الحجة، المعروفة جيداً، والقائلة بأن اليهود لم يكونوا الوحيدين. ونتيجة لذلك يبدؤون بإرهاقنا بالمطالبة دائماً لأنفسهم بالمكان الأول في «استعراض الرعب»، كما يقول، بدناءة، غي هوكنغهيم. إن من الممكن مناقشة الحجة، وقد نوقشت، من جهة أخرى، أثناء الجدل حول ملفات الشاشة. هناك حيث أصبح تعميم الرعب مشبوهاً، عندما كان هدفه الجليّ إتعاب الخصم: اليهودي. إن عدم الحكم لأحد الخصمين، والنواح على الفظائع العديدة التي كان العالَم مسرحاً لها، والكتابة ــ كما فعل بيار غيّوم ــ بأن «نفي أقلية مزعجة ليس حدثاً استثنائياً في التاريخ»، والتذكير بجزائريي صطيف، وألمان دريسد والجمهوريين الإسبان، إنّ هذا كله لا يستهدف الحديث عن هذه الأمور، وإنما يهدف إلى جعل اليهود يغلقون أفواههم. لأن من الطبيعي، برأي هذا النوع من المؤلّفين، أن اليهود عندما يفتحونها، يصبح هذا فوراً من قبيل «الدعاية»، بحسب فكرة ــ أصبحت من الآن فصاعداً تقليدية ــ تقرن اليهودي بالدعاية، وتقول: «إنّ التلاعب المَرَضي بالإحساس بالخطأ لا يؤدي إلى شيء آخر غير القيام بحملات جديدة منه». لقد لُعبَت الجولة: إن الأمر من قبيل «التلاعب». وكل هذا لم يكن إلاّ رأياً. ولكن إذا قرأنا النص عن

قرب أكثر، لاستشفينا أن فيه ــ علاوة على ذلك ــ فكرة تاريخية: «أنه لم يثبت، على صعيد التاريخ العلمي، أن هتلر أمر بقتل يهودي واحد لمجرد أنه كان يهودياً. ليس فقط أنه كان هناك آخرون قد أُبيدوا بل ــ أكثر من ذلك ــ أن اليهود لم يُبادوا «لأنهم كانوا يهوداً». إنها معجزة حجّة الدلْو المثقوب: وسيُضاف قريباً، زيادة على ذلك، أن اليهود لم يُبادوا أبداً. أتوقف هنا. فليس هناك مجال لأن أتناقش مع ب. غيُوم: إنه ليس حقا «رأياً حراً»، وإنما هو زعم، أو تأكيد، هو ــ علاوة على ذلك ــ خاطئ بشكل جليّ. إنّ من الممكن أن نفكر بما نشاء حول إبادة اليهود والغجر. لكن من غير الممكن أن نسعى ــ كما فعل فوريسون ــ لنشر الاعتقاد بأنه لم تكن هناك إبادة، أو ــ كما فعل ب. غيُوم ــ بأنها ربما لم تحدث (وهو لا يتحدّث إلاّ عن النفي)، أو أنها إذا حدثت، فإن ذلك لم يكن بناء على معايير «يهودية» أو «غجريّة». فلم يكن هناك أي سبب يدفع ***ليبراسيون*** *لنشر هذه الزاوية الحرة الخاطئة. وكانت هناك، بالعكس، كل الأسباب ــ التي عرضتُها أعلاه ــ لكي لا تنشرها.*

إنّ حرية التعبير ليست حرية قول أي شيء، هذا في صحيفتنا على كل حال.

ويُعَرِّض المراقب ــ المبتدئ نفسه لتأنيب جان بيار كاراسُّو، الأمر الذي أغلق مؤقتاً، على ما يبدو، الجدل العام، لأن أي شخص فيما بعد لم يُغامر بالحديث ثانيةً فيه[47]:

حين تَرْشَح معاداة السامية...
يتنفس الضمير الحسن!

لم يكن مع ذلك قد مضى وقت طويل إلاّ وكانت ***ليبراسيون*** *قد نشرت رسالة غابي كوهن باندت ــ مسألة مبدأ ــ حسنا، كان لا مفرّ أمامه من فعل ذلك، في* ***ليبراسيون*** *نفسها. لقد عبّر رفيقنا بيار غيّوم ــ الذي ليس علينا أن نعرض حالات خدماته أمام القادم الأول، جوليان برون ــ عن أقل قدر من مخالفته للجوقة الكبرى للمراثي الهولوكوستية، وشهيد الخدمة لم يخطئه: لقد أُطلقت الكلمات الكبرى،*

---

[47] **ليبراسيون** ــ 12 آذار 1979.

إنه معاد للسامية. ولا يُفوت المُتّهم، الماكر، أن يتّخذ الاحتياطات المعتادة: إنه ربما يكون معاد للسامية **غير واعٍ**. يا للقذارة إذاً، يجب أن يتوقف هذا الإرهاب، وهذا الابتزاز ــ وإني أزِنُ كلماتي ــ.

اسمي كاراسُو، ولو لم يكن والدي قد نجح في إقناع موظف الأحوال المدنية المجامل، في عام 1941، بأن ليڤي كان... الاسم الشخصي المسلم لوالده!!! لكان اسمي ليڤي كاراسو. هل يكفي هذا دكاترة القانون؟ هل بإمكاني أخذ الكلام؟

أنا مؤيد مقتنع لاجتثاث اليهودية (إيه! ياعلماء اللغة، ترجموا هذا إلى الألمانية، من فضلكم)، مثل تأييدي لاجتثاث الكاثوليكية، والمسيحية، والمحمدية...إلخ، وحتى الإحيائية ضمناً. وعندما أقرأ، في أعلى **لوموند** (عدد 8 آذار) «عمليات قتل جديدة لمثليّي الجنس في إيران»، أقول لنفسي أن أدولف ينبغي أن يكون في قمة السعادة وهو يرقد في غرفته المحصنة تحت الأنقاض، وأن قناعتي المعادية للدين تتقوى. وعندما أسمع مَنْ يقول ــ لأني لست فاسداً إلى حد حضور مثل اجتماعات التهريج هذه ــ أن السيدة ڤيل (Veil) أعلنت أن المعسكرات في الاتحاد السوفييتي ليست مشابهة، لأن المنفيين نقلوا إليها بسبب جريمة رأي، وألاحظ، في اليوم التالي، أن المعادي للسامية (المشهور، ولكن يجب أن يُقال ذلك، لأنه حظي بالعفو) هرسنت (Hersant) يمنح ــ في عنوان يسدّ كل الصحيفة التي يمتلكها بشكل غير شرعي ــ الوزيرة شهادة رضى تُعلن أنها **مثيرة للقلق**، أقول لنفسي أنه يجب أن تكون هناك حدود، ولو لم يكن ذلك إلاّ من قبيل **اللياقة** تجاه حالة تشويشية مكشوفة تحل محلّ أيديولوجية، وركائز لرأسمالية محتضرة (نعم، نعم، إني آخذ رغباتي كحقائق...).

أفكر أيضاً مع معاد شهير للسامية، مدفون في إنجلترة[a]، بأن «الجماعة (**Gemeinwesen**) الحقيقية للإنسان، هي الإنسان». وأفكر بأن كل ما يعترض تحقيق هذه الجماعة (الوجود معاً) يساعد أعدائي، وأنه عندما

---

[a] أولئك الذين يعتقدون بأن دفاتر سبارتاكوس نُشرت من قبل دار نشر La vieille Taupe ــ مسكين رينيه لوفيڤر! ــ لم يتعرّفوا بدون شك على كارل ماركس... هذه الرسالة قرأها ووافق عليها عشرة أشخاص، ولم يحكموا عليها بأنها «عنيفة، ومهينة بما فيه الكفاية».

يكون هؤلاء الأعداء يهوداً، فإني لا أخشى من تسميتهم أعداءً، لأني بدقة لست معادياً للسامية، ولا يمكن أن أكون كذلك.

وعندما يكتب البارون غي دو روتشيلد بأنه يشعر بأنه أجنبي في إسرائيل، فهل سيقوم الثنائي الشهير المُطارِد للنازيين، المؤلَّف من بيت وسيرج كلارسفيلد (والأمر سيكون أكثر إثارة من مطاردة طفل الفقمة، أليس كذلك؟) بإعلان أنه معاد للسامية؟ تقريباً... وفي كل الأحوال، تراجع البارون سريعاً عن أقواله! أمام الاستنكار الذي أثاره بسذاجة.

حسناً! أما أنا، الذي يكمن طموحي في أن لا أشعر بأني أجنبي في أي مكان، فإني أعلن بأني أشعر بدقة أني أجنبي في كل مكان، وأن النظام الدنيء الذي يسود في كوكبنا كله انتزع مني ملكية وجودي وإنسانيتي، وإني أطالب، أتسمعني يا سيد برون، أطالب لأصدقائي ولي، كما لكل الآخرين، بالحق في الصياح بذلك من دون أن يوسعني بشتائم خرقاء أولئك الذين يمتهنون النضال من أجل عالَم أفضل، كما يُقال.

في الوقت نفسه، كان يُتابع في **ليبراسيون** نقاشٌ لم يظهر في أعمدتها. ففي الوقت الذي كان فيه جوليان برون يُسلِّم مقالته إلى الصحيفة، كان بيار غيُّوم يُقدم لها نص الرسالة التي سنجدها أدناه. وكانت تكشف عن بعض المظاهر غير المنتظرة للقضية، وخاصة أن النص المنشور في 7 آذار، بعنوان: «ماذا يعرف الفرنسيون عن مذابح صطيف؟» كان في الحقيقة قد كُتِبَ بالمشاركة مع فوريسون. وكان هذا الأمر يجعل من الفرضية القائلة بأن فوريسون لم يكن مجنوناً فرضية ممكنة ــ وهي خطوة لم يكن باستطاعة **ليبراسيون**، في تلك اللحظة، بدون شك، أن تتجاوزها. إلاّ أن هذه الرسالة لم تُنشر أبداً:

*أشكرك لتفضلك بنشر نصّي في «زاوية حرّة». وآسف قليلاً لكونك لم تحافظ على العنوان الذي كنت قد أعطيته له: **هدم هذيان أو فظاعات: طريقة الاستعمال**. لأن لهذا النص قصّة. وهو غير مكتمل. ويعرض بطريقة موجزة جداً الأطروحات التقليدية للحركة الثورية حول الحرب، والدعاية الحربية، والنازية. لكنه لم يُكتب في جو من الهدوء، من قبل مدير صاحب ضمير يعرض مايجب أن يفكر به. فقد كُتِبَ في وضع ملموس جداً، ومأساوي بشكل خاص من أجل إيجاد مخرج عملي لهذا الوضع.*

كنت التقيت بالأستاذ فوريسون في أواخر تشرين الثاني. وجدت إنسانا يائسا، وعلى وشك أن ينغلق على نفسه نهائيا في حالة هذيان مُمَيّز، رغم أنه قابل جدا للتفسير. ووجدت أيضا رجلا يمتلك موضوعه بعمق (200 كلغ من وثائق العمل، تمثل التنقيب في عدّة أطنان من النصوص)، وتذهب أعماله إلى مدى بعيد جدا، ولكن في الاتجاه نفسه الذي تذهب إليه أطروحات مكتبة لاڤياي توب (La Vieille Taupe). (بكلمتين كانت لاڤياي توب، منذ 1970، تشاطر بول راسينييه الجانب الأساسي من أطروحاته).

كان يلزمه إذا، بشكل مُلحّ، وتحت طائلة تعرضه لهزيمة جديدة من الصعب أن تكون قابلة للانعكاس، التأكيد عمليا على:

1 ــ الحق في الافتراض، وفي الخطأ، في كل عمل علمي.

2 ــ حق كل إنسان في الهذيان، طالما أن هذا الهذيان لا يضرّ بشكل ملموس بالغير.

وهذا حتى لو كان فوريسون مجنونا، أو معاديا للسامية، أو نازيا.

ومن حُسن الحظ، الذي لا يستحقه لا هذا ولا ذاك.

إلا أن القسم الأقل راديكالية (بحسب فهمي) من المسؤولين في «لاڤياي توب» كان يرفض أن يربط مصيره بقضية **كانت تبدو** خاسرة مُسبقا. وقد نسي أن الأمر لم يكن يتعلق بالدفاع عن فوريسون، وإنما بالدفاع، عمليا، عن مبادئنا.

وبما أن قواي لم تَعُد تكفي للقيام بالمهمة، ولا سيما قواي المزاجية (حيث كنت أنا نفسي على وشك الانهيار)، فقد أصبح من الحيوي من أجل تطوير الوضع الحصول على دعم، وبالتالي الحصول على موافقة الجميع على نص واحد، من دون تنازل، ولا ازدواجية في التفكير.

كان على هذا النص إذاً أن تُدْرَج فيه الجملة الشهيرة التي يبدو أنها جعلت فوريسون شخصاً لا يمكن الدفاع عنه: «إن هتلر لم يُعْطِ مطلقا الأمر بقتل يهودي واحد لمجرد أنه كان يهوديا»، وأن يُبيّن أن هذه الجملة كانت صحيحة بدقة، حتى وإن لم يكن هتلر مباليا بما يصير عليه اليهود عمليا.

وبذلك، كنت أبرهن عمليا اني كنت مستعدا لأن أتبع فوريسون حتى النهاية، وبيّنت له أيضاً أنه تمّ الوصول إلى نقطة لم يَعُد فيها قادرا على عدم الاهتمام بالمعنى الإنساني لحقائقه العلمية. وكان المقصود ــ عرضيا

ـ أن أثبت للجميع بأن بيار ڤيدال ـ ناكيه، الذي كان قد ترأس في ***لوموند*** *21 شباط 1979 حملة المؤرّخين ضد فوريسون، لم يكن فاسقا، وأن أهدافنا كانت ـ بالعكس ـ تتطابق في النهاية.*

لقد قرأت «لاڤياي توب» هذا النص إذا ووافقت عليه. ثم قرأه فوريسون فيما بعد، وصحّحه، ووافق عليه بدون تحفظ (كانت الصيغة الأصلية تحتوي أرقاما مُدعّمة بشكل غير كاف).

ولشعوره بأنه مدعوم، بدأ فوريسون ثانية بتغذية نفسه بشكل طبيعي، واختفت تماما أعراضه الهذيانية.

إن النص الذي نشرتموه هو إذا نص مشترك بين فوريسون ولاڤياي توب. وهو بشكل التأكيد العملي لما سيسمح بانبعاث النظرية الثورية العملية: «أن لا نرفض مطلقا ما يحتويه خطاب الخصم من حقيقة باسم ما نعلم أنه يحتويه من خطأ». «كل إنسان على حق دائما، بطريقة ما» (Reich ـ مقدمة كتاب: ***La Fonction de l'orgasme*** *ـ استشهد بالقول من الذاكرة).*

فمن خلال الذهاب إلى ما وراء الحقائق الجزئية، وتعميقها، نصل إلى العمومية، لا من خلال إنكار ما يُزعج، وإجراء تسويات (سياسية). أمل ألاّ أكون قد ضايقتكم كثيراً بمتطلّباتي بالدقة.

ـ *ملاحظة: لاڤياي توب مكتبة كنت مؤسّسا لها، وقد أُغلقت في 1972. وبالمعنى التاريخي، فإن لاڤياي توب لا تعود ملكيتها لأي شخص. وهي ليست فريقا رسمياً. إنها حركة تعمل على تحويل الشروط القائمة، وهذا المفهوم يغطي إذا كل أولئك الذين يشاركون، فردياً، وعلى مسؤولياتهم الشخصية وحدها، في تطوير وضع ما. وفكرة «القسم» الأكثر أو الأقل راديكالية، ليس إلاّ مزحة لا تخلو من معنى.*

أمام رفض **ليبراسيون** نشر هذه الرسالة التي تبيّن أن الصحيفة نشرت لفوريسون من دون أن تعلم بذلك، وهو وضع لم يمرّ من دون إحداث اضطرابات، مثل المغادرة الخفية لبيار غولد مان الذي لم يَعُدْ يحتمل التعاون، ولو بشكل عرضي، مع صحيفة يرى أن معادين للسامية يكتبون فيها، اقترح كل من بيار غيّوم وجان غبرييل كوهن ـ باندت النص التالي على دائرة «الإعلانات الصغيرة» في **ليبراسيون**، التي رفضته سريعاً.

ووافقت **لوموند** على تمريره في لوحة إعلانية (مقابل 1500 فرنك)، ثم غيّرت رأيها بناء على تدخل الإدارة:

شكّل الدعم الذي قدّمه جان غبرييل كوهن ــ باندت ولاڤياي توب للأستاذ فوريسون صدمة للكثيرين، وخلق وصفاً ذا تطورات محتملة لا يمكن حسابها. لقد اتهمت الرابطة الدولية ضد معاداة السامية الأستاذ فوريسون بأنه مزوّر.

إذا قَدّم أيٌّ كان الدليل على أن الأستاذ فوريسون ارتكب خطأً واحداً، فإن جان غبرييل كوهن ــ باندت ولاڤياي توب يتعهدان بقطع صلاتهما فوراً بالأستاذ فوريسون، وبتكريس جهود لجعله يعلم ذلك تعادل بمقدارها تلك التي كرّسوها لدعمه حتى الآن.

وعلى حدّ علمنا، فإن هذا العرض، المقدَّم في آذار 1979، ما زال قائماً حتى الآن.

إن مشروع التوضيح هذا، الذي قادته بعض عناصر ما يمكن تسميته ربما باليسار المتطرف، تَواصل، في النهاية، في مكان آخر. هكذا رأينا، في آذار، وبشكل خاص في ليون، ظهور منشور بعنوان: «هل غرف الغاز لابد منها لسعادتنا؟». وبعد أن يلخص بدايات القضية، يواصل حديثه على النحو التالي:

الأستاذ فوريسون رجل وحيد. فأية مجموعة، وأية منظمة لم تدعمه، ولا تدعمه. ومن بين أولئك الذين تظاهروا لصالحه، بعناوين مختلفة، ومن خلال رسائل للصحافة، أو شهادات، لا نتبين إلاّ معادين للفاشية، ومعادين للعرقية مقتنعين بما يؤمنون به (ومنهم: جاكوب أسّوس، جوزيه بنهامو، جـ. ب. كاراسّو، جـ. ب. شامبون، جـ. غ. كوهن باندت، هـ. دنيس، ب. غيّوم، س. مارتينو، ڤ. مونتاي، جـ. ل. ديلنسكي ..إلخ).

ألم يحن الوقت للتفكير؟

لقد اكتشف كل أولئك الذين تكبدوا عناء الاستعلام أن الأستاذ فوريسون معاد بعمق للشمولية. وهم يعلمون أيضاً أنه لم يقم إلاّ بمتابعة عمل هدم الشائعة الذي بدأه كلٌّ من بول راسينييه (المقاوم غير القابل للانتقاد) بشأن معسكرات بوشنوالد ودورا، حيث كان هو نفسه منفياً لمدة 19 شهراً (أوقف في تشرين الأول 1943، وعُذّب أحد عشر يوماً على يد

الغستابو، وأصبح معاقاً بنسبة 95%) وجـ. غينسبرغ، بشأن معسكر ماجدانك، حيث كان هو نفسه منفياً عرقياً مع أسرته كلها.

ويعلم كل أولئك الذين تكبدوا عناء الاستعلام بأن فوريسون حسن النية، وأنه مقتنع ــ مثل راسينييه وغينسبرغ ــ بأن معسكرات الاعتقال الهتلرية بلغت، سواءً مع غرف الغاز أو بدونها، ذروة الرعب، الرعب المختلف، الرعب الذي ربما يكون أساسياً وجذرياً أكثر من الصورة المحسوسة التي تُعطى عنه.

إذاً، إذا «البطن ما زال مثمراً، ويُولِّد الحيوان القذر»، فهل نؤمن حقاً بالنضال ضد «عودة الأسوأ» من خلال النضال ــ من دون مجازفة ــ ضد رجل وحيد، والاستبسال ضد جثة نازية تخيّلية أُخرجت من تحت الأرض، بدل مهاجمة البطن نفسه، الذي لم يتم تدميره من أي مكان من الكوكب، وما زال يُولِّد رعباً وفظائع، مختلفة بالتأكيد عن النازية التخيّلية والنازية الحقيقية، التي لن تولد ثانيةً أبداً في الشكل نفسه.

إنّ الفظاعة ــ في الواقع ــ يمكن أن تُخبِّئ أُخرى... ألم يستخدم إيراز الرعب المطلق في إخفاء كل أشكال الرعب الأخرى؟

*لا ينبغي أن تكون هناك **حقيقة رسمية** في التاريخ. ومبدأ الحظر المهني أسوأ من الشر الذي نزعم مقاتلته.*

أشخاص لا صفة لهم

كما جرى أيضاً تداول هذا «الاقتراح الأخير القادم من دار الأموات بعد جدل طويل بين جاليله، وب. راسينييه، ويسوع المسيح، وكارل ماركس، وس. ڤون كلوسويتز»:

*أنا، روبير فوريسون، ابن المرحوم روبير فوريسون، عمري خمسون سنة، أُمثِّل شخصياً أمام هذه المحكمة، وواقفاً أمامكم، أيها القضاة السامون والمحترمون جداً، المعيَّنون من قبل الرابطة الدولية **المقدّسة** ضد معاداة السامية، وروابط المنفيين والضحايا **المقدّسة جداً**، وكبار المفتشين في البشرية كلها ضد الفساد النازي، وعيونكم على تقرير جيرشتاين الذي ألمسه بيديّ. وأُقسم بأني آمنت دائماً، وأؤمن حالياً، وبفضل العداء للفاشية، سأستمر مستقبلاً بالإيمان بكل ما تعتبره الرابطة الدولية **المقدّسة** ضد المعاداة للسامية، البابوية والمقاومة، صحيحاً، وتبشّر به، وتعلّمه.*

ولكن بما أني ــ بعد أن أبلغني التلفزيون المقدس الأمر بالكفّ عن الإيمان بالرأي الخاطئ القائل بأن وجود غرف الغاز من أجل إبادة اليهود هو مجرد ظن قائم على إشاعات واعترافات متناقضة ــ اعترفت الرابطة الدولية **المقدّسة** ضد معاداة السامية بأن بعضها كاذب ــ وبعدم تأييد هذا المذهب الخاطئ، والدفاع عنه، وتعليمه سواء بشكل شفهي أم خطي، وبعد أن أُبلغت بأن المذهب المذكور كان مخالفاً للأطروحة الرسمية المقدسة، ولأني كتبت وعملت على طبع عدّة نصوص عرضت فيها هذا المذهب المُدان، وقدّمت لصالحه حجة مقنعة جداً، من دون حمل أي حل نهائي، فقد كنت، نتيجة لهذا الواقع، موضع شك حاد بممارسة هرطقة، تمثلت في تأييدي وإيماني بأن غرف الغاز، التي صُمّمَت صراحة لتكون مسالخ بشرية صناعية، لم تكن موجودة مطلقاً.

لهذا، ورغبة مني في أن أمحو من فكر هؤلاء المفتشين، وكل معاد للفاشية، ومخلص في عدائه لها، هذا الشك الحاد، المحمول بحق ضدي، فإني أستحضر بقلب صادق، وبإيمان معاد للفاشية وغير مصطنع، الأخطاء والهرطقات المذكورة أعلاه، وبصفة عامة كل خطأ آخر، وهرطقة، ومشروع مخالف للمقاومة المقدّسة، وأرتدّ عنها. وأقسم مستقبلاً بأني لن أقول شيئاً ــ وأؤكّده بالصوت أو بالكتابة ــ من شأنه السماح بأن يكون هناك مَنْ يَشْبِهُني من المشكوك بهم، وإذا حصل لي أن التقيت بهرطقيّ أو بشخص يُفترَض أنه كذلك، فإني سأشي به إلى هذه المحكمة، وإلى الرابطة الدولية **المقدّسة** ضد معاداة السامية، أو إلى الشرطة، من مكان إقامتي. وأقسم أيضاً، وأُعِدُ، بأن أنفّذ، وأراعي بدقة العقوبات التي فرضتها، أو قد تفرضها عليّ هذه المحكمة، وإذا خالفت أياً من وعودي أو ما جاء في قسَمي، فإني أُخضع نفسي لكل العقوبات وأنواع القصاص التي تفرضها وتصدرها المقاومة المقدسة، والدساتير الأخرى العامة والخاصة ضد مجرمين مشابهين. بمساعدة التلفزيون المقدّس ووثيقة جيرشتاين الأصلية التي ألمسها بيديّ.

أنا، روبير فوريسون، الموقّع أدناه، ارتددت وأقسمتُ، ووعدتُ، والتزمت كما هو مبين أعلاه. وإشعاراً بذلك ولأشهد على حقيقة يدي، وقّعت تصريح ارتدادي الحالي، وتلوته كلمة كلمة في قصر العدل، بباريس، في...

وقام دعاة اصطياد «**البرنامج الشيوعي**» بإعادة نشر مقالة صدرت في عام 1960، بعنوان: «أوشويتز أو الحجة الكبرى»، مع هذه المذكرة التمهيدية[48]:

المقالة التي نعيد نشرها تُعرّي الجذور الحقيقية لإبادة اليهود، وهي جذور لا يجب البحث عنها في ميدان «الأفكار»، وإنما في كيفية عمل الاقتصاد الرأسمالي، والخصومات الاجتماعية التي يُولّدها. وهي تبين أيضاً أن الدولة الألمانية إذا كانت جلّاد اليهود، فإن كل الدول البرجوازية شريكة في مسؤولية موتهم الذي تذرف عليه الآن دموع التماسيح.

أما لدى جنود مجلة «**الحرب الاجتماعية**»، فقد تمّ طبع إعلان ــ منشور يأخذ ثانيةً مقتطفات واسعة من مقالة[49] مسبوقة بتقديمٍ من أجل حاجات توزيعٍ في ليون، في حزيران 1979. وكان عنوان الإعلان، الذي قام باستعراض جيد جداً للمسالة: «من هو اليهودي؟»:

منذ عقود عدّة من السنين، كانت أوروبا فريسة لموجة معاداة للسامية. وقبل أن ينفي النازيون قسماً من السكان اليهود، كان اليهود مُهَدَّدين في أموالهم وأعمالهم. فالأساتذة اليهود كانوا ممنوعين من التدريس. وإذا كان الجميع يأسف اليوم لهذا الاضطهاد، فإنه يجب ملاحظة أنه لم يكن هناك، في ذلك الحين، هذا المقدار من الناس الذي يعترض على هذا الأمر.

يبدو أن الزمان تغير كثيراً. وكل انبعاث لعداء للسامية في أوروبا يصطدم سريعاً باليسار، وبالوسط الجامعي، وبالدولة. وهكذا يكفي الإعلام عن أن أستاذاً في ليون 2، هو روبير فوريسون، كان يشارك في اعتناق أفكار شبيهة بتلك التي أعلنها المفوض السابق في نظام قيشي للمسائل اليهودية، وهو داركييه دو بللوبوا، حتى يتم نشر ساعة درسه في الصحافة، وتمنعه الإرادات الحسنة من متابعة تدريسه للأدب

---

(48) **Programme Communiste** ــ العدد 11 ــ 19 صفحة. أُعيد نشره في كرّاس في 1979 (Programme Communiste, 20, rue Jean - Bouton 75012 - Paris).

(49) «من الاستغلال في المعسكرات إلى استغلال المعسكرات» («De L'exploitation dans les Camps à L' exploitation des Camps») **La Guerre sociale** ــ العدد 3 ــ حزيران 1979 ــ ص: 9 ــ 31. (B. P. 88, 75623 Paris Cedex 13).

الفرنسي، وتقوم إدارة وحدته للتدريس والبحث بتعليق هذه الدراسة من أجل حماية الهدوء الجامعي. ومما لا شك فيه أن الأمر سينتهي بدفعه هذه السنة أو السنة القادمة إلى خارج الجامعة. إنّ فوريسون لم يُهاجم فقط في حياته المهنية، وإنما في حياته الخاصة، وعبر أسرته، أيضاً باعتباره «نازياً قذراً». سيجد البعض هذه الطرق مؤسفة، لكنه سيعتبر مع ذلك، في النهاية، أن من غير الممكن الدفاع بحصانة كاملة عن أي رأي: إننا نعلم كثيراً إلى أين يمكن أن يؤدي هذا الأمر. لقد سبق للفاشية، والعرقية، أن مرّت مَرّة. لكنها لم تمرّ الآن. أن خطوط ماجينو ستصمد.

وماذا لو أن خطوط ماجينو كانت قد قُلبَت، كما هو الحال في طبيعة وجودها؟ ولو كان فوريسون هو الذي أصبح اليهودي؟

لقد نظّم داركييه دو بللوبوا، الذي ينهي أيامه بهدوء في إسبانيا، نفي اليهود. وروبير فوريسون سيكون منافساً لداركييه دو بللوبوا. ولكن هل دعا فوريسون في النهاية إلى نفي أي كان؟ لا، إن جريمة فوريسون هي في دعمه للفكرة القائلة بأن من غير الممكن الحديث، بالمعنى الدقيق للكلمة، عن إبادة، وأن من الممكن، في شأن «غرف الغاز»، الحديث عن أسطورة. وهذا يقترب فعلياً من تصريحات داركييه لصحفي من مجلة **الاكسبرس**. ولكن ماذا يجب أن يؤخذ على داركييه: أنه شارك في نفي اليهود، أم التعبير الآن عن مثل هذا الكلام؟ إن داركييه دو بللوبوا وفوريسون يمكن أن يلتقيا في عدد من النقاط، من دون أن يكون هذا الأمر كافياً لأن نجعل من فوريسون شريكاً لداركييه.

في أساس كل هذا الأمر، هناك المُسلَّمة القائلة بأن وجود «غرف الغاز» واقعٌ لا يمكن إطلاقاً دحضه. ثم إن كل وضع لهذا الواقع، الذي لا يمكن إطلاقاً دحضه، موضع الاتهام لايمكن أن يكون له، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، إلاّ مصدراً نازياً أو معادياً للسامية. وهكذا فإن فوريسون يحتذي حذو داركييه. وهو إنْ لم يكن معادياً للسامية، متخفياً جيداً إلى هذا الحد أو ذاك، فذلك لأنه طائش، وطائش خطير بكل الأحوال. إننا نستبعد من البداية فكرة أن وضع وجود «غرف الغاز» قيد الاتهام يمكن أن يكون مصدرها الرغبة في الحقيقة، وليس واقع إخفاء الفظاعات، وتبرئة الذات، كما هي الحالة بالنسبة لداركييه.

ولكن يكفي امتلاك تذوق الحقيقة، والانكباب على هذه المسألة، لنعلم أن وجود «غرف الغاز» هو واقع أقل بداهة بكثير مما قيل لنا عنه. ودراسة الشروط التقنية لمثل هذه العملية، والتناقضات في اعترافات أفراد فرق الحماية، تجعل «الأدلة» ضعيفة جدا. وأولئك الذين نصّبوا أنفسهم كمختصّين في المسألة، ودعمتهم الصحافة بمجملها، يعلمون ذلك، ولهذا السبب يسعون لمنع الجدل.

إنّ مصدر الشك بوجود «غرف الغاز» لم يكن اليمين المتطرف. فقد كان، في البدء، من فعل بول راسينييه، الذي من المفيد التذكير بأنه ــ كمقاوم من الساعة الأولى ــ أوقف وعُذّب على يد الغستابو، ثم نفي إلى بوشنوالد. والانتقال من قضية داركييه دو بللوبوا إلى قضية فوريسون يُعلّمنا كيف تعمل وسائل الإعلام، لكنه لا يُقدّم لنا معلومات عن عملية وضع مسألة وجود «غرف الغاز» موضع التساؤل. لقد استخدم داركييه راسينييه من أجل تبرئة نفسه، أما الصحافة فاستخدمت داركييه لكي تُقلل بشكل أفضل من قيمة الحقائق، وتمتنع عن مجابهة مواقف راسينييه.

لقد أضفت محكمة نورمبرغ ــ التي كان المنتصرون قد حكموا فيها على النازيين ــ طابعاً رسمياً على أسطورة «غرف الغاز». والوظيفة الأولى لهذه الأسطورة هي السماح للمعسكر الستاليني والديمقراطي بأن يميز نفسه، بشكل مطلق، عن معسكر النازيين وحلفائهم. وقد سمحت لهم معاداة الفاشية والنازية بتبرير أعمالهم الحربية الخاصة، ثم استمروا فيما بعد في تبرير الكثير من الفضائح أيضا منذ ذلك الحين. لدى أولئك الذين نجحوا في وقاية العالم من البربرية.

إن الأوقات القلقة التي نعيشها، والتي تقترب في بعض جوانبها من وضع ما قبل الحرب، تحتاج ــ إنْ لم تكن هناك قدرة على مواجهة أسباب مشاكلها بشكل حقيقي ــ إلى إيجاد أكباش فداء، وإلى الاطمئنان إلى شرعيتها. وفي مرحلة أولى، مع ذريعة الوقاية من بداية جديدة، تتم العودة لاستعمال الأعداء القدماء، وتأجيج الدعاية الحربية ضد البربري المهزوم بالأمس. لكنّ رأس المال بقدر ما يتجه للغرق في الأزمة، ويشعر بالخطر الثوري، يسعى لإعطاء

السكان أعداءً ملموسين أكثر، وتركيز مسؤوليتها على هذه الفئة الاجتماعية الداخلية أو ذلك العدو الخارجي.

إنّ موقفنا هو أنْ نمنع ــ قدر الإمكان ــ تجريب حالات التوتر، وإقامة آليات كراهية. ونحن ليس لنا إلاّ عدواً واحداً، هو: علاقات الإنتاج الرأسمالية التي تسيطر على الكوكب كله، لا هذه الفئة الاجتماعية أو تلك. والبرجوازيون والبيروقراطيون أنفسهم لا يجب أن يُهاجَموا كأشخاص، وإنما فقط بالقدر الذي يتطابقون فيه مع وظيفتهم، وفائدتهم، ويدافعون فيه عن مجتمع الطبقات.

لقد جرى التساؤل لمعرفة مَنْ كان يتلاعب بفوريسون، واتجه الشك نحو اليمين المتطرف. ونحن ــ الثوريون ــ نعتزم في كل الأحوال دعمه. وهذا ليس بالتأكيد بناء على حقٍ عام بحرية التعبير أو التعليم، وليس فقط كردِّ فعلٍ نابعٍ من تضامن إنساني، وإنما لأن فوريسون هُوجم لأنه سعى وعمل على تقدم الحقيقة.

ولكن ألاَ يؤدي دعم فوريسون وأبحاثه للسماح لمعاداة السامية بأن تشتعل من جديد؟ إنّ الضرورة الأولى تبقى الحاجة لمعرفة ما هي الحقيقة. ولكن، هل ينبغي المجازفة بهذه الحقيقة في سبيل منع الصعود الجديد لنزعة معاداة السامية، وترك احتكارها لمعادين للسامية؟ إنها ألعاب مريبة وخطيرة. والحقيقة أو البحث عنها، لا يمكن أن تكون معادية للسامية.

إنّ مسالة وجود «غرف الغاز» لم يَعُد بالإمكان كبتها لمدة طويلة، وذلك بسبب الدوامات التي أثارتها الصحافة، والشك في الحقيقة الرسمية سيشقُّ طريقه بشكل محتم. وبالنسبة لهذا الوضع الواقعي، نظن بأنه يجب أولاً استعجال الأشياء. فالتطور ينبغي أن لا يجري بلطف من تقويمٍ إلى تصحيحٍ للتفاصيل، كما بدأ هذا الأمر منذ سنوات عدَّة، فيجامل أكاذيب البعض، والشعور الطيب للبعض الآخر، ويسمح لفريق ثالث بتغذية فلسفة جديدة. ما هو قيد الاتهام، ليس هذه الكذبة بالذات أو تلك، بقدر ما هو كيفية عمل ما يُنتج أضداد الحقائق، ويُطورها، ويستبدلها بغيرها حين تستغرق وقتها. ثم يجب الحيلولة دون أن يتمكن هذا الأمر من تغذية نزعة العداء

للسامية. والطريقة الأفضل لذلك تكمن في عدم ترك الحقيقة لليمين المتطرف، وفي إظهار أن اليهود أيضا يدافعون عمّا يبدو لهم أنه الحقيقة، حتى ولو كان مخالفاً لأسطورة الهولوكوست. إنّ من الواجب تفسير الآليات الاجتماعية الحقيقية التي أنتجت نزعة العداء للسامية، والنفي، والإبادة في معسكرات الاعتقال، التي تعرّض لها المعتقلون من اليهود وغير اليهود. وإظهار أن النضال ضد النزعات العرقية بكل أنواعها يُستنفد بسرعة، ويبقى سطحياً إنْ لم يكن نضالاً مباشراً ضد رأس المال.

* * *

من أصل خمسين كتاباً مكرّسة لألمانيا في مكتبة بلدية عادية، هناك ثلاثون كتاباً يتناول الفترة من 1939 إلى 1945، منها عشرون حول النفي. والرؤية الخاصة بالمعسكرات التي عُرضت على الجمهور الواسع هي رؤية سيادة الأهوال في حالتها الصافية، الأهوال التي يقودها منطق واحد، هو منطق الرعب. وهذه الرؤية ترتكز على وصف رؤيوي مذهل للحياة في المعسكر، وتحليلات تاريخية تؤكد أن النازيين خططوا لإبادة ملايين البشر، وبخاصة ستة ملايين يهودي. وبعض المؤلفين، مثل داڤيد روسيه، يذهب إلى ما هو أبعد: النازيون لم يكونوا يريدون فقط أن يقتلوا، وإنما أن يُذلّوا، وأن يسلبوا من «كائنات بشرية دونية» وعيها لوضعها، من خلال تحقير موزون، ولإنسانيتها الدونية من خلال انحطاط مُنظّم.

إن الوظيفة الأولى لإبراز الجرائم النازية هي تبرير الحرب العالمية الثانية، وبصفة أعم، الدفاع عن الديمقراطية ضد الفاشية: الحرب العالمية الثانية لم تكن نزاعاً بين أُمم أو إمبرياليات، بقدر ما هي صراع بين الإنسانية من جانب، والبربرية من جانب آخر. والقادة النازيون كانوا ــ كما قيل لنا ــ وحوشاً ومجرمين استولوا على السلطة. والذين أُمْسك بهم بعد الهزيمة، تمّ الحكم عليهم في نورمبرغ من قبل المنتصرين. إنّ من المهم بشكل أساسي لهذه الرؤية أن تبين وجود إرادة قتل لدى النازيين. صحيح أنه كانت هناك أعمال قتل في جميع الحروب، لكنّ النازيين، كانوا يريدون أن يقتلوا. هذا هو الأسوأ، وهذا هو ما يؤخذ عليهم أولا. إننا ــ بمساعدة النزعة الأخلاقية ــ لن نلومهم كثيراً لكونهم شنّوا الحرب، لأن أية دولة محترمة يمكن أن تدع نفسها تنساق

إليها، وإنما لأنهم كانوا ساديّين. وعمليات القصف الكثيفة والقاتلة لهامبورغ، وطوكيو، ودريسد، والقنبلتان الذريتان، وكل هؤلاء القتلى، بُرِّرت كشر ضروري من أجل تجنب مذابح أخرى قد تأتي أهوالها من أنها ستكون مذابح مُنظَّمة.فبين جرائم الحرب النازية وممارسات المنتصرين ليست هناك أية مقارنة ممكنة. والاستماع إلى عكس ذلك سيكون من قبيل التصرف كمشارك، بوعي أو بدون وعي، في هذه الجرائم، وسيسمح بإعادة إنتاجها. إنّ تبرير الـ 39 ــ 45 ليس قضية صغيرة. فمن الواجب إعطاء معنى لهذه المجزرة التي لا نظير لها، التي أدّت لوقوع عشرات الملايين من الضحايا: هل يمكن القبول بأنها كانت من أجل امتصاص الأزمة الاقتصادية لعام 1929، والسماح للرأسمالية بالانطلاق من جديد بأقدام جيدة؟ إن هذا التبرير يدعم العداء للفاشية اليوم وغداً، وعليه فإن اليسار، الذي يتغذّى من هذه النزعة، سيجد بالتالي عذراً لمشاركته في النظام[...].

إن الذين قتلوا في النفي وُضعُوا في المقدمة على حساب ملايين الرجال الذي يموتون من الجوع في كل سنة عبر العالَم. وقد أعلن نانين (Nannen)، رئيس تحرير مجلة **شتيرن** (Stern) الألمانية، في صدد حديثه عن عمليات الاضطهاد المعادية للسامية: «نعم، كنت أعلم ذلك، وكنت جباناً جداً فلم أعترض عليها». كما أسرّ لنا بأن زوجته أخذت بالبكاء، بعد أن شاهدت صور فيلم **هولوكوست**، وتذكرت أنها، وهي تبلغ بالكاد العشرين سنة من العمر، كانت تتجاوز النساء اليهوديات وهن يقِفْن بالصف، فتحصل على الخدمة قبلَهُنّ. واليوم، ما زال هناك من يستمر في تلقي الخدمة قبل الآخرين، ولا يمكننا معرفته. ومؤخراً، أعلمنا جان زيغلر (J. Ziegler)، أثناء تقديمه لكتاب رينيه ديمون: **فلاحون مسحوقون، وأراضٍ مذبوحة** (Paysans écrasés, Terres massacrées) بأن «المحصول العالمي من الحبوب في عام 1977 ــ البالغ مليارا وأربعمئة مليون طن ــ يكفي وحده لتغذية ما بين خمسة وستة مليارات من الكائنات البشرية بشكل صحيح. إلاّ أننا لسنا حالياً إلاّ أكثر بقليل من أربعة مليارات على الأرض، وفي كل يوم يموت منا اثنا عشر ألفاً من الجوع».

لقد أُخذ على النازيين أنهم نظّموا الموت بطريقة علمية، وأنهم قتلوا باسم العلم، وبتجارب طبية على خنازير بشرية، لكن هذه الممارسات ليست أبداً حكراً عليهم. فصحيفة **لوموند** كان عنوانها غداة هيروشيما: «ثورة علمية».

لكن الأيديولوجية لا تكمن فقط في وضع بعض الوقائع في المقدمة، من أجل دعم المنتصرين على حساب المهزومين، والآلام الماضية على حساب الآلام الحالية. فهذه التبريرات يتضمنها مفهوم كامل هو نتاج للعلاقات الاجتماعية الرأسمالية، ويسعى لإضفاء طابع مخادع على طبيعتها. وهذا المفهوم يتشارك فيه على نطاق واسع الديمقراطيون والفاشيون. وهو يعيد الانقسامات الاجتماعية إلى مسائل خاصة بالسلطة، ويعتبر البؤس والرعب نتيجة للجرائم. إنه مفهوم ممنهج بفكر معاد للفاشية، معاد للشمولية، لكنه قبل كل شيء مضاد للثورة. إن عدم الوجود الثوري للبروليتاريا هو الذي يعطي لهذه الأيديولوجية قوتها، ويسمح لها بإعادة بناء التاريخ لفائدتها، وذلك أكثر بكثير من الخطر النازي أو الفاشي، الضعيف حالياً. إن الإخراج والتزييف التاريخيين ليسا بالفعل احتكاراً ستالينياً. فهما يتفتحان أيضاً في بيئة ديمقراطية من حرية التفكير والتعبير.

إنّ همّنا لا يكمن في إعادة التوازن للأخطاء ولعدد الجثث، بدافع من روح العدالة، ولا في عدم الحكم لأحد الخصمين، لأن الجرائم النازية ليست في الأساس إلاّ جرائم رأس المال، التي من الممكن مدّ قائمتها إلى ما لانهاية، بأمل إدانة النظام بشكل أفضل. كما أنه لا يكمن في إيجاد العذر لجرائم الدولة باسم قدريّة اجتماعية ــ اقتصادية تستخدم يد البشر فتجنّبهم واجب تقديم حسابات لأي كان. إننا لن نخرج من الرؤية السياسية ــ القضائية من خلال تكرار القول بأن المسؤول الكبير هو المجتمع، أي الجميع ولا أحد. وإذا كان من الواجب انتقاد هذه الرؤية، فذلك لأن طريقة اتهام رأس المال هي بالقدر نفسه طريقة لإيجاد تبرير له. إن الأمر يتعلق بتفكيك هذا الإخراج الذي بواسطته يستخدم النظام ــ والسياسيون والمثقفون أيضاً ــ البؤس والرعب الذي ينتجه من أجل الدفاع عن نفسه ضد النقد الحقيقي لهذا البؤس، ولهذا الرعب [...].

المعسكرات هي نتاج الرأسمالية ليس فقط من حيث مصدرها، وإنما من حيث طريقة عملها أيضاً. والفائدة من مؤلّفات بول راسينييه، ولا سيما **أكذوبة أوليس** تكمن في سماحها بظهور مفهوم مادي للحياة، وبالتالي للموت، في داخل المعسكرات.

انتسب بول راسينييه (1906 ــ 1967) إلى الحزب الشيوعي في عام 1922. والتحق بالمعارضة اليسارية، وطُرد من الحزب في عام 1932. ناضل في يسار الحزب الشيوعي، ثم انتقل إلى «الشعبة الفرنسية للأممية العمالية» (S. F. I. O) للمشاركة في اليسار الثوري لمارسو بيڤير. وأمام تصاعد الأخطار. دافع عن الأطروحات السلمية. ونظرا لاندلاع الحرب، أصبح مقاوماً من الساعة الأولى. أوقفه الغستابو في تشرين الأول 1943، وعُذّب، ثم نُفي إلى بوشنوالد ودورا لمدة تسعة عشر شهراً، وعاد مُعاقاً كبيراً.

بعد الحرب، كتب راسينييه في صحف ذات نزعة سلمية وفوضوية، كما كتب أيضاً في مجلات اليمين المتطرف. وقد نُشرت مؤلفاته عن مسألة المعتقلات على حساب المؤلّف، أو من قبل ناشرين من اليمين المتطرف. والذين استمدوا من هذا الأمر حجّة ضده هم أولئك الذين كانوا يريدون أن لا تُنشر كتبه مطلقا. وقد نفدت أغلبية مؤلّفات راسينييه. وقامت مكتبة لاڤياي توب (B. P. 9805, 75224 Paris, Cedex 05) مؤخراً بإعادة نشر **أكذوبة أوليس**.

في عام 1962، شرح ب. راسينييه موقفه ، في مقدمة كتاب «**محاكمة إيخمان الحقيقية**» (Véritable Procés Eichmann)، على النحو التالي: «إنْ لم يكن هناك في لحظة انتهاء الأعمال القتالية إلاّ عدداً قليلاً من الناس الذين يفكرون بأنه كان من الضروري تفحّص أهوال الحرب العالمية الثانية ومسؤولياتها بدقة، فإن من الجدير بالملاحظة أن هؤلاء الناس كانوا يمينيين بشكل خاص، وأنهم ــ علاوة على ذلك ــ أسّسوا موقفهم على المبادئ التي باسمها كان المثقفون اليساريون قد رفضوا معاهدة ڤرساي قبل ذلك بخمس وعشرين سنة. أما المثقفون اليساريون، في أغلبيتهم الساحقة، فقد أقرّوا، ومجّدوا نورمبرغ، باسم مبادئ كانوا، في زمن ڤرساي، يأخذون على مثقفي اليمين ــ الذين كانوا يعتبرونها

مبادئهم ــ طابعها الرجعي. إنّ الظاهرة لم تكن أقل جدارة بالملاحظة. هنا يوجد، في كل الأحوال، تبديل غريب في قطاع المبادئ، وفي هذا التبديل تندرج مأساتي الشخصية». ويشرح راسينييه مساره: «كان ينبغي بدء كل شيء من جديد انطلاقاً من الصفر: أخذ الوقائع واحدة واحدة، دراستها في حقيقتها المادية، وأخيراً وضعها ثانية بشكل صحيح في سياقها التاريخي.. بدأت إذاً بالواقعة التاريخية التي ــ لكوني عشتها ــ كنت أعتقد بأني أفضل من يملك معلومات عنها، وهي: ظاهرة الاعتقال. وبما أنها كانت في المقام الأول من الأحداث الراهنة، وأن كل المجادلات العامة كانت تعود إليها، فإني سأكون معذوراً لو فكرت بأن الفرصة لن تكون أبداً أكثر مواتاة.

لقد كانت **أكذوبة أوليس** إذاً أول أعمال إخلاصي لمبادئ اليسار في عام 1919» [...].

«غرف الغاز»

عُرف راسينييه في البدء، أو بالأحرى هوجم لكونه تجرّأ على إنكار أن «غرف الغاز» كانت الأداة لقتل جماهيري. إنّ الموضوع هنا ليس الأخذ ثانية بمجمل حججه، والرغبة في تسوية المسألة بصفة نهائية، فنحن، مثل الجميع، نعتبر استعمال «غرف الغاز»، بهدف القيام بمذبحة ذات نسب صناعية، واقعة ثابتة. ومهما كان بإمكاننا أن نكون رافضين أو حذرين، فإنّ فكرة أنه كان ممكناً تنظيم خدعة بمثل هذا القياس، وفي موضوع بمثل هذا الرعب، لم تأتنا بصورة عفوية. ومع ذلك، فإننا أُصبنا بهزة شديدة لدى قرأتنا لراسينييه. وهزّنا أكثر أيضاً الجدل الذي حدث مؤخراً في الصحافة، أو بالأحرى الأسلوب الذي مُنع فيه من الحدوث [...].

إن اللعب يجري على الاحترام الواجب للأموات، وعلى آلام الباقين على قيد الحياة. وعلى خوف الجميع من أن يجدوا أنفسهم في جانب الجلاّدين. ومن أجل عدم تغطية الجرائم، سيكون البعض مستعداً حتى للقتل. هل الحسّ السليم، الذي قال لنا بفم لينين أن من غير الممكن خداع عدد كبير من الناس لمدة طويلة جداً، مستعد للاعتراف أنه ربما يكون قد أخطأ، في قضية «غرف الغاز» هذه؟ سيكون الأمر «ضخماً جداً»، كما يقول لنفسه، وسينام ثانية بين ذراعي الإرادة الحسنة أو السيئة...

ولكن ألم توجد هناك شهادات المنفيين، واعترافات الجلادين؟ كثير من الناس «رأى» فعلياً «غرف غاز»، حتى في أمكنة تمّ الاعتراف بأنه لم يكن هناك شيء منها. والواقع، أنهم كانوا خصوصاً قد سمعوا حديثاً عنها. إن الاعترافات ليست كافية في حدّ ذاتها. فأفراد فرق الحماية (S. S) كانوا مهزومين، وأوهامهم وقضيتهم كانت قد انهارت. كان التهديد بالقتل يُثْقِل عليهم، وكانوا يسعون لتبرئة أنفسهم بذكر أمور لا يمكن إيجادها، ومشروع كان قد تجاوزهم تماماً. وفي حالات عدّة بدت المجاملة تجاه مُستَجْوبيهم غالية الثمن. وليست هناك حاجة لذكر التعذيب، على الرغم من أن استعماله يبدو ثابتاً في بعض الحالات. إن التعذيب، من جهة أخرى، لا يكفي ربما للتغلب على رجال ما زالوا يؤمنون بقضيتهم. ولكن عندما تنهار هذه القضية، فإن ضغوطاً جسدية ومعنوية صغيرة جداً تكفي لتلاشي الذين لم يبقَ لديهم إلاّ المطابقة مع المنتصرين وغريزة البقاء على قيد الحياة. وما نقرّه لـ: بوخارين يمكن أن يكون مقبولاً أيضاً لـ: هوس قائد أوشويتز، الذي اعتقل في سجن في بولونيا، وقتل في عام 1947.

دأب راسينييه على تبيان أن الوثائق التي يرتكز عليها الإيمان بوجود «غرف غاز»، وبوظيفتها الإبادية كانت موضع شك بسبب مصدرها، وتناقضاتها. والتناقضات الأشد خطورة تبدو في أوصافها لعملية «القتل بالغاز» وللأعداد الحقيقية لمثل هذه العملية.

لقد نمت إشاعة «غرف الغاز» في داخل معسكرات الاعتقال. وهي تُفسّر، بشكل خاص، بالنسبة السائدة والمرتفعة بشكل غير عادي للوفيات، وبعمليات النقل المعتادة من معسكر لآخر، وبتطبيق أسلوب **الانتقاء** (Selektion) الذي كان يستهدف الفصل بين غير القادرين على العمل وبقية المعتقلين، وبالالتباس بين أفران حرق الجثث و«غرف الغاز». وتُبيّن شهادات معتقلين ــ كان يُعتقد بأنهم قتلوا خنقاً بالغاز لأن أمكنة الحمامات كانت قد غُيِّرَت لهم، أو لأنهم كانوا مضطرين للذهاب إلى عيادة التمريض ــ بأنه لم يكن هناك شيء في النهاية من هذا القبيل. وهذا ما تُعارضه ــ بالتأكيد ــ الحجة الصدمة القائلة بأن الذين قد يكونون قتلوا فعلاً بالغاز لم يعودوا موجودين هنا ليقصّوا علينا ذلك. هذه الإشاعة كانت ممنهجة بعد الحرب، وخاصة لأنها كانت تسمح لأعضاء الـ **H. Führung** بتبرئة أنفسهم وإخفاء دورهم.

لكن الوظيفة الأيديولوجية «لغرف الغاز» تتجاوز كثيراً المصالح الخاصة للبعض. وهنا من المفيد مغادرة الميدان الشحيح للبحث التاريخي للارتقاء مع جان دانيال إلى مستوى الفلسفة السياسية.

فبحسب مدير **لونوفيل أوبسرفاتور**، في افتتاحيته في 6 تشرين الثاني 1978، بعنوان: «النسيان الممنوع»: «بدأت الحملة في سنوات 1950، مع الكتاب الدقيق لبول راسينييه، وهو برلماني فرنسي، ذو تكوين اشتراكي، كانت له هو نفسه ــ نعم! ــ إقامة قصيرة في معسكر». إن أسلوب ج. دانيال لا تربكه الدقة. وهو بالأحرى وجداني. وج. دانيال لا يهتم بدحض راسينييه. ويكفيه أن يُندّد بمن «يتقاطعون مع العرقية»، الذين يستعملون براهين راسينييه. من جهة أخرى، فإن من الصعب دحض راسينييه، لأن النازيين قد يكونوا نجحوا في ارتكاب جريمة كاملة، وهذا هو ما يجعل الأمر مرعباً: «إنه حُلم شيطاني إن لزم الأمر، صمّمه شيطان تكنوقراطي وفق أرقى أشكال الهستيريا العلمية. تجميع الهالكين، تسييرهم، تنظيم المعسكرات، الانتقاء من أجل الإبادة: لم يُترك شيء للارتجال. ولن يُترك أي شيء أثراً: إنها العملية الجهنمية للجريمة الكاملة. إن خصوصيتها النوعية تكمن في كمالها، وجوهرها في جذريتها، وهولها السحري في قابليتها لاستذكار العدم واللانهاية. والعرقيون لديهم كل الأسباب للخشية من أن يُتّهموا بارتكابها. إنه عمل لا سابق له. وُلِدَ من لاشيء، وسيذهب إلى كل مكان».

لكننا ــ إذا صدّقنا جـ. دانيال ــ محظوظون، لأن فرنسا تمالكت نفسها في سبيل خلاصها: «هناك في اللاشعور الجماعي الخفي شعور غامضٌ بأنه يكفي أن ينهار الاعتقاد بالإبادة لكي لا تظهر فوراً من جديد نزعة العداء للسامية فقط، وهي متحرِّرة ومتدفقة، وإنما أيضاً تلك النزعة العرقية الكامنة، التي يمكن أن تكون كل الأقليات ضحيّة لها، العرقية، التي تغمس الروح في الظلمات، وترافقها الحركة التي لا تُقْهَر للمدّ الأسود على المحيط». إن الشاعر، أو بتعبير أفضل طائر القَطْرس، يُحوّل، بأجنحته التي ما زالت مليئة بالقطران، وبحركة انقلابية جسورة، التلوث الموجود على سطح وسائل الإعلام، إلى رجفة قادمة من أعماق الكائن الاجتماعي.

صحفي مشتاق إلى موضوع مقالة وشهرة. أجرى مقابلة صحفية، وهو يخفي ميكرو وآلة تصوير، وقذارة قديمة كان قد نجح تقريبا في جعلها منسية. وتناولت الصحافة كلها القضية بحجة مناقشة الفائدة أو الضرر التربوي من الإعلان عن النزعة العرقية لداركييه دو بللوبوا. وقد فضّلت بالتأكيد أن تتغذّى من كلام داركييه أكثر من وجوب القيام بمناقشة جدية لمواقف راسينييه. لكننا، على كل حال، لم نر جيدا في كل هذا الابتذال أين يمكن أن يتواجد اللاشعور الجماعي الخفي.

ويدعم قول ج. دانيال المعكوس قولاً معكوساً آخر يستمده من طائر على شاكلته، هو لويس مارتان شوفييه، الذي استشهد به أسقف مرسيليا في عظة عيد جميع القديسين، وذلك ربما لكي يُنسي صمت الڤاتيكان إزاء النازية. ومارتان شوفييه، كما يقول لنا الأسقف، هو «مؤلّف إحدى أجمل التأملات حول النفي: «لا يجب الردّ على العنف بالكراهية. لكنّ النسيان سيكون تنازلا. النسيان ممنوع. إننا لن ننسى كل ما ارتكب، وإلاّ فإننا سنرى كل ما نُسي يبدأ من جديد»».

مقابل فهم الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي تولّد تدمير كائنات بشرية بمثل هذا الاتساع، تُوضع أسطورةُ مُخطّط واعٍ وشيطاني، ومقابل النضال، ضد هذه الشروط الاقتصادية والاجتماعية، توضع ضرورة التذكّر. فيكفي أن ننسى لكي يبدأ كل شيء من جديد. إن اللاشعور الجماعي، أو بعبارة أخرى **وسائل الإعلام** ستكون حارسة لهذا الكابوس. هكذا تتم شرعنة مشهد الرعب الذي، بدل أن يُحصّن ضد أي شيء كان، لا يقول إلاّ بابتذال الفظاعة، وإعطاء الجمهور الشعور باستحالة التدخل. هذا من الماضي، هذا بعيد جدا، أو هذا يجري، على كل حال، وراء شاشة التلفزيون. لكنّ هذا ليس مجرد سلبية وابتعاد، فهناك أيضا مجاملة للرعب، وافتتان به، لا يفوتهما أن يجدا له أسبابا جيدة.

ذاك أن الرعب لا يوجد فقط في أطراف العالم، ووراء الأسلاك الشائكة حيث نُمرْكزه، فهو يرْشح من نمط حياتنا، من خلال صور الهدوء السعيد، ثم ينبثق أحياناً في شكل جريمة، وحادث أحمق، أو تصرفات مَرضيّة. وهذا الرعب الذي يتم الإحساس به بشكل مُبْهَم، يجب أن نحاصره ونعطيه معنى، وأن نصْنع منه مشهدا من أجل السعي للسيطرة عليه. إنّ الإحالة إلى غريزة الموت، كتعبير أساسي عن اللاشعور الجماعي أو الفردي، لا تؤدي إلاّ إلى إخفاء كيف أن

أسلوب الإنتاج الدقيق هذا يُثقل فعلياً على البشر بتهديد دائم بالتدمير. إننا لن نتكلم هنا بالذات عن السلاح النووي، أو عن أي تهديد آخر بالموت، أكثر محدودية، ولكن حقيقي، وإنما عن الشعور المتفشي الذي يسكن الناس المقطوعين عن الجماعة البشرية، والمختزلين في حلقة ارتباط اجتماعي عارض (ثنائي، مشروع) بأنهم يجازفون بوجودهم، وبأنهم في الواقع **زائدون** دائماً تقريباً عن الحاجة. إن الأزمة تزيد من حدّة عدم الأمان الاقتصادي والعاطفي. ولهذا يجري السعي للتخلص من أولئك الذين يُفترض أنهم يأخذون الأمكنة، ولتركيز رفض التدمير على أكباش فداء.

ولو تكرّر ــ للأسف ــ حدوث وضع مشابه لوضع ألمانيا، التي تواجدت في ذروة الأزمة مع سبعة ملايين عاطل عن العمل، من دون وجود إمكانية لتدمير علاقات الإنتاج الرأسمالية، فإن هناك كل الحظوظ لأن تولد من جديد نزعة عرقية قوية، وبالذات عرقية دولة. كما أن هناك أيضاً كل الحظوظ لأن يكون مثقفو اليوم المعادون للنازية، مستعدين ــ في غالبيتهم ــ لأنْ يبحثوا عن مبررات ويجدوها لها.

لقد قُدِّمَت نزعة العداء للسامية الهتلرية، ويجب أن تُقدَّم كحدث فريد في التاريخ، ثم استُخدمت في العمل على نسيان طبيعة كل الفظائع التي أنتجها عالمنا وتمويهها. إننا نستذكر الشروط الخاصة التي قادت إلى قدوم النازية، وذلك بغية التّحرر منها، بشكل أفضل، وبلوغ الشروط العامة. وقد قال ريمون آرون (**فرانس سوار، صحيفة هرسنت**، المعادي السابق للسامية، في 15 شباط 1979): «إذا أردنا تجنب الابتذال، وجب علينا الإلحاح على واقعة أن النازية مثّلت أمراً فريدا. فقد كانت الوحيدة التي ابتكرت، بناء على قرار عدد من الأشخاص، إبادة شعب بكامله. ربما يكون ستالين قد ضحّى بعدد أكبر من الناس. لكننا منذ الإبادات الهتلرية أخذنا نخاف من البشر. كان هذا الأمر ممكنا، وما زلنا جميعا مرعوبين منه. لهذا السبب، وبدل الكلام عن ابتذال، يجب القول أننا جميعا شاركنا في هذا الأمر، بمقدار ما».

ومع جان دانيال علمنا أن هذه الإبادة كان لديها شيء شيطاني ما. إنّ ريمون آرون يقول لنا أننا ــ منذ أن جرى هذا الأمر ــ أخذنا نخاف من البشر، وأن كل واحد منا شارك فيه. أن الشيطان هو في داخل كل واحد منا: إنها عودة الخطيئة الأصلية [...].

إن التاريخ نفسه يُنتج تاريخيا. والصورة التي نكونها عن الماضي هي حصيلة انتقاء وتفسير للوقائع، تبعاً لطبيعة القوى التي تجابهت بعضها مع بعض، ولموازين القوى التي قامت على التوالي. ومن هذا القبيل، يُبْرِز التاريخ المدرسي في فرنسا، من فرسينجتوريكس (Vercingétorix) إلى ديغول، تأكيد الواقع الوطني، ويمحي الصّراع الطبقي. وتعْتبر النزعة الامتثالية العامة أن العلم التاريخي قطع صلاته اليوم بشكل حاسم مع كل الأساطير المتعلقة بالأصول، وأقام تسلسلا زمنيا للوقائع الثابتة بدلاً من ذلك. لكن إعادة تشكيل الماضي، إذا كانت تأخذ شكلا علمياً، فإنها تجري أيضاً في كنف الدولة، أكثر من أي وقت مضى.

والرؤية المعروضة عن الحرب العالمية الثانية، وعالَم الاعتقال، مع كل القوة التي تؤمّنها لها وسائل الإعلام، تأتي هنا لإضفاء طابع شرعي على الحاضر، مثلما يسعى حاضر رأس المال أيضاً إلى شرعنة نفسه فوراً من خلال التّصورات التي يفرضها باستمرار عن ذاته عبر آليات إنتاج الأخبار الراهنة. إلاّ أن هذه الرؤية قابلة، من جهة أخرى، للتطور. ورأس المال يستسلم للحقيقة عندما لا يكون لديه حاجة لمثل هذه الكذبة الخاصة أو تلك. إن الكشف عن أمر ما، قد يعود بإزعاجات خطيرة اليوم على «فاعليه»، سيتم إقرار الآخرين به، بعد وفاة الفاعلين، أو حين ينضج الزمن. لكن القضية بالنسبة للنظرية الثورية ليست فقط في التنديد بهذه الكذبة الخاصة أو تلك، وإنما بتفكيك الآليات التي تؤمّن إنتاج وإعادة إنتاج الأيديولوجية وهذياناتها.

ثالثاً ـ ماهي الرابطة الدولية ضد معاداة السامية؟

«تعلن الرابطة ضد معاداة السامية أن كل أولئك الذين يلفظون كلمة «يهودي» هم معادون للسامية (إلاّ إذا كان ذلك ضمن الشروط الطقسية لخطاب رثاء للأموات). وترفض الرابطة أي جدل عام، وتحتفظ لنفسها بحق تقرير منْ يكون معاديا للسامية أم لا، من دون أي تفسير..»

(جيل دلوز Gilles Deleuze)

*«Le juif riche», **Le Monde**, 18 février 1977, P. 26.*

تلاحق الرابطة الدولية ضد معاداة السامية فوريسون بتهمة تزوير التاريخ. ومن الواجب على أية جهة أن تمتلك سلطة معنوية سامية جداً لكي تنصِّب نفسها حارسة غيورة على الحقيقة. إني مستعد تماماً لمنح الثقة لهذه المؤسسة المحترمة التي لا أعرفها كثيراً. ونظراً لمشاركتي في عام 1963 في إنشاء لجنة معادية للفصل العنصري، فقد وجدت نفسي فيما بعد، وطوال سنوات عدَّة، على علاقة «عمل» مع منظمات معادية للعرقية. ولا أذكر أني التقيت في هذه المناسبات أُناساً من الرابطة الدولية ضد معاداة السامية. لكننا كنا أحياناً على صلة «بالحركة ضد العرقية ومن أجل الصداقة بين الشعوب (M. R. A. P). وأعتقد أني فهمت أن العلاقات القائمة بين الرابطة والحركة لم تكن بدقة تلك العلاقات الرفاقية الصريحة. وربما يُفسّر هذا الأمر التغيُّب الغريب للرابطة عن بعض لحظات العمل العام ضد الفصل العنصري. إني أجهل أسباب هذه الخصومات، لكنّ هذا لا يهمني كثيراً. ولمعرفة المزيد عن هذا الأمر، لم أجد أفضل من دراسة بعض أعداد مجلتها الشهرية «**حق الحياة**» (Le Droit de vivre).

دُهشت للعرض المقدّم عن فيلم **رحلة إلى حافة الجحيم** (Voyage au bout de l' enfer) لـ: م. سيمينو (M. Cimino)، ليس ــ بالتأكيد ــ لأن الناقد يأخذ الأوكرانيين فيه على أنهم بولونيون، وإنما لأنه يقول ذلك

أكثر من فيلمٍ ممتاز. أنه صَرْح[50]». بالنسبة لي، إنه صَرْح للحماقة والعِرقية. ليست هناك حاجة، بالتأكيد، لأن يَجُرَّ المرء حذاءه في حقول الرز الڤيتنامية من أجل إدراك ذلك. فالصورة الكاريكاتورية التي لا تُطاق لهؤلاء الآسيويين الذين يصيحون، هؤلاء «الصُفْر الذين تحوّلوا إلى رجال آليين، وغير بشريين»، كما يقول الناقد، لم تفوته تماماً: «لم يُعْطِ ميخائيل سيمينو نفسه عناء الدخول في حياة الڤيتناميين، وجلدهم. هل هو عدم اهتمام؟ أم عدم توفر الموضوع؟ أم أنه نزعة عرقية؟». إننا لا نبتّ بالأمر. ونقطة الاستفهام هذه مُدَوِّخة. من الطبيعي جداً أن تتغابى الصحافة الكبرى أمام هذا النسيج من التزييفات، وأن تمتدح الفكرة الجيدة القديمة «للخطر الأصفر»، الذي أجَّجَه واقع أن هؤلاء الصُفْر أصبحوا حُمْرَاً. لكن أنْ لا تُبالي مجلةٌ ــ مبرر وجودها هو العداء للعِرقية ــ بالتعرُّف على الطابع العِرقي الواضح جداً لهذا الإنتاج الضخم، فهذا ما يجعلني أُفكر في الأمر. إن الناقد يتمنّى كذلك أن يتم إنتاج فيلم من النوع نفسه عن حرب الجزائر. ونرى من هنا التجمهرات عند الخروج من دور السينما.

المفاجأة الثانية، الكبيرة، هي وجود بول جينيڤسكي في هيئة تحرير «**حق الحياة**»، وتكليفه في النقد الأدبي. وهو صهيوني متحمس تتفق أفكاره جيداً، كما يبدو، مع وجهات النظر المُعبَّر عنها في هذه المجلة. ولئن وجد غذاءه في كتبٍ تريد إثبات أن «معاداة السامية» هي نزعة جوهرية لدى الأيديولوجية اليسارية»، وتجعل من الفوضويين رواداً لهتلر، وتؤكد ــ بشكل مضاد للبداهة اليومية ــ أن «اليسار معادٍ بطبيعته للصهيونية»[51]، فليس في هذا كله إلاّ انعكاس للمواقف السياسية التي تُعَدُّ على الأقل محافظة. لكنّ هناك شيئاً آخر. فقد سبق أن عثرت على كتابات عن جنوب إفريقيا لهذا الداعية إلى شقِّ اليسار، وسنحت لي الفرصة بمناسبة اطلاعي على أحد كتبه أن أُعلِّقه بدبوس بسبب بعض

---

[50] أيار 1979 ــ ص: 35.

[51] نيسان 1979، «العداء الاشتراكي للسامية». («L' antisémitisme socialiste») ــ ص: 32.

اللآلئ[52]. يجب القول أن المدافعين عن الفصل العنصري نادرون جداً في فرنسا. في ذلك الحين، وما عدا بعض مناضلي اليمين المتطرف، كان جينيفشكي الدعائي الوحيد لبريتوريا، قبل جاك سوستيل بكثير. «يجب مساعدة جنوب إفريقيا، لا مهاجمتها» (ص: 131 من الكتاب المذكور في الحاشية) لأن الفصل العنصري بالنسبة له (بما أن كل شيء يتلاقى!) هو نوع من «الصهيونية الإلزامية» بسبب عودة «البانتو» إلى «الأوطان القومية»، هؤلاء البانتو الذين يُعلن أنه نصير متحمسٌ لهم. إنّ القادة الجنوب إفريقيين، مثلهم مثل السيد سوستيل والسيد جينيفشكي سيرفضون بالتأكيد بطاقة «العرقيين». ولكن مَنْ سَيُنكر أن السياسة التي يدعمونها هي التعبير الأكمل للعرقية المعاصرة، وأن أحد جذورها ينغرس بدقة في السياسة الهتلرية؟ وما قبول صحيفة، كانت معاداة العرقية مبرر وجودها، في هيئة تحريرها كاتباً يضع ريشته في خدمة الفصل العنصري، إلاّ مفارقة تتجاوز إدراكي.

لكن أُناس الرابطة الدولية ضد معاداة السامية ربما يصبحون مؤرّخين مماحكين، وحراساً قساة للموضوعية إذا كان على نزعة عدائهم للعرقية أن

---

[52] في عام 1967، كتبت ما يلي: «من المناسب ربما الإشارة إلى قيمة الإنتاج الأخير للمذّاح الرسمي للفصل العنصري في فرنسا، بول جينيفسكي، «**كتاب أسود ــ كتاب أبيض**» (Livre noir - Livre Blanc) (باريس، 1966) الذي يُقدّم نفسه باعتباره «ملفا لجنوب غرب إفريقيا». لقد ابتهجت بعض الكتب لأنها وجدت فيه **كل** ما كان يمكن أن تنتظره منه: ومن ذلك التفاخر بالجهل، وبالحماقة أمام نتائج التاريخ والأنثروبولوجيا (الشعوب الحقيقية هي «الشعوب المختارة» ص: 26، «النازية نسيت في ويندهوك مثلما نسيت في بون» ص: 46. ويحرص المؤلف على **الإشارة** إلى أنه ليس عرقيا، والدليل؟ أنه يحتج ضد المقولبات العرقية، ويشرح موقفه كما يلي: «أن الأنف العريض والمفلطح للبانتو ليس أكثر «بشاعة» من الأنف المستقيم للأوروبي: فهو الوسيلة التي زودته بها الطبيعة ليتنفس بشكل صحيح في مستنقعات وغابات أجداده الرطبة» (ص: 185). ويصرّ السيد جينيفسكي على موقفه، ويوقع على مقال حديث، بعنوان: «مخطط إجمالي لرد يهودي على اليمين الجديد» (لوموند ــ 3 تشرين الثاني 1979، ص: 2)، يأخذ ثانية فيه **حرفيا** بالجملة نفسها. في خلال ثلاثة عشر عاما أصبح البانتو أسوداً، و«الطبيعة» أصبحت «تطورا». انظر: **Aletheia**، 6 نيسان 1967، ص: 144 ــ 5. وانظر أيضا لجينيفسكي نفسه: «Une autre Afrique du Sud» ــ «**Le Mois en Afrique**» L' économie sud - africaine»» ــ تموز 1967، Humau «Une autre Afique du Sud » ،1961 ،«**Bantustans**» ،Le Cap human ،et Rousseau Chicago ــ «**The Two Faces of Apartheid**» ،1962 ــ Berger ــ Levrault ــ ــ Berger ــ Levrault ــ «**Livre Noir - Livre blanc** » ،1965 ــ Regnery ــ 1966، «**L' An Prochain à Umtata**» ــ Levrault–Berger ، 1975.

تحتجب. من المؤكد أن الأمر لن يكون خطيراً جداً، حين نستذكر سقوط عيدي أمين[53]، الموصوف بأنه «منافس لائق للنازية العرقية»، إنْ نسينا الإشارة إلى أنه كان قد توصّل إلى السلطة بدعم نشيط من الدوائر الإسرائيلية التي جعلته يستفيد مدة طويلة من مساعدتها ودعمها. وبوكاسا أيضاً. مجرد نسيان بدون شك.

ولكن عندما أقع على صورة تُظهر بعض العرب، جالسين، وهم يتحدثون، ومعها الأسطورة التالية: «بعض الـ 500 ألف من غير اليهود الذين يعيشون في إسرائيل في شروطٍ من المساواة المدنية الكاملة»، أقول لنفسي أن الحماس للحقيقة يخضع لانشغالات يكون مكانه فيها مختزلاً. وإذا قرأت، في المقال الذي يرافق هذه الصورة[54]، السطور التالية: «من أجل معارضة الصهيونية برسالة سياسية من طبيعة مشابهة، تمَّ اختراع أسطورة العروبة، القائمة على وحدة مزعومة تُجَمِّع فيها بشكل خليطٍ البلدانُ الأكثر تنوعاً، ثم فيما بعد، أن المفهوم الوهمي لعالمٍ عربيٍ هو عِرقية مستترة أو مُعلَنة» أفهم أننا موجودون في بؤرة دعاية صهيونية يتم فيها إهمال الحقيقة التاريخية. ومع ذلك فإن من الممكن تصور صهيونية ليس لها أية حاجة لهذا النوع من الدعاية الفظّة. لكن أناس الرابطة هؤلاء، مثلهم مثل كل المذهبيين، يستخدمون التاريخ عندما يلائمهم، وإلاّ فإنهم يُشوِّهونه بفظاظة. لقد بدأنا نجد من الغريب أن يكون باستطاعة هذه المجلة، في وقت وأحد، أن تُسمِّي نفسها: «**حق الحياة**» وأن تلتهب بكراهيةٍ عنيفة جداً تجاه الفلسطينيين الذين لا يطالبون، على كل حال، إلاّ «بحق الحياة» في بلادهم.

إنّ الرابطة تدفع هذه الكراهية تجاه أعدائها إلى ما وراء الحدود التي تفرضها القوانين. فهي تقرر، على سبيل المثال، ما يلي: «فرانسوا برينيو ضارٌّ بالمجتمع المتحضّر. وحرصاً على الاهتمام بالبيئة، سيكون من المفيد حرمانه من حق كتابة حماقات»[55]. الأمر الذي يُبَرِّر بالتأكيد أن يبدي برينيو المذكور، الذي يكتب في مجلة **مينوت**، التمنيات نفسها تجاه الرابطة

---

[53] أيار 1979.

[54] Albert Stara: «**Le racisme contre la paix**» ــ آذار 1979 ــ ص: 15

[55] آذار 1979 ــ ص: 4.

الدولية ضد معاداة السامية. كما تذهب حتى إلى ما هو أبعد من ذلك، فتؤكد أن أولئك الذين يقتفون أثره (أثر داركييه دو بللوبوا) سيموتون شباباً[56]. والرابطة هي التي تدّعي لنفسها حق تعيين أولئك الذين تعتقد أنهم يقتفون أثر داركييه. أعتقد أن هذه الأمور تُسمّى تهديدات بالموت. ويبدو لي أن المحاكم تعاقب على هذا النوع من الجريمة.

وفيما يتعلق بي، فإني لا أرى جيداً ما الذي يُؤهّل الرابطة لتُنصّب نفسها حارسة للحقيقة التاريخية. فهي تخلط كثيراً بينها، وبين الدعاية السياسية. وهذا الخلط للأنواع المختلفة هو بالتأكيد أمرٌ مؤسفٌ جداً.

LE MONDE — 8 mars 1979 — Page 5

LE DROIT DE VIVRE

40, rue de Paradis, 75010 PARIS - Directeur : PIERRE-BLOCH

Le numéro de MARS vient de paraître

AU SOMMAIRE :

LE PROFESSEUR FAURISSON

est assigné par la L.I.C.A. devant les tribunaux

POUR FALSIFICATION DE L'HISTOIRE

et les chroniques habituelles sur les livres et les arts

En vente dans les drugstores, les kiosques, les gares et aéroports de la région parisienne - Le numéro : 4 F.

صورة إعلان صدر في صحيفة لوموند ــ 8 آذار 1979 ــ ص: 5 عن صدور عدد آذار من مجلة «حق الحياة»، وفيه مقال عن ملاحقة البروفسور فوريسون من قبل الرابطة الدولية ضد معاداة السامية أمام المحاكم لتزويره التاريخ.

[56] Chronique de Raphaël Jerusalmy ــ كانون الأول 1978 ــ ص: 23.

لم تمرّ قضية فوريسون من دون ترك آثارٍ لها في الخارج. ولتقدير مدى هذه الآثار، من الواجب معرفة أن عدداً من المؤلفين أعربوا، هنا وهناك، عن وجهات نظر متباينة جداً، لكنها تندرج غالباً تحت الشارة الوحيدة لمراجعة التاريخ. وبانتظار تجهيز كشف بهذه الأدبيات، غير المتكافئة[57]، من الممكن تجميع بعض المعطيات حول الشروط التي تجري فيها هذه «المجادلات» أو هذه «القضايا».

لقد طُرِحَت المشاكل بأكبر قدرٍ من الحدَّة في ألمانيا، التي نُشِرَت فيها بعض النصوص الداعية للمراجعة. لكنّ مؤلفين عدَّة تعرَّضوا فيها لإزعاجات وتعدِّيات مختلفة[58]. فمنزل بِيِر كريستوفرسن أُحرق. وويلهلم ستاغليخ، وهو قاضٍ صغير متقاعد، خفض راتبه بمقدار الخمُس لمدة خمسة أعوام (؟؟). وصُنِّفت مؤلَّفات عدَّة (مؤلَّفات ستاغليخ، والترجمة الألمانية لـ: بوتز، وكتب أخرى) بأنها «خطيرة على الشباب». وكان هذا بمثابة تحريم لها. كما حدثت أيضاً عمليات حظر مهني (طالت إيدو والندي، أستاذ التاريخ، وآخرين)، ومحاكمات ...إلخ. وقد مُورس هذا القمع على الآراء الحالية، وليس على ما كان عليه هؤلاء الناس في الماضي. وبدا لي كل هذا مفاجئاً، وخاصة إذا قارنته مع كل ما قرأته عن ألمانيا الاتحادية التي سارعت جداً إلى تبييض قدماء النازيين، والمسامحة، وتمنّي النسيان، وتردّدت في الحكم على المجرمين النازيين[59]. إنّ المظهرين يتعايشان معاً بدون شك: فنحن لا نرى لماذا تحرم الدولة الألمانية (قد ينبغي القول: الدولتان الألمانيتان)، لأن جمهورية ألمانيا

---

[57] موضوع أطروحة دكتوراه حلقة ثالثة كان غبرييل كوهن باندت يأمل باستمرار في تقديمها.

[58] انظر الأسماء المذكورة والمراجع في آخر الكتاب.

[59] انظر قضية ليشكا (Lischka)، ومساعده هنريشسون (Heinrichsohn)، وهو رئيس بلدية قرية.، كان موضع تقدير كبير من قبل سكان بلديّته، **لوموند**، 10 تشرين الثاني 1979.

الديمقراطية تسكنها التعاليم نفسها) نفسها من خدمات كل أولئك الذين كانوا قد صنعوا البنية الإدارية والاقتصادية لألمانيا الهتلرية. لقد كان الانتساب إلى الحزب النازي إلزامياً تقريباً من أجل القيام بأي نشاط عام. والدول الحالية يمكنها تماماً قبول خدمات، وخبرة، مثل هؤلاء الناس، كما هو الحال في فرنسا، التي نجد فيها في الدوائر القيادية عدداً من الأفراد الذين كانوا موالين لبيتان، ومنهم وزير داخليتنا السابق: السيد مارسيلان. ولن نتحدث عن المؤيدين لموسوليني، وفرانكو، وسالازار الذين ما زالوا حتى الآن في أروقة السلطة. هناك شرط واحد لهذه الاستمرارية في التغيير، وهو: التحوّل الظاهري إلى محاسن الديمقراطية البرلمانية. هل يجب الدخول في تفاصيل مهزلة «تصفية النازية» التي أقامها الحلفاء غداة الحرب؟

إنّ ما يُطارد اليوم في ألمانيا، يميناً ويساراً، إنما هو الانحراف الفكري. فألمانيا يمكن أن تقبل بأن يقوم نازيون قدماء، وأفراد من فرق الحماية (S. S)، وآخرون، بالتجمع والتعبير عن حنينهم للماضي كمحاربين قدماء، لكنها تخشى أن ترفع الغطاء عن قِدْرِ الشعوذة الذي تُطبخ فيه الأساطير الكبرى للزمن الحاضر. وأذكر تحقيقات صحيفة في **لوموند**، منذ سنوات عِدّة، تبين فيها أن نوعاً من القلق الألماني كان ناشئاً عن أن هذا البلد له جسم عملاق اقتصادي ورأس قزم سياسي. إنَّ هذا الأمر يريح بشكل خاص الدول الأخرى الموجودة في أوروبا. والمعضلة في هذا التناقض تكمن بالتأكيد في مسألة شعور الشعب الألماني الجماعي بالذنب. وهي مسألة كبيرة أُفَضِّل عدم الدخول فيها الآن. ولكن يجب فقط معرفة أنها لم تُحْسَم بوضوح في ألمانيا، وأنها لن تُحسَم باعتبارات ذات طابع أخلاقي. إن الملاءمة السياسية، والتوازن العسكري الأوروبي، والتطور الاقتصادي هي التي ستنفي هذه المسألة إلى المتحف. وبحسب ما ستكون هناك حاجة لتخفيض مكانة ألمانيا كقوة في وسط أوروبا سيتم إيجاد الفلسفة السياسية لتاريخٍ سيُبرِّر توجُّه المستقبل.

بانتظار ذلك، لُجِمَت المجادلات. وهذان مثالان على هذا الأمر: فالمؤرخ البريطاني دافيد إيرفينغ كتب باللغة الألمانية، لصالح ناشرٍ برليني من مجموعة سبرينغر، كتاباً بعنوان: **هتلر وجنرالاته** (Hitler und seine Feldherren). وقام بتصحيح التجارب المطبعية. وقد تبيّن له، بعد الطباعة، أنه تمّ بتر

نصّه، وتعديله بشكل خطير، يجب القول أن إيرڤينغ ــ الذي لم يضع أطروحة الهولوكوست موضع الشك، لكنه ركّز بحوثه على شخص هتلر وأعماله ــ لم يجد شيئاً يسمح له بإثبات أن هتلر أخذ على عاتقه مسؤولية الإبادة الكثيفة. وقد قال هذا، وأضاف أن المذنب يجب أن يكون شخصاً آخراً. وبما أن هذه الإبادة واقعة فعلاً، فقد استنتج بأن هيملر هو، بدون شك، الذي أخفى كل هذا عن الفوهرر. ومن الممكن التساؤل عما سيحصل حين سيدرس عن قرب سيرة هيملر. لقد وجد الناشر، بدون شك، أن إير ڤينغ جعل من نفسه مدافعاً عن هتلر، فأخذ على عاتقه مهمة تعديل النص. واحتج المؤلِّف، ثم نشر كتابه بالإنجليزية، وضمَّنَ مقدمته بعض التعليقات على أولستن ڤيرلاغ، الناشر الألماني[60]:

وجد مسؤول النشر أن كثيرا من حججي مكروهة، بل خطيرة، ومن دون أن يُعلمني حذفها أو غيّرها كليا: ففي نصّهم المطبوع لم يقل هتلر لهيملر أنه يجب ألا تكون هناك «تصفية» لليهود (30 تشرين الثاني 1941)، وإنما قال له أنْ لا يستعمل كلمة «تصفية» علنا، حين يكون للحديث صلة ببرنامج الإبادة. هكذا يتم تزوير التاريخ! (ولم يكن هناك ردّ على اقتراحي بنشر صورة طبق الأصل عن مذكرة هيملر). لقد حظَرتُ أية طباعة جديدة للكتاب، بعد يومين على ظهوره في ألمانيا. ولتفسير عملهم، أكّد الناشرون البرلينيون أن مخطوطتي كانت تعبّر عن نظرات كانت تُمثّل «إهانة للرأي التاريخي الثابت» في بلادهم.

هلموت ديوالد، مؤرخ معروف جداً في ألمانيا، وهو مؤلِّف سيرة ذاتية لوالنشتاين[61]، عرفت نجاحاً كبيراً. قاد العمل في موسوعة التاريخ الأوروبي[62]، التي استُقبلت أيضاً بشكل جيد جداً، ودَرَّس في جامعة إرلنجن. وفي 1978، نشر كتابه «**تاريخ الألمان**»[63] (وليس التاريخ المستحيل لألمانيا)

---

[60] الصفحة 17 ــ من كتاب:
David Irving, **Hitler' s war**, Viking Press, New York, 1977, XXIII - 926 pages.
الطبعة الألمانية صدرت في 1975.

[61] **Wallenstein** ــ Herbig ــ 564 صفحة.

[62] Propylaën Geschichte Europas ــ 1975.

[63] **Geschichte der Deutschen** ــ Propylaën ــ برلين ــ 1978 ــ 764 صفحة ــ الطبعة الثانية، شباط 1979.

الذي يُقَدِّم نفسه بشكل صعود جديد في الزمن. كانت ردود الفعل الأولى جيدة جداً، ومن بينها ردّ فعل المستشار شميدت. ثم هاجمت **دير شبيغل** الكتاب بشراسة: هناك ما يُبرر ذلك. فالمؤلف يرفض «تجريم» التاريخ الألماني. وفي الوقت الذي يعترف فيه بضخامة الجرائم الهتلرية، يلاحظ أن وزن الشعور الجمعي بالذنب جعلت الألماني مريضاً، وأن الحلفاء يتحملون المسؤولية الجسيمة لكونهم قطّعوا ألمانيا، وانتزعوا جذورها من ماضيها، لكي يمارسوا فيها نفوذهم بشكل أفضل. إنها أطروحات قابلة بالتأكيد للنقاش كلياً، ومُسجّلَة على اليمين من دون أي شك. كان الجدل عنيفاً إلى حدٍ ما، وإلى هنا كان كل شيء طبيعياً[64]. لكن الضغط أخذ يجري بقوة، بحيث سحب الناشر (الذي ينتمي أيضاً إلى مجموعة سبرينجر) الكتاب من التداول، وأعاد نشره في شباط 1979، بعد تعديل ثلاث صفحات كاملة منه، تتطرق إلى «الحل النهائي». ومن الجمل المحذوفة، الجمل التالية:

منذ أن أُطلق الاتهام القائل بأن هتلر أعطى الأمر لفرق الحماية، عَبْر هيملر، وإدارة أمن الرايخ، لإبادة اليهود الأوروبيين جسدياً، بقيت قضية أوشويتز محميّة بغموض كلّي، وخاصة أن أوشويتز ما زالت تؤدي، منذ الاستسلام في عام 1945، وظيفة أساسية أخرى في مؤامرة الإذلال المعنوي للألمان (ص: 164). فيما يتعلق بهذه الوقائع (عمليات النفي الضخمة لليهود نحو الشرق) التي تتجلّى خلفيتها في الحرمان المرعب من الحقوق، الذي كان اليهود في عهد الرايخ الثالث ضحايا له، تمّ ــ بعد 1945 ــ نشر كتابات عديدة، وقُدِّمت تأكيدات عدّة لم تكن تستند إلى أي دليل، وكانت توسّع بوقاحة مجال العار. لقد تمّ استغلال أحد الأحداث الأكثر فظاعة في العصر الحديث بخدعٍ، ومخاتلات، ومبالغات مُتعمّدة بنيّة تجريد شعبٍ من أهليته بشكل تام (ص: 164).

---

[64] هذا النقاش الذي استشرى في الصحافة الألمانية، كان يمكن أن يشكّل موضوعاً لبعض التعليقات في الصحافة الفرنسية. ولم يتحقق ذلك إلاّ في **لوفيغارو ماغازين**، عدد 12 آذار 1979، التي لم تتحدث عن الطبعة الثانية. أما في **لوموند**، فلا شيء، باستثناء إشارة متأخرة، لا ذعة، ومُغفلة لألفرد غروسّير: «تظهر مجموعة كاملة من الوقائع قليلة اللمعان أنه يجب بشكل خاص الاستمرار في استذكار الماضي الأسوأ لكي لا يتم تبريره، وتجميله ليس فقط على يد مُهتاجين لديهم ميل للجزمات، وشغف بالعداء للسامية، وإنما على يد مؤرخٍ مشهورٍ ينشر تاريخاً فاضحاً لألمانيا لدى ناشرٍ ذائع الصيت فيما وراء الراين» (**لوموند** ــ 5 تموز 1979) ــ ويُسمّى هذا النوع من النظريّة لدى علماء الأحياء بالثباتية (Le Fixisme).

ويدخل فيما بعد في بعض تفاصيل قضية أوشويتز ــ بيركينو، وهي تفاصيل تمّ حذفها أيضاً، واستُبْدلت بنصٍ لم يُرِدْ أبداً أن يقول الشيء نفسه. وعبثاً حاولت الصحافة اليمينية اللجوء للرقابة[65]، وبحق[66].

وفي حديث صحفي أعطاه الأستاذ ديوالد إلى صحيفة **دي ڤلت** (Die welt)، في الفترة بين صدور الطبعتين، قام بتفسير كثير من المواضيع («إن تجريم تاريخ شعب ما، يؤدي لجعله مريضاً، مسألة المسؤولية الجماعية، أديناور وتقسيم ألمانيا، الهوية الألمانية). ويمكن أن يبدو من المهم تسجيل أحد الأسئلة، والجواب عليه[67]:

- **دي ڤلت:** هل أنتم من الرأي القائل بأن هناك قضايا أساسية في التاريخ المعاصر لم يتم بأي حال توضيحها بصفة نهائية كما يُعتقد عموماً. وبصدد المسألة اليهودية، كتبتم بالذات أنه مازالت هناك بعض النقاط غير الواضحة على الرغم من كل ما كُتِبَ حول الموضوع».
- **ديوالد:** لا يمكننا أن نكتفي بكثير مما نُشِر حتى اليوم، وبالتقديم الذي أُعطي له. وسيكون من الواجب علينا أن نكتب من جديد في مواضيع كاملة. إنّ مسألة التوثيق، في هذا الصدد، حاسمة. لكنّ القسم الأكثر أهمية من الوثائق المعاصرة ما زال من غير الممكن علينا الوصول إليه. وهذا الأمر ما زال يحتفظ لنا بكثير من المفاجآت. فالروس لم ينشروا بعد أية وثيقة، والفرنسيون يُبقون أيضاً على أرشيفاتهم مُغلقة. ويختار الأمريكيون بأقصى قدر من الحذر ما يُعطونه لنا. وهكذا نبقى دائماً تحت وصاية فريدة حقاً.

---

(65) «لماذا يجب على الأستاذ هـ. ديوالد ألاّ يكتب الحقيقة»، **Deutsche National Zeitung**، 2 آذار 1979.

(66) تضمنت الطبعة الجديدة صورة إضافية، تظهر صفوفاً من الجثث في معسكر نوردهاوسن، «في نهاية الحرب العالمية الثانية». ومن دون لعب لعبة فوريسون، أجد هذه الصورة مشابهة تقريبا لتلك التي نشرتها الفيدرالية الوطنية للمنفيين، والمعتقلين والمقاومين الوطنيين، في كتابها الصادر بعنوان: **النفي** (La déportation) (ص: 295 ــ 1968) في الصفحة 227. وتفسير هذه الصورة هو التالي: «في نوردهاوسن، التي قصفها الطيران الأمريكي في 4 نيسان، كانت أكوام من الجثث تغطي الباحة الداخلية لثكنة بولكيه (أخذت الدوائر الأمريكية الصورة في 15 نيسان 1945). وكان أفراد فرق الحماية قد أجهزوا، قبل مغادرتهم، على الجرحى». وقد يبدو إذا أن السجناء كانوا أولا ضحايا للقنابل الأمريكية. كان باستطاعة الكتاب الألماني أن يُظهر صورا أخرى للأهوال في المعسكرات. لكن لهذه الصورة ميزة إظهار أن كثيرا من السجناء كانوا أولا ضحايا الحرب. وقد أغفل الكتاب الألماني ذكر هذه التوضيحات الدقيقة.

(67) **Die Welt**، 20 تشرين الثاني 1978: «Deutschland - Kein Wintermärchen».

يخرج ديوالد. **يدخل** بينت (Bennett). المشهد يجري في أستراليا. عُرِف جون بينت بكونه سكرتير المجلس الفيكتوري، للحريات المدنية، منذ تأسيسه في عام 1966. والمجلس نوع من رابطة لحقوق الإنسان، لكنه أكثر نشاط وقُرباً من شؤون الحياة اليومية من رابطتنا. من المعلوم أن الأنجلو سكسون أكثر شموخاً منا في مفهومهم لحقوق الأفراد، ودفاعهم عنها. وبينت، المحامي، بدا أشد نشاطاً في هذا الميدان. فهو، على المسرح الأسترالي، رجلٌ يساري، ومعروف بصفته تلك. وقد تأكدت من معرفتي هذه لدى عدد من الأستراليين. في أواخر عام 1978، وزّع على عدد من الجامعيين والصحفيين في ملبورن كتاب بوتز، المذكور سابقاً، مصحوباً بمذكرة، نُشِرَ نصها علناً بعد فترة وجيزة[68]:

1 ــ لم يُتّهم أي شخص أبدا بقتل أحد من المليونين، أو الأربعة، أو الستة ملايين (؟) مقتولا بالغاز، ولم يتهم أي شخص بأنه فتح علب زيلكون ب.

2 ــ لا توجد أية صورة لجسد في غرفة غاز، على الرغم مما يُقال بأن هناك 10000 عملية قتل بالغاز في مختلف المعسكرات.

3 ــ من غير الممكن تفحّص «غرف الغاز» في أوشويتز، لأنها ــ بحسب ريتليبجر، الوحيد الذي فسّر ما صارت إليه ــ فُككت، ونُقلت إلى معسكر آخر، و«نسيت».

4 ــ الأدلّة الرئيسية على «عمليات القتل بالغاز» المُقدّمة في نورمبرغ هي إفادات هوس وجيرشتاين، وهي قليلة الإقناع مثلها مثل التصريحات في محاكمات موسكو لعام 1936.

5 ــ إنّ الڤاتيكان، والصليب الأحمر، ودوائر المخابرات الإنجليزية والألمانية (مثل كاناريس وأوستر اللذين كانا أيضا عميلين إنجليزيين)، وكذلك المقاومة الألمانية لهتلر (وهي نوعٌ من «مَنْ هو» (Who's who) في المجتمع الألماني) كانوا يجهلون أو لا يصدّقون الإشاعات حول عمليات القتل بالغاز.

6 ــ لم يُحاول أي شخص الرّد على حجج بوتز.

---

[68] National Times، 10 شباط 1979.

7 ــ لا توجد أية إشارة مرجعية لعمليات القتل بالغاز في أية وثيقة ألمانية ممسوكة: كان الحلفاء يملكون عنابر مليئة بوثائق وأفلام نازية، ولكن كان عليهم الاستناد إلى «اعترافات» هوس.

8 ــ قيل في آذار 1943 أن مليونين من اليهود كانوا قتلوا، وأن أربعة ملايين أخرى سيقتلون. وهو تنبؤ دقيق بشكل غريب لرقم ستة ملايين المأخوذ به في نورمبرغ.

9 ــ إن الصور التي استعملها الحلفاء لإثبات عمليات القتل بالغاز هي صور لأناس ماتوا بالتيفوس أو من سوء التغذية في داشو وبلسن.

10 ــ استعملت القوات المسلحة الألمانية الزيكلون ب في كل معسكرات الاعتقال كمطهِّر، وخصوصاً لمكافحة التيفوس. والإجراء الطبيعي المطبق على القادمين الجدد في كل المعسكرات كان رشّ وتطهير الألبسة. لقد مات كثير من الناس في المعسكرات، وحرقوا من أجل الوقاية من الأوبئة.

11 ــ إن معسكر أوشويتز لم يُقصف من قبل الحلفاء لأنهم لم يكونوا يعتقدون بأنه كان معسكراً للإبادة. كان الحلفاء يراقبون بدقة هذا المُجمّع الصناعي الواسع لأنه كان المركز الذي كانت تقنيات تصنيع الكاوتشوك التركيبي فيه الأكثر تقدماً. وكانت الولايات المتحدة بحاجة للكاوتشوك التركيبي منذ بيرل هاربر.

12 ــ من المستحيل تقدير عدد اليهود الذين ماتوا بسبب السياسة النازية، لأن المؤتمر اليهودي العالمي رفض إحصاء اليهود بعد الحرب. ومن المحتمل أن 000 700 إلى 000 1500 يهودي هلكوا بسبب المعاملة السيئة، وسوء التغذية، والتيفوس، وتدمير الأحياء اليهودية (الغيتو)، والأعمال الانتقامية، وعمليات القتل الاعتباطية، و«الاختبارات الطبية».

13 ــ حاول أشخاص، مثل سيمون ويسنتال (S. Wiesenthal) (**القتلة بيننا**) (Les Assassins sont parmi nous)، ملاحقة مسؤولي الحل النهائي من خلال الإجلاء نحو الشرق (إيخمان، على سبيل المثال)، وأطباء نازيين (مينجيل، على سبيل المثال)، لكنهم لم يسعوا إلى ملاحقة أعضاء في فرق الحماية (S. S) الذين قتلوا حقا مليونين إلى ستة ملايين شخص بالغاز، وخاصة بالزيكلون ب في أوشويتز.

لقد خطرت للأستراليين — الذين لن يُعلّمونا نحن ما هي الحضارة — الفكرة الغريبة، فكرة مناقشة هذه المسألة في الصحافة. ونشرت مقالات جدالية، ورسائل ساخطة في أكبر الصحف[69]. ولم يَبْدُ أن أياً كان لجأ إلى المحاكم من أجل فرض وجهة نظره، الأمر الذي يُبيِّن إلى أي حدٍ بقي وطن الكونغورو متخلفاً.

وفي إيطاليا، تحدثت الصحافة كثيراً عن قضية فوريسون. ففي 19 نيسان 1979، دعا التلفزيون السويسري الإيطالي في لوكانو روبير فوريسون وبيار غيّوم إلى مناظرة كبرى مع إينزو كوللوتي (مؤلف كتاب: **ألمانيا النازية** (Germania nazista)، تورينو، إينودي)، وولفغانغ شيفلر (المتعاون مع معهد التاريخ المعاصر في ميونيخ، الخبير لدى المحاكم الألمانية) والسيدتين رولفي وتيديشي (المنفيتان في راڤنسبروك وأوشويتز). واستمرت المناظرة، التي كان مقرراً لها ساعة واحدة، ساعتين وخمسين دقيقة، وقلبت البرامج. وبسبب الاهتمام الذي أثاره لدى الجمهور، أُعيد بثُ البرنامج ثانيةً في 6 أيار. وعلّقت الصحافة السويسرية بغزارة على هذا البرنامج (الذي شوهد في عدة مناطق إيطالية) بعبارات معادلة لعبارات الصحافة الفرنسية. وعلى إثر هذا البث، اقترح أنطونيو بيتاميتز، المتعاون مع مجلة **Storia illustrata**، التي ينشرها موندادوري، على فوريسون إجراء مقابلة صحفية مكتوب معه. وقد ظهر نص المقابلة في آب، وأثار من جديد تعليقات غزيرة. وتمت متابعة الجدل في أعداد عدّة من المجلة. وسننشر نص هذه المقابلة، هنا، في الملحق، للمرة الأولى باللغة الفرنسية. هل كان من الأسهل على الإيطاليين مناقشة هذا النوع من المسائل، لأن ضميرهم أقل حمْلاً للأعباء من ضمير الفرنسيين؟

لنُشر أخيراً إلى أنه جرى، في الأوساط الجامعية، بالولايات المتحدة، تداول عريضة تُطالب لفوريسون بحق متابعة بحوثه من دون عوائق. وكان من أوائل الموقعين عليها نعوم شومسكي، وألفرد ليلنتال.

---

(69) **The Age**: 3 و15 و29 آذار 1979، **The Australian**: 26 أيار 1979، **Nation Review**، 7 حزيران 1979، **ABC TV**: 25 نيسان 1979، **New Statesman**، 7 أيلول 1979، **Quadrant**، أيلول 1979 ....إلخ.

DR. ROBERT FAURISSON HAS SERVED AS A RESPECTED PROFESSOR OF TWENTIETH CENTURY FRENCH LITERATURE AND DOCUMENT CRITICISM FOR OVER FOUR YEARS AT THE UNIVERSITY OF LYON-2 IN FRANCE. SINCE 1974 HE HAS BEEN CONDUCTING EXTENSIVE INDEPENDENT HISTORICAL RESEARCH INTO THE « HOLOCAUST » QUESTION.

SINCE HE BEGAN MAKING HIS FINDINGS PUBLIC, PROFESSOR FAURISSON HAS BEEN SUBJECT TO A VICIOUS CAMPAIGN OF HARASSMENT, INTIMIDATION, SLANDER AND PHYSICAL VIOLENCE IN A CRUDE ATTEMPT TO SILENCE HIM. FEARFUL OFFICIALS HAVE EVEN TRIED TO STOP HIM FROM FURTHER RESEARCH BY DENYING HIM ACCESS TO PUBLIC LIBRARIES AND ARCHIVES.

WE STRONGLY PROTEST THESE EFFORTS TO DEPRIVE PROFESSOR FAURISSON OF HIS FREEDOM OF SPEECH AND EXPRESSION, AND WE CONDEMN THE SHAMEFUL CAMPAIGN TO SILENCE HIM.

WE STRONGLY SUPPORT PROFESSOR FAURISSON'S JUST RIGHT OF ACADEMIC FREEDOM AND WE DEMAND THAT UNIVERSITY AND GOVERNMENT OFFICIALS DO EVERYTHING POSSIBLE TO ENSURE HIS SAFETY AND THE FREE EXERCISE OF HIS LEGAL RIGHTS.

نظراً لموقف الجامعة الفرنسية في هذه القضية، اقتصرنا على نشر النص الأصلي لهذه العريضة من دون ترجمة. إن أي توقيع جديد عليها لم يُطلَب من أحد.

والنسخة الأصلية قُدِّمَت إلى المحكمة. وهي تتضمن أسماء وعناوين هؤلاء الموقعين: 500 توقيع أجنبي في 31 تشرين الأول 1979.

الفصل السادس: ـــــــــــ في ضرورة قضية فوريسون

ليست قضية فوريسون ــ أو بالأحرى، ولكي نعطيها بُعدها الحقيقي، مسألة معرفة ما جرى حقاً أثناء الحرب، في بعض معسكرات الاعتقال النازية ــ الفصل الأول في هذه التراجيكوميديا التي تدور حول تطوُّر **التصوّر الجماعي** لعالَم المعتقلات لدى الجمهور. ففي فرنسا، كتب هذه المقدمة بول راسينييه بمؤلفاته: **أكذوبة أوليس، ومحاكمة إيخمان الحقيقية أو المنتصرون غير القابلين للإصلاح**، وبشكل خاص: **مأساة اليهود الأوروبيين**[70]، التي سلخ فيها عدداً من الشهادات الرئيسية عن غرف الغاز، وفنَّد الدراسة الأكثر متانة حول الإحصاءات المتعلقة بعدد المختفين في المجتمعات اليهودية الأوروبية، وهي دراسة الأمريكي هيلبرغ[71]. أما النص المتأخر والجدالي لجورج ويللرز: «(الحل النهائي) والوَلَع النيو ــ نازي بالأكاذيب»[72] فلا يَردُّ على هذه الدراسة إلاّ بشكل جزئي جداً، ويبقى بدقة أسير اتفاقات قراءة وتفسير الوثائق، التي بيَّن راسينييه بدقة أنها ليست من المُسلَّمات.

لقد هُوجم راسينييه بعنف، واضطر للجوء للنشر لدى اليمين المتطرف. وكما قال الذين قاموا مؤخراً بإعادة نشر **أكذوبة أوليس**، لدى «لاڤياي توب»: «إنّ الذين أخذوا على بول راسينييه أنه لجأ إلى ناشر من اليمين المتطرف لنشر مؤلفاته، هم أولئك الذين كانوا يتمنون أن لا تُنشر مؤلفاته أبداً».سأوافق بطيب خاطر بأن هناك في كتاباته لغة مُبَالغ فيها، وأحياناً تأكيدات قابلة للنقاش. لكنّ النقاش لا يعني الرفض، أو التحقير. ولهذا فإنه يجب أن يأتي يوم يُرَدُّ فيه الاعتبار لراسينييه.

---

[70] انظر: المراجع.

[71] **The Destruction of the European jews**, Quadrangle Books, Chicago, 1961, rééd. 1967.

[72] Le Monde Juif: باريس ــ C. D. J. C ــ العدد 86 ــ نيسان حزيران 1977، ص: 41 ــ 84.

لقد كتب فوريسون، كما يبدو، في وقت مبكر جداً. فهل كان سيُعتبر كذلك فيما لو كتب بعد خمسة عشر عاماً؟ لقد تغيّر في الأفق شيئاً ما. وكما اشتكت بعض المطبوعات اليهودية، بدأنا نشهد اختفاء «المحرّمات النفسانية التي نُصبت حول اليهود واليهودية». ومؤلف هذا المقال يعزو ذلك إلى «انمحاء الإبادة النازية من الذاكرة الجمعية، وإلى التخفيف التدريجي للشعور بالذنب الذي غُذّي منذ ذلك الحين من قبل غير اليهود. وبكلمة واحدة، فإن الإبادة لم تَعُد تُسَدِّد ديناً، وأمواتنا المساكين لم يعودوا يخلقوا لنا حقاً أخلاقياً على الغرب الذي أُخضع للعقاب ستة ملايين مرة»[73]. إنها حقيقة الدعامة: فباسم ماذا يجب على أجيال ما بعد الحرب أن تشعر بالذنب لمواقف وأعمال سياسية ليست مواقفها وأعمالها؟ أن الجرائم النازية تخصّ النازيين، والمتواطئين معهم عند اللزوم، لكنها لا تخصُّ، بالتأكيد، أولئك الذين بيَّنوا أنهم معادون للفاشية والعرقية.

وهناك عنصر آخر في الانحلال التدريجي للمحرّمات قيد السؤال، يتمثّل ــ بالتأكيد ــ في موقف إسرائيل تجاه المسألة الفلسطينية. فحتى حرب الأيام الستة ضمناً، كان الرأي العام الفرنسي مُشْرباً بنوعٍ من الصهيونية الترحيلية: فجريمة أوشويتز كان يقابلها تعويض واقعي يتمثّل في وجود إسرائيل مسالمة واشتراكية أسطورياً. لكن انبعاث المسألة الفلسطينية، والرفض القاطع والمطلق للإسرائيليين، ومعهم الصهاينة، التطلع للبحث عن حلٍ للاقتلاع الكثيف للسكان من جذورهم، الذي كانوا قد قاموا به، استُخدم ككاشف: إن التعنُّت الإسرائيلي، والمواقف العدوانية، المتمثلة بالنزعة العسكرية، والعناد، وقصف المدنيين، والأعمال الانتقامية الجماعية، والاغتيالات السياسية[74]، فرضت صورة أخرى لإسرائيل، لم تعد قابلة لأن تُركَّب مع صورة التعويض الواجب لليهود بسبب الأضرار التي سببتها لهم أوروبا الهتلرية. لقد أصبح المضطَهَد مضطهِداً، **يالله من انتقالٍ مجيد...**

---

(73) ب. جيرار: «**Requiem Pour une idée acquise**» ــ مجلة: «**Information Juive**» ــ العدد 288 ــ باريس ــ كانون الثاني 1979.

(74) انظر التحقيق الرائع لفانسان مونتي حول أعمال الموساد، المخابرات الخاصة الإسرائيلية، في أوروبا: guy Authier ــ **Dossier secret aur Israël - Le Terrorisme**. ــ باريس ــ 1978 ــ ص: 414.

قد يستحق كل هذا بالتأكيد تفصيلات أكثر اتساعاً. وألاحظ ببساطة انه على إثر تفتت بعض المحرّمات انفتح فضاء من النقاش العام، بعد 1967، حول السياسة الإسرائيلية والصهيونية. وبعبارة أخرى، فإن الاتهامات المهينة بالعداء للسامية التي تُطلَق ضد انتقاد الصهيونية لم تَعُد تؤخذ على مَحْمَل الجدّ، ولم تَعُدْ تمنع النقاش. ومن الممكن التساؤل ــ بالنظر إلى أن ردود الفعل التي أثارتها قضية فوريسون ــ عما إذا كان هناك فرصة لرؤية قيام فضاء لنقاشٍ حول حقيقة الاضطهادات الهتلرية، وتفاصيل مداها، وطرقها. إن كل شيء مجمَّد، في الوقت الراهن، بسبب جهود أولئك الذين يريدون تحنيط الذكريات، وفرض احترام صورة للتاريخ، لم تَعُد معقولة بشكل خاص. إنّ البعض ليس بعيداً عن الاعتقاد بأننا نشهد ولادة دين جديد، هو دين الهولوكوست، بمبادئه وكهنته. ومن جهتي، فإني مقتنع بوجود تحوّلٍ، وأنه في جانب أولئك الذين يبحثون عن طرح الأسئلة على أنفسهم، توجد بالأحرى الإمكانية للعثور وللحفاظ على إحساس الضحايا بالآلام التي كان الطغيان قد فرضها عليهم. وما ترسانة الاحتفالات، والصروح، والنصب التذكارية الأخرى إلاّ تزويراً للذكريات الحقيقية.

إنّ مسؤولية المثقفين اليساريين بدأت. والخيار بسيط جداً: فإما أن نرسخ المواقع المكتسبة، ونريح التاريخ القديم بإعطاء ضمانات لثغراته وخبثه بانتظار وصول البرابرة، كما في **صحراء التتار** (Le Désert des Tartares)، وإما أن نعطي لأنفسنا هامشاً لتقويم نقدي، ونقبل بفكرة أن هناك في الماضي القريب ما يبرر إعادة التفكير في الأحداث التي تستخدم كأساس للعالَم الحالي. حتى الآن ما زالت ردود الفعل سلبية بالإجمال. ان تجربتي في هذه المادة تتلخص تقريباً بما يلي: عندما نعرض لهذه المسألة بمعرفة قديمة فإن ردّ الفعل الأول يكون عبارة عن صدمة (وهذا ما حصل لي أيضاً). فيما بعد، وبعد فترة من الوقت للتفسير، تكون متغيرة في مداها، يمكن أن يكون هناك مشكلة معرفة تاريخية، ومن الممكن بعد كل شيء طرح المسألة. ولكن بعد قليل يبدأ **تغيير مكان** المسألة: «لنقبل بأن المسألة طرحت، هل فكرت بالنتائج؟ إذا كان الأمر صحيحاً، فإنّ هذا سيريح النازيين الجدد، وسيريح المسألة اليهودية، سيقوم بهذا، وسيقوم بذاك ...».

وبعبارة أخرى، فإن أهمية الحقيقة (التي ما زلنا لا نعرف ما هي، بقدر ما نتوصل فيه للاقتراب منها) تخضع تماماً للاستعمال ــ الجدالي أو التعزيمي ــ الذي نتوقع القيام به، أو الذي نخشى أن يقوم به الآخرون.

في هذا تُختصر جيداً لدى مثقفينا حرية التفكير: وهي سلعة قيمتها بدقة استعمالية. فمقابل تأكيدات فوريسون التي تبدو بالتأكيد لي استفزازية، تستعجل الانتلجنتسيا في بيع مبادئها الخاصة بالسوق. فالصحف، والمجلات، والناشرون، وأصحاب المطابع يعلنون عدم صلاحيتهم للحكم في القضية لأن لديهم الحرية في إعلان ذلك ــ مَنْ سيُنكر ذلك. ولن أتحدث عن الخوف لأنهم يرفضون جميعاً فكرة أن بإمكانهم أن يخشوا الشروع في الجدل. بالنتيجة، وبفضل الحرية الهائلة التي نتمتع بها، في ظل الحماية اليقظة لليسار، لدينا خيار اللجوء إلى الأسلوب القديم الجيد، أسلوب **النشر الذاتي** المعروف بالـ: Samizdat.

ولدينا أيضاً الحرية في جعل مؤلّفاتنا تُنشر من قبل أعدائنا السياسيين، المزوّدين، في خيال اليسار، بأموال لا تنضب بالتأكيد. اسمحوا لنا أن نرفض هذا العرض الكريم. تأملوا لحظة في هذا الوضع، وفي امتداداته. مَنْ سيتمكن من التخلص منه، وهو سليم أخلاقياً؟

«12 تشرين الثاني 1979»